موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب



مسعود الخوند

ذاكرة وطن وشعب

الجزء الثامن



UNIVERSAL COMPANY

بطاقة مكتبية

موسوعة الحرب اللبنانية
ذاكرة وطن وشعب
المؤلف: مسعود الخوند
أرشيف: قسم الدراسات في دار كنعان
عدد الصفحات: 160 صفحة
قياس: 28 X 21
إخراج: سليم المقدّم
الطبعة الأولى: 2006



UNIVERSAL COMPANY
Publisher and Distributer s.a.r.l

تلفون : 00961 - 1 - 291693
00961 - 1 - 288686
خليوي : 00961 - 3 - 374371
فاكس : 00961 - 1 - 512951

ص.ب. 50137 بيروت – لبنان

E-mail: Fadymou@inco.com.lb
www.universal-publisher.com

لبنان المعاصر

مشهد تاريخي وسياسي عام

أحداث 1988–1990



في الإطار المحلي

حمل العام 1987 إلى العام 1988 كل مشكلاته التي بقيت عالقة إلى نهاية ولاية الرئيس الجميّل.

فلا انعقدت قمة لبنانية – سورية (إلا قبل ساعات من انتهاء ولاية الجميّل). ولا أنهى حلفاء سورية عزلتهم للرئيس الجميّل. ولا هم أيضاً توصّلوا إلى



انعكاسات تفجير مركز المارينز وخطف الطائرة لم تنته





تفجير السفارة الاميركية

حلول ثابتة لخلافاتهم داخل صفهم المعارض الواحد. وكذلك على الصعيد المسيحي: رئيس الجمهورية، الكتائب، القوات... استمرّت الخلافات عاصفة بينهم. أما على صعيد مشكلة الرهائن الأجانب فقد استمرّت بدورها مصدر أذى هائل للبنان، دولة ومجتمعاً، ذلك أن أطراف المفاوضين، علانية أو سراً، الولايات المتحدة ودول غربية، المنظمات الخاطفة وأصدقاؤها من



وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت

الأحزاب، سورية وإيران... (تمّ الإفراج عن بعض الرهائن، منهم تيري ويت) جميعهم فاوضوا ما عدا لبنان كدولة وسلطة شرعية، إذ لم يكن لبنان في هذه المشكلة سوى "حيّز جغرافي". ومع ذلك أظهروه "مسؤولاً" عنها، ولا يزال يتحمّل هذه "المسؤولية": في مطلع أيلول 1999، زارت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت بيروت، وهي المرة الأولى التي يزور فيها وزير خارجية أميركي أو مسؤول أميركي رفيع المستوى لبنان منذ 16 عاماً، وأعلنت في مؤتمر صحافي، بعد محادثات مع رئيس الوزراء سليم الحص: "... في الواقع لا تزال لدينا مسائل عالقة، من مثل خطف طائرة TWA الأميركية عام 1985، ومقتل جندي في البحرية الأميركية، وبودي أن أطلب مساعدتكم لاسترداد المتهمين (لمحاكمتهم أمام القضاء الأميركي) في قضايا تفجير مركز المارينز، تفجير السفارة الأميركية، حوادث الخطف، واغتيال السفير الأميركي في بيروت،



انتفاضة أطفال الحجارة المدوية بداية العام 1988



وإلى أن تحلّ هذه القضايا، ستبقى علاقتنا مشوبة بالتعقيدات".

في إطار المنطقة

كل التغييرات المهمة والأحداث الكبرى، منذ السنوات التي مهّدت لاندلاع الحرب اللبنانية، كانت انعكاساً، أو نتيجة، أو بسبب، أو لتكون سبباً لأحداث وقعت في المنطقة العربية، خاصة منها منطقة المواجهة المباشرة مع إسرائيل.

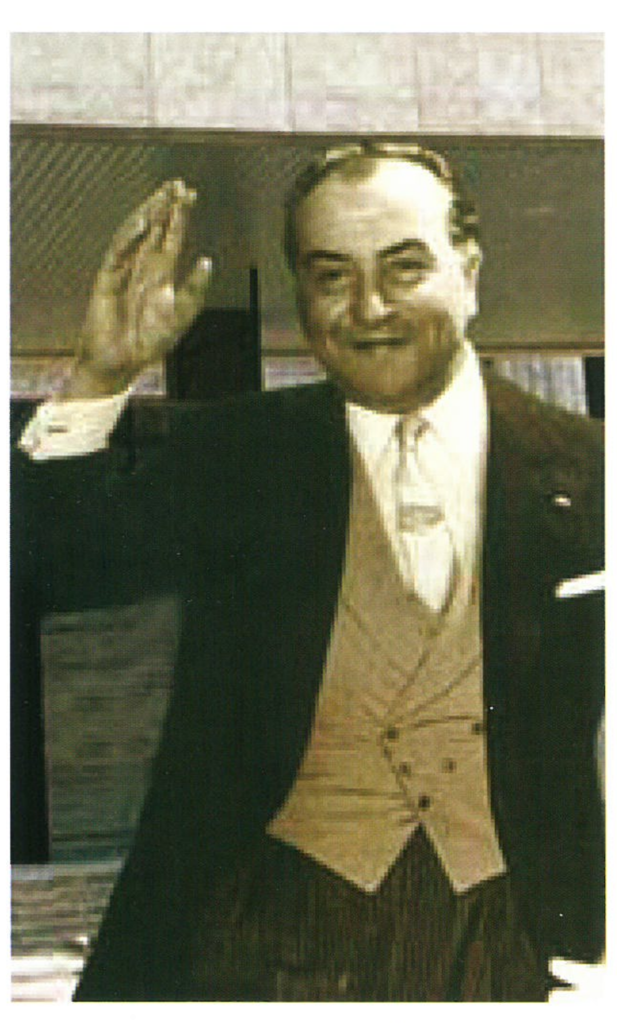
فيما العالم يتهيأ لاستقبال عام 1988 الجديد، أي في كانون الأول 1987، انتفض فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وكانت انتفاضة أطفال الحجارة المدوية التي عاشها العالم لحظة بلحظة وعلى مدى شهور طويلة.

وفي نهاية تموز (1988)، تخلى الأردن عن مطالبه في الأراضي المحتلة (الضفة الغربية). وعقب ذلك إعلان منظمة التحرير الفلسطينية تأسيس دولة فلسطين المستقلة، واعترفت بدولة إسرائيل، وأعلنت عن استعدادها لمفاوضات السلام معها. وشعرت أكثرية الدول العربية بأن مفصلاً تاريخياً بالغ الأهمية آن أوانه، فتمنت القيام بمحاولة جديدة لتسوية القضية الفلسطينية.

في إطار سورية التي انفردت بموقف استراتيجي

وحدها سورية انفردت بسياستها القائمة على المجابهة. فدعمت، وحدها، من بين كل الدول العربية، ايران في حرب الخليج الأولى التي انتهت في نهاية تموز 1988بخروج العراق منتصراً بجيش قوي وبميل شديد للثأر من نظام دمشق عبر خصومه في لبنان: القوات اللبنانية في بداية الأمر، ثم فصائل الجيش اللبناني المرابضة في المنطقة المسيحية.

ثمة تهديد جدي، إذاً، لسورية يأتيها من الشرق. فردت بمساع وفاعلية لتأمين ما يريحها تماماً في جبهة



فؤاد شهاب والتفاهم على الرئاسة

الغرب، أي في الساحة اللبنانية، حيث أوراق كثيرة تساعدها على فرض هيمنتها، وحيث الفرصة السياسية، فرصة نهاية ولاية الرئيس أمين الجميّل التي من المفترض إجراء انتخاب رئيس جديد للبلاد قبل 22 أيلول 1988.

استعدادات إنتخابية

حتى نهاية شهر تموز 1988، كانت كل الاستعدادات للانتخابات الرئاسية قد مرّت حسب التقاليد اللبنانية. فاقترحت آنذاك بعض أسماء المرشحين أو قدّم بعض السياسيين ترشيحهم. ووضعت الميليشيات والأحزاب السياسية "فيتو" على هذا المرشح أو ذاك، كما كان



سليمان فرنجية

البحث يدور عن مرشح تسوية تقبل به كل القوى السياسية اللبنانية.

ونظراً إلى توزيع موازين القوى واقعياً في البلاد، كان من البديهي أن يسعى أكثر المرشحين إلى الحصول على تأييد القيادة السورية له. ولمَ لا؟ ففي ظروف سابقة، جرى الاتفاق على انتخاب اللواء فؤاد شهاب عام 1958 بالتفاهم بين الولايات المتحدة الأميركية ومصر، والياس سركيس عام 1976 بالتفاهم مع سورية، وبشير الجميّل بتأييد من إسرائيل، وأمين الجميّل بدعم من الولايات المتحدة.

أمّا هذه المرة، والوضع ضاغط وقلق بالنسبة إلى القيادة السورية، فقد ذهبت مذهب الرفض الصريح والواضح لكل مرشح لا تثق به، وطلبت من السياسيين اللبنانيين الذين كانوا يحجون إلى دمشق، للحصول على موافقتها، تقديم برامج عمل خطية والتعهّد بتطبيقها بعد تضمينها بكل وضوح ما جاء في اتفاق الميليشيات الثلاثي في دمشق (حبيقة، جنبلاط، بري) الذي أفشلته حركة جعجع في 15 كانون الثاني 1986. لكن معظم هؤلاء المرشحين أو المفترض أنهم مرشحون لم يوافقوا على ذلك.

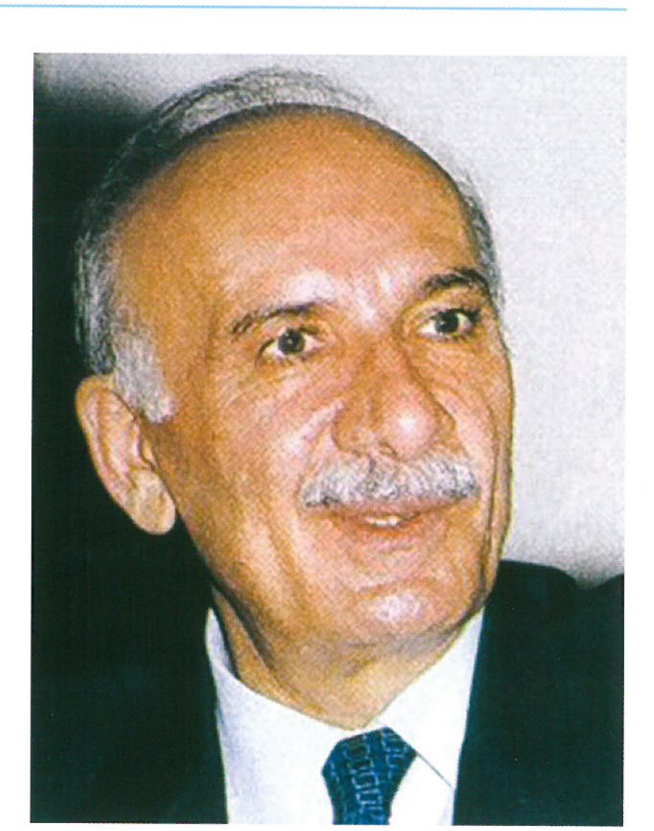
ترشيح سليمان فرنجية

وحده الرئيس السابق سليمان فرنجية أعلن ترشيحه رسمياً، لكنه لم يتحدث عن أي برنامج إصلاحي. ومع ذلك أعلنت القيادة السورية تأييدها التام له، وكذلك معظم السياسيين المسلمين ولكن من غير حماسة.

أمّا المسيحيون فانقسمت اتجاهاتهم بين سياسيين تقليديين رأوا إليه أنه، وإن كان فعلاً حليفاً لسورية، ولكنه أيضاً رجل يتحلى بوطنية صلبة وقادر على تأمين استمرارية الدولة، وسياسيين آخرين معتدلين لم يحبذوا انتخاب الرجل الذي لم يستطع إبان ولايته (1970-1976) الحؤول دون اندلاع الحرب بل أصبح رمزاً لإخضاع لبنان لإرادة سورية، والقوات اللبنانية التي عارضت بشدة ترشيحه باعتبارها ألدّ أعدائه منذ 1978 بعدما طرد وهجّر كل عناصرها ومؤيديها من المنطقة المسيحية في لبنان الشمالي إثر مجزرة إهدن.

الدعوة لانتخاب رئيس جديد

دعا رئيس مجلس النواب حسين الحسيني أعضاء المجلس لعقد جلسة نيابية في 18 آب 1988 في قصر منصور (المبنى المؤقت للمجلس). حضر من النواب 38 نائباً: 28 نائباً مسلماً من أصل 35، و10 نواب مسيحيين من أصل 41، بينهم نائبان مارونيان فقط. ومنعت القوات اللبنانية بعض النواب من الحضور إلى المجلس، وبقي البعض الآخر بعيداً عن الأضواء. وهكذا لم يكتمل النصاب لعقد الجلسة، وفشلت عملية انتخاب رئيس جديد.



حسين الحسيني

استعدادات "قانونية" لمواجهة الحالة المستجدة

للمرة الأولى في تاريخ لبنان تبين أنه ليس مستبعداً عدم انتخاب رئيس للجمهورية ضمن المهلة القانونية المحددة في الدستور. فبدأ حلفاء سورية وأخصامها بالاستعداد لمواجهة هذه الحال. وأمامهم المادة 62 من الدستور التي تنص على أن تقوم السلطة التنفيذية بممارسة الحكم في حال شغور منصب رئاسة الجمهورية لسبب من الأسباب.

وضع السلطة التنفيذية كان على هذه الحال: رئيس الحكومة رشيد كرامي كان قد استقال في 4 أيار 1987 ورئيس الجمهورية لم يقبل استقالته. ثم جرى اغتيال كرامي في أول حزيران 1987. عندئذ كلّف الرئيس أمين الجميّل وزير التربية، سليم الحص، بتصريف أعمال الحكومة حتى تأليف حكومة جديدة. واستمرّ الحص رئيساً لحكومة تصريف الأعمال، "رئيس حكومة بالوكالة" حتى شهر آب 1988، الشهر الذي شهد فشل انتخاب رئيس جديد للجمهورية. عندها، أعلن سليم الحص سحب استقالة الحكومة (التي يرأسها بالوكالة لتصريف الأعمال والتي كان رئيسها العتيد رشيد كرامي قد أعلن استقالتها) بهدف ممارسة كامل سلطات رئيس الجمهورية في حال عدم التوصل إلى انتخاب رئيس جديد.

أمّا رئيس الجمهورية أمين الجميّل فكان قد أبلغ الحص رسمياً بأن استقالة حكومة كرامي هي نهائية بموجب الدستور، مضيفاً أنه إذا لم ينتخب رئيس جديد للجمهورية قبل نهاية ولايته سيعمد إلى تشكيل حكومة جديدة.

"إمّا الضاهر أو الفوضى"

رغم هذه "المواجهة الدستورية" بين الجميّل والحص استمرت المساعي لتأمين انتخاب رئيس جديد.

في 15 أيلول 1988، زار دمشق ريتشارد مورفي المبعوث الخاص للرئيس الأميركي وأجرى محادثات مع القيادة السورية لمدة ثلاثة أيام، جاءت نتيجتها مفاجئة مفادها أن الحكومتين الأميركية والسورية تؤيدان ترشيح النائب مخايل الضاهر لرئاسة الجمهورية. وبعدها، جاء مورفي إلى بيروت، وأعلن بعد مقابلته البطريرك مار نصر الله بطرس صفير: "هناك خيار واحد فقط، إمّا الضاهر أو الفوضى".

لقد كان من غير المألوف ومن المستهجن أن تعمد دولتان الى تسمية مرشح رئاسي في دولة ثالثة. في التدخلات السابقة من هذا النوع كان يجري، على الأقل، الحفاظ على السرية والدبلوماسية وماء وجه الدولة الثالثة (لبنان).

لكن هذه المرة برز بوضوح المغزى السياسي لهذا الخيار - الظاهرة: مخايل الضاهر نائب شمالي، من منطقة عكار التي تعاون سكانها المسيحيون، عن اضطرار بالنسبة إلى بعضهم وقناعة بالنسبة إلى



مخايل الضاهر

البعض الآخر، مع السوريين منذ العام 1976. وكان الضاهر معروفاً كمحام لامع أكثر ممّا كان معروفاً كتائب. ولم تكن له المواقف (ولا النفوذ المحلي) التي كانت لحليف سورية في الشمال سليمان فرنجية.

أمّا الولايات المتحدة الأميركية فكانت سياستها داعمة، بصورة عامة، لمجمل المبادرة السورية في لبنان منذ بداية الحرب اللبنانية، كما مرّ معنا في أكثر من مناسبة وموقف. وإضافة إلى هذا السياق العام كانت قضية الرهائن الأجانب (راجع ما جاء بصددهم آنفاً "أحداث 1987") التي أملت الولايات المتحدة في مساعدة سورية لها لتحريرهم، خاصة وأن قضيتهم باتت ذات ثقل مهم في الرأي العام الأميركي على أبواب انتخابات رئاسية أميركية.



مجلس النواب في ساحة النجمة

دعوة لجلسة نيابية جديدة ورفض قائد الجيش لـ "الرئيس المعيّن"

كان ثمة من يعتقد من اللبنانيين، وقد يكونون الأكثرية، أن سورية وحلفاءها اللبنانيين ليسوا في وارد السماح بأي انتخاب جدي لرئاسة الجمهورية حتى يقوم "الفراغ الدستوري" وتقوم "الفوضى". لكن هذا الاعتقاد زال تماماً عندما دعا رئيس مجلس النواب حسين الحسيني النواب مجدداً لعقد جلسة نيابية، ليس هذه المرة في قصر منصور الواقع في مكان "محايد"، بل في مبنى مجلس النواب القديم، الذي لم يُستعمل إطلاقاً منذ بداية الحرب والواقع في ساحة النجمة في منطقة سيطرة الجيش السوري.

المسيحيون، سياسيين، ونواباً، ورجال دين، وقائد الجيش، والقوات اللبنانية، وحتى الذين كانوا سيقترعون لسليمان فرنجية، عارضوا هذه الجلسة

في ساحة النجمة. فقد إجتمع 27 نائباً لدى البطريرك الماروني وطالبوا بانتخابات حرة في قصر منصور.

وأمّا الرفض القاطع فقد جاء من قائد الجيش العماد ميشال عون الذي اعتبر أن الجيش ملزم بالحفاظ على الديمقراطية البرلمانية، وأنه يرفض تعيين رئيس للجمهورية من قبل الولايات المتحدة وسورية.

اليوم الأخير من ولاية الرئيس أمين الجميّل

في اليوم الأخير من ولايته (22 أيلول)، قصد الرئيس الجميّل دمشق في آخر محاولة توسط. وفي الوقت نفسه، اجتمع قائد الجيش ميشال عون وقائد القوات سمير جعجع رغم أنهما كانا على خلاف كبير، إذ لم ينفك الأول عن ترداد قوله بعدم قبوله إطلاقاً بأجهزة غير أجهزة الجيش كسلطة مسلحة شرعية ووحيدة في الدولة، وأنه ينبغي حلّ الميليشيات جميعاً؛ في حين أن الثاني كان يبذل جهده لتحويل القوات اللبنانية من ميليشيا إلى "جيش نظامي". وهذا ما شكّل أحد أهم الدلائل على أنه "ماضٍ في مشروعه التقسيمي" رغم ما كان يظهره، أحياناً، من مواقف سياسية تأخذ بالاعتبار مصلحة الوطن اللبناني بكيانه ونظامه القائمين. أمّا ما دفع إلى اجتماع الرجلين في ذاك اليوم فكان تخوفهما من أن يخضع الجميّل، في النهاية، للضغوط السورية.



اليوم الأخير من ولاية الرئيس أمين الجميل

مع عودة الجميّل من دمشق قصد لتوه الصرح البطريركي، وأعلن أمام النواب المجتمعين هناك أنه لا يرى إمكانية أخرى سوى الموافقة على انتخاب الضاهر (هذا ما نشرته وسائل الإعلام في حينه، وذكرته أكثر المراجع والمصادر). لكن الرئيس الجميّل نفى قوله هذا في حديثه المتلفز (نيسان 2001). ولكن النواب رفضوا ذلك.

حكومة ميشال عون

كانت لا تزال أحداث اليوم الأخير من ولاية الجميّل تتوالى لحظة بلحظة.وعلى رأسها محاولة الجميّل تأليف حكومة جديدة. لكنه لم يجد أي سياسي مسلم على استعداد لقبول تشكيل حكومة أو حتى القبول بحقيبة وزارية. فحاول أخيراً تكليف ماروني تأليف حكومة هو النائب بيار حلو الذي، بعد ساعات قليلة قضاها في الإستشارات والمداولات، اعتذر عن قبوله المهمة.

وفي ساعة متأخرة من ليل 22 أيلول، اتفّق عون وجعجع على توجيه "إنذار" إلى رئيس الجمهورية طالباه فيه بعدم إبقاء سليم الحص على رأس الحكومة طالما أن "الدستور يخولكم تأليف حكومة"، محمّلين إيّاه مسؤولية كل ما سيترتب عليه الوضع ابتداء من منتصف "هذا الليل".

وقبل ربع ساعة من انتصاف الليل، وقّع الجميّل على مرسومين: الأول يقيل فيه حكومة تصريف الأعمال (كما اعتبرها هو، في حين اعتبر رئيسها سليم الحص أنها أصبحت حكومة أصيلة منذ سحب استقالة الحكومة قبل نحو شهر)، والثاني يعيّن حكومة انتقالية حتى انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

وشكّلت هذه الحكومة من ستة عسكريين: ماروني وأرثوذكسي وسني وشيعي ودرزي وكاثوليكي. وعيّن الماروني، ميشال عون، رئيساً لها. والآخرون هم: العقيد



الجنرال ميشال عون

عصام أبو جمرة، اللواء محمود طي أبو ضرغم، العميد إدغار معلوف، العميد محمد نبيل قريطم والعقيد لطفي جابر. وهي حكومة عسكرية ضمت الأعضاء

الستة في المجلس العسكري. وفور إعلانها، أعلن الوزراء أبو ضرغم وقريطم وجابر اعتذارهم عن الإشتراك فيها.

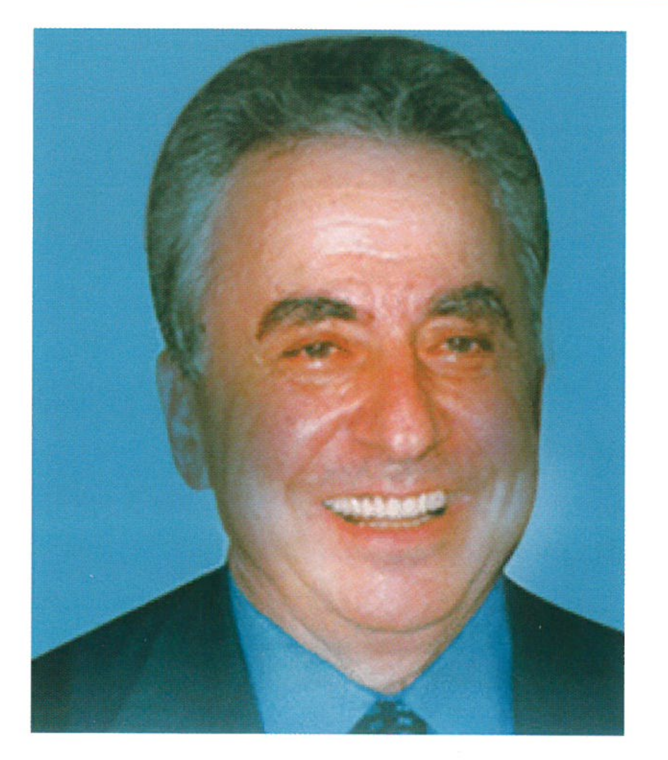
خلاف دستوري

إعتبر مؤيّدو حكومة عون أنها شرعية وفقاً للدستور اللبناني الذي يخوّل رئيس الجمهورية، في المادة 53، تعيين الوزراء و"اختيار أحدهم رئيساً للحكومة"، وأنه حتى وإن لم يستقل رئيس الحكومة فلرئيس الجمهورية حق إقالته وتعيين آخر مكانه. إضافة إلى أن قواعد الميثاق الوطني تسمح لرئيس الجمهورية مثل هذا الإجراء. ففي حال شغور منصب الرئاسة تمارس الحكومة السلطة التنفيذية وحيدة، ويجري توزيع الحقائب بين الطوائف داخل الحكومة. وقد حصلت سابقة مماثلة عام 1952، عندما عيّن الرئيس بشارة الخوري قائد الجيش آنذاك اللواء فؤاد شهاب رئيساً لحكومة انتقالية.

ادّعت حكومة الحص بأنها الحكومة الدستورية باعتبار أن إجراءات الربع الساعة الأخيرة لرئيس الجمهورية لا هي دستورية ولا هي ميثاقية (الميثاق الوطني). إذ إنها وليدة تخبّط عشوائي من الرئيس وضغط فريق واحد. إضافة إلى مقاطعة الحكومة والفريق "الإسلامي - الوطني" له وعزله منذ شهور عديدة. الوضع الذي لم يعرف أي سابقة له في تاريخ الجمهورية اللبنانية.

عهد الحكومتين، عون والحص

في واقع الأمر، حكم عون في المنطقة المسيحية والحص في المناطق ذات الأكثرية الإسلامية الخاضعة لميليشيات الأحزاب "الإسلامية - الوطنية" والجيش السوري.



بيار حلو

لم تعد كلا الحكومتين تمثلان كل طوائف لبنان، لأن الوزراء الثلاثة (سني وشيعي ودرزي) في حكومة عون رفضوا تسلم حقائبهم، ولأن وزيرين مسيحيين في حكومة الحص (الباقيين بعد وفاة الوزيرين بيار الجميّل وكميل شمعون) اعتبرا حكومته منحلة وتوقفا عن ممارسة نشاطهما.

هكذا أصبح منصب رئيس الجمهورية شاغراً، وقامت حكومتان تدّعي كل منهما قانونيتها وشرعيتها. وبدءاً من 12 تشرين الأول 1988، شغر أيضاً منصب رئيس مجلس النواب بانتهاء ولاية رئيسه حسين الحسيني، وتوقف مجلس النواب عن الانعقاد (حتى كانت جلسة "الطائف").

انقسام في الإدارة أيضاً

عقب انقسام السلطة التنفيذية انقسام في الإدارة وفي قيادة الجيش.



سليم الحص

عيّن العماد ميشال عون مدراء جدداً لمخابرات الجيش، والحرس الجمهوري، والأمن العام. وردّ الحص بتعيينات مقابلة. وفي مطلع تشرين الثاني طلب وزير دفاع حكومة الحص من العماد ميشال عون "الكف عن نشاطاته السياسية" التي لا تتفق مع وظيفته كقائد للجيش. ولما لم يستجب عون، عيّن الرئيس سليم الحص اللواء سامي الخطيب قائداً للجيش بالوكالة ريثما تُحل مشكلة "تمرّد" العماد ميشال عون. واستبدلت حكومة عون كل ضباط الجيش ورجال الأمن الذين لم يلتحقوا بمراكز عملهم، ومعظمهم من المسلمين، بضباط من المناطق الواقعة تحت سيطرتها ومعظمهم من المسيحيين. أما الإدارات



الجنرال عون

الرسمية والسلطات المختلفة (البلديات وغيرها) فقد التحقت بالحكومة التي تسيطر على المنطقة التي تقع فيها مراكزها ومكاتبها". وأما البنك المركزي فقد تجنّب، وبموافقة الحكومتين، الالتحاق بأي منهما. وواصل تمويل حاجاتهما من رواتب وأوجه إنفاق مختلفة. وبعد مرور نحو ثلاثة أشهر، أي حتى آخر 1988، على فشل انتخاب رئيس للجمهورية، كانت عملية انهيار الدولة اللبنانية قد قطعت شوطاً بعيداً.

بدأت المواقف الحادة

من جهة القوى "الإسلامية - الوطنية" الحليفة لسورية: أعلن كل من نبيه بري ووليد جنبلاط، الوزيران



خدام نائب الرئيس السوري

في حكومة الحص، في مؤتمر عقد في المختارة وشارك فيه ممثلون عن منظمة حزب البعث والحزب السوري القومي الإجتماعي والحزب الشيوعي وميليشيا حبيقة، عن "وفاة الميثاق الوطني"، وطالبا بـ "الديمقراطية العددية". وذهب جنبلاط إلى حد تفضيله ضم "المناطق الوطنية" إلى سورية على إعادة الاتحاد مع "منطقة تخضع لسيطرة الغرب ولأصدقاء إسرائيل". وقد رفض بري وجنبلاط كل عروض الوساطة، خاصة العرض الذي تقدمت به فرنسا لإجراء انتخابات في حماية وإشراف قوات الأمم المتحدة؛ وكذلك عرض البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير للبحث مجدداً عن مرشح تسوية. ولقد ساعدت مواقف الحليفين هذه عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، إلى الإعلان عن أن كل مرشح للرئاسة في لبنان ينبغي عليه أن يقدم برنامجاً خطياً يجري الحكم عليه بموجبه. وبهذا تأكّد الاعتقاد السائد بوجود اتجاه لدى سورية وحلفائها اللبنانيين نحو تغيير جوهري في النظام السياسي اللبناني والاعتراف بالهيمنة السورية.

من جهة العماد ميشال عون، وصف حكومته بـ "حكومة الإستقلال"، وبدأ خطابه السياسي يدور حول "هل نحن بلد مستقل أو ولاية سورية؟... السوريون يحكمون بلدنا، يتدخلون في كل شؤوننا، وفي النهاية سورية تريد ضمّ لبنان إليها، وهذا ما سنتصدّى له...".

مبادرة عربية وحضور عون والحص والحسيني إلى تونس

في 12 كانون الثاني 1989، قرّر مجلس الجامعة العربية الذي انعقد على مستوى وزراء الخارجية، تشكيل لجنة وزارية عربية لتسوية المشكلة اللبنانية. ولأول مرة منذ اندلاع الحرب اللبنانية ترى سورية نفسها في مأزق مواجهة "تعريب" للأزمة اللبنانية طالما عارضته مباشرة أو بواسطة حلفائها اللبنانيين في السلطة أو خارجها. وبرز في الاجتماع، وبصورة خاصة، موقف متشدد للعراق يلح في قيام مبادرة عربية "تمنع سورية من وضع اليد على لبنان بالعنف والإرهاب". وقد شُكّلت بالفعل لجنة ثلاثية برئاسة وزير الخارجية الكويتي، دعت لتوها الشخصيات القيادية اللبنانية إلى تونس، من بينهم العماد ميشال عون، وسليم الحص وحسين الحسيني.

في حين شدّد الحص والحسيني على ضرورة الإصلاحات السياسية، أعلن عون عن إمكانية وجود خلافات في الرأي بين اللبنانيين، لكن من الممكن تسويتها فقط بين اللبنانيين أنفسهم، والشرط



الجنرال عون وجولة عسكرية

الأساسي لذلك هو انسحاب الجيش السوري من لبنان.

نظرة عون إلى القوات اللبنانية (والميليشيات)

بعد عودته من تونس، واجه عون مشكلة تثبيت سلطة حكومته في المنطقة الشرقية أولاً (راجع خريطة توزّع مواقع الجيوش والميليشيات، وبالتالي سلطتها). لم يرفض، في بادئ الأمر، حق وجود القوات اللبنانية (والميليشيات عموماً) طالما بقي التهديد الخارجي مسلطاً على البلد. ولكنه لحظ لها دوراً مساعداً للجيش اللبناني دون أن تكون لها مهمات رسمية في شؤون الدولة.

القوات في وارد مناقض تماماً

لم يكن لشأن قيام الدولة أي حساب أو اهتمام في نظر القوات طالما هذه الدولة "ليست دولتها"، أو بأقل تقدير "الدولة التي ترضى بها". فتمادت في رفضها تسليم المرافئ البحرية، واستمرت في جباية "الضرائب" بينما كان يزداد العجز في موازنة الدولة ومداخيلها باستمرار. ونافست الجيش في مجال تجنيد عناصر جديدة ودفعت لمقاتليها رواتب أفضل بكثير من رواتب عناصر الجيش. وأنشأت "مجلساً للتنمية" أو "إدارة مدنية" بهدف تقديم مساعدات اجتماعية وتربوية... وأقامت دورات عسكرية وخرّجت "ضباطاً قوّاتيين"... وكان من حق كل هذا التصرف أن يثير الحجج "الدامغة" لدى ميليشيات الطرف الآخر للتمادي هي الأخرى في تثبيت مواقعها ومنافعها. وكل ذلك على حساب الدولة وإن كان بـ "شرعيتي"

مواقع الجيوش والميليشيات في منتصف عام 1990



المصدر: تيودور هانف. «لبنان. تعايش في زمن الحرب».

الأمر الواقع". إذ ما كان رئيس "الحكومة الشرعية الأخرى" الدكتور سليم الحص ليتردد في التبرّم من سلطات الميليشيات "الإسلامية - الوطنية". فقد أثبت الميليشيات، بمجملها، أنها بتقاتلها العسكري "والعقائدي" إنما كانت تنفّذ، واقعياً، "حلفاً على الدولة" ما بعده حلف.

معارك بين عون والقوات

لم تخلُ ساحة المنطقة الشرقية، منذ تسلّم العماد عون رئاسة حكومته، من التشنّج المصحوب باشتباكات متفرقة بين الجيش والقوات، حتى أدّى ذلك.. في 10شباط 1989 إلى نشوب معارك طاحنة بينهما. اتّهم خلالها العماد عون القوات بأنها تحضر لانقلاب، وبأنها تتصرف تصرّف "المافيات". وكان الفريقان قويين عدداً وعتاداً: قدّر الجيش الذي كان بإمرة عون بنحو 15 ألف عنصر، والقوات بنحو 10 آلاف وكانا مدججين بالأسلحة التي بدأت تردهما من العراق، وحصلت المعارك في ضواحي بيروت الشرقية وفي بعض القرى الجبلية وعلى طول الشريط الساحلي من المنطقة المسيحية، وقد استخدمت فيها المصفحات والمدفعية (حصيلة الخسائر البشرية 77 قتيلاً و 200 جريح) .

"لأول مرة تحاول سلطة قانونية وتنجح، وإن جزئياً، بوضع حد لحكم الميليشيات"

لبَّ عون طلب البطريرك الماروني وتجمّع السياسيين المسيحيين، وأوقف المعارك، ورضخت القوات لمطالب حكومة عون الرئيسية: تسليمها الحوض الخامس في مرفأ بيروت، وهو أهم مورد في البلاد لجباية الرسوم الجمركية، وتسليم حاجز البربارة، وعودة الميليشيات إلى ثكناتها. بهذا الإتفاق، ارتفعت واردات الدولة من الرسوم الجمركية بصورة بارزة، وانعكس ذلك إيجاباً على سعر صرف الدولار الذي تراجع من 502 إلى 400 ليرة لبنانية.

ثم طالبت حكومة عون كل الميليشيات الأخرى بإغلاق "مرافئها" أو بتسليمها إلى الحكومة. استجابت، أقله شكلياً، ميليشيا المردة التابعة لفرنجية، فسلّمت مرفأ سلعاتا إلى إحدى فصائل الجيش المرابضة في المنطقة، وامتنعت عن ذلك ميليشيا حركة أمل (نبيه بري) والحزب التقدمي الاشتراكي (وليد جنبلاط). فأمر العماد عون، في 3 آذار 1989، بمحاصرة مرافئهما في الأوزاعي وخلدة والجيه، فمنعت مراكب من البحرية وطوافات جوية للجيش الدخول الى هذه المرافىء.

بهذا الإنجاز، خاصة إزاء القوات اللبنانية، بدأ العماد ميشال عون يحقّق عصره" الوطني والشعبي الذهبي". واكتسب شعبية واسعة لدى المسيحيين كما لدى المسلمين، هذا إذا لم تكن الشعبية الشاملة الشعب اللبناني، إلا اللّهم بعض "العقائديين" و"موظفي" "مستفيدي" حالة اللاشرعية وحربها التي مرّ عليها زهاء 15عاماً.

في تفسير ذلك كتب جهاد العلم: "لأول مرة تحاول سلطة قانونية وتنجح، وإن جزئياً، بوضع حد لحكم الميليشيات" (J. Alam Crise dans la Crise, Geurre dans la Geurre, in les Cahiers de L'Orient. 14 (1989) 2.p. 41)

سورية تقصف وعون يرد بإعلان "حرب التحرير"

كانت سورية سابقاً تُسمع عون،بلهجة حاسمة في أغلب الأحيان، كلاماً يُستفاد منه بأنه يستطيع أن يفعل ما يريد في "منطقته". ولكن لن تتسامح مع أي عمل يُقدم عليه ضد حلفائها في المناطق الأخرى. وعندما تمسّك عون بقراره: "استعادة الدولة للمرافىء غير الشرعية"، ردّت سورية سريعاً وبعنف، فقصفت





قبل الانكفاء في الثكنات

مدفعية الجيش السوري في المتن الأعلى ومدفعية الحزب التقدمي الإشتراكي في الشوف مرافىء بيروت وجونية. فردّ عون بدوره بقصف مطار بيروت. وهكذا شُلّت الحركة في المرافئ والمطار.

على أثر ذلك، بدأ عون تصعيداً كلامياً، وأعلن في 14 آذار 1989 "حرب التحرير" ضد سورية، ومما قاله: "من المؤكد أن سورية أقوى من لبنان، وإلا لما استطاعت احتلاله. ولكن لم يبقَ للبنانيين خيار آخر إلا الإنتفاضة ضد هذا الاحتلال. فالدول العربية وغير العربية، وسورية نفسها، طالبت دائماً بأن على الدولة اللبنانية أن تستعيد سلطتها، وأنا لا أفعل شيئاً آخر".

حرب وحصار شامل على منطقة سيطرة عون

فرضت سورية وحلفاؤها، (الحزب التقدمي الإشتراكي وأمل) حصاراً شاملاً على منطقة سيطرة عون بدءاً من 21 آذار 1989. فأغلقت كل نقاط العبور على خطوط التماس في بيروت والجبل والشمال. وتمكّنت المدفعية السورية ومدفعية الحزب التقدمي في الجبل من قصف مرافىء المنطقة الشرقية بسهولة وشل أي نشاط فيها. فتوقّف النقل البحري بين جونية وقبرص. وقصفت أيضاً الأحياء السكنية، وكان التدمير قاسياً للغاية نظراً إلى استخدام مدافع من عيار 240 ملم. وجرى تدمير

قصف بالصواريخ

محطة توليد كهربائية و80٪ من خزانات البنزين والمازوت والغاز... وشلّت الأعمال التجارية اليومية. وحتى في الأيام "الهادئة" نسبياً، كانت القذائف المتقطعة تفرض بقاء المؤسسات والمدارس والمتاجر... مغلقة، ولم يكن بإمكان السكان الخروج من الملاجىء.

وفي 13 نيسان 1989، ذكرى اندلاع الحرب اللبنانية، سقطت 10 آلاف قذيفة مدفعية وصاروخية على منطقة سيطرة عون. وكانت تلك العملية أعنف عملية تدمير وقصف منذ الحصار الإسرائيلي لبيروت الغربية (1982). فاندلعت النيران والحرائق في المستشفيات ومستودعات الحبوب، ونفذت الوقود والمواد الغذائية من الأسواق.

ردّ جيش عون بعنف، فقصف مرابض السوريين في البقاع، ودمّر قرى درزية في جوار مواقع ميليشيا الحزب التقدمي الإشتراكي، كما قصف المواقع السورية بين بيروت وبعلبك. وفي هذه العمليات تعرّض السكان في غرب بيروت للمآسي نفسها التي تعرّض لها السكان في شرقها بسبب القصف السوري والتقدمي الإشتراكي. وهرب عشرات الألوف من سكان بيروت الغربية، وخاصة الأحياء الشعبية المجاورة لمطار بيروت مرة أخرى إلى الجنوب. ومثلما كان الجيش السوري يلحق إصابات كبيرة وبالغة بالمدنيين أكثر من العسكريين هكذا كانت أيضاً نتائج قصف قوات العماد عون.

من وجهة النظر السورية لم تكن هذه الحرب سوى

آليات وجهت مدافعها صوب المدنيين



فصل في "الحرب الأهلية اللبنانية قدمت خلالها سورية دعماً ومساعدة لحلفائها. فميليشيا الحزب التقدمي التي بدأت تشارك في هذه الحرب ابتداءً من 6 آذار، كانت حركة أمل وحزب الله قد سبقاه إلى اتخاذ مبادرة معادية لعون منذ أن أوقفا خلافاتهما و"حربهما الشيعية". وشاركا في الإشتباكات العسكرية على خطوط التماس. وأعلنا، في بيان مشترك، مواصلة القتال حتى النصر النهائي ضد العماد عون. كما أن وحدات من الجيش اللبناني التابعة لحكومة الحص قد اشتركت "رمزياً" بالمعارك. وثمة مراجع ومصادر كثيرة تذكر أن "قلبها كان يخفق لميشال عون" (ثمة ما هو أكيد ومنظور وملموس ومعيوش ولا يزال حياً في الذاكرة أن تظاهرات كثيرة، من سيل التظاهرات المؤيدة لـ"الجنرال" في المناطق الشرقية أثناء "الهدوء النسبي"، كانت تقصد خطوط التماس في بيروت على المتحف والسوديكو وفي المنطقة الممتدة ما بين الحدث وحي السلم، حيث كانت تلتقي بحشود وافدة لملاقاتها من المنطقة الغربية، فترتفع الرايات اللبنانية فوق رؤوس الجميع وتعلو صيحات التكبير والتهليل، ويخترق المندفعون من الجانبين الحواجز الترابية، ويتعانقون ويغرقون في "المشهد الحقيقي للوطن").

عجز عربي واغتباط إسرائيلي

سعت الجامعة العربية إلى وقف إطلاق النار عدة مرات، وبقيت مواقفها بالنسبة إلى انسحاب القوات



جنود سوريون حول نصب فخر الدين في اليرزة





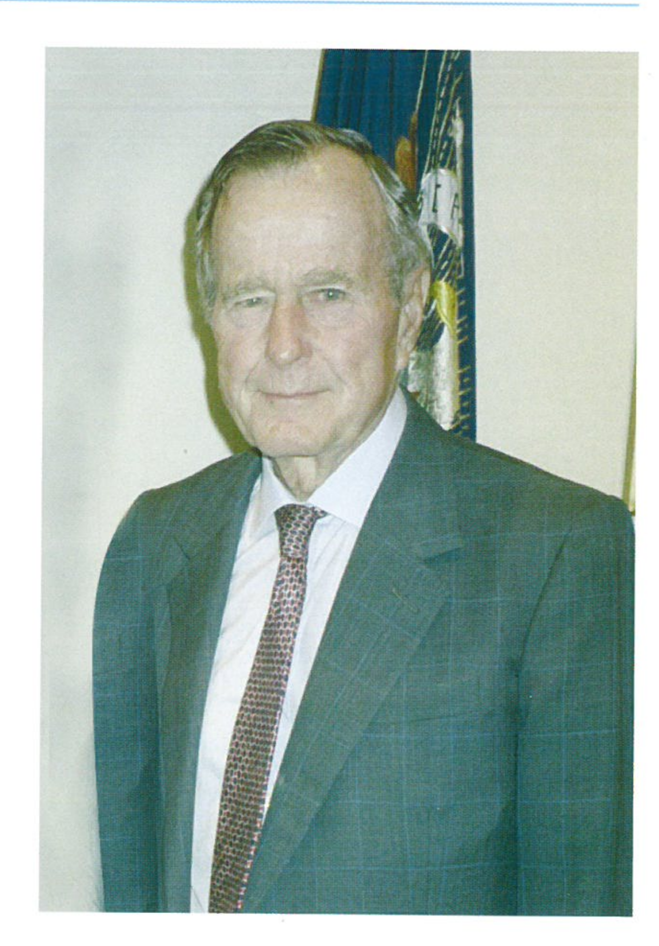
جنود سوريون يحتجزون شبانا لبنانيين

السورية من لبنان "وهمية" أو "عدمية". فبعد مفاوضات عديدة، طالب وزير الخارجية الكويتي، رئيس لجنة الجامعة العربية المهتمة بلبنان (منذ اجتماع تونس المذكور آنفاً) بانسحاب "القوات الإسرائيلية وغير الاسرائيلية" . وبما ان اسرائيل اشترطت انسحاب القوات السورية كي تسحب هي قواتها، وسورية اشترطت انسحاب القوات الاسرائيلية قبل أن تسحب هي أيضاً قواتها، فقد بقي هذا المطلب أشبه بـ"الوهمي" أو "العدمي". عندئذ سعت المملكة العربية السعودية إلى استبعاد أي قرار لا يرضي سورية، وذلك خوفاً من تزايد "سطوة" العراق الخارج منتصراً من حرب طويلة والمطالب بشدة بانسحاب سورية من لبنان والداعم لجيش العماد عون.

أما إسرائيل فكانت تنظر بارتياح كبير إلى طوابير اللاجئين اللبنانيين الهاربين من جحيم الحرب في بيروت إلى منطقة الحزام الأمني التي تسيطر عليها. كما رحّبت بأحداث لبنان التي حجبت عن الأنظار، أو قللت من أهمية إنهماك الرأي العام الدولي واهتمامه بالإنتفاضة الفلسطينية.

الموقف الأميركي

أوضحت الإدارة الأميركية الجديدة (الرئيس جورج بوش بعد الرئيس رونالد ريغان) بأنها لا تنوي إطلاقاً التدخّل مجدداً في "الشؤون اللبنانية"، بدءاً من الرئيس جورج بوش الذي أعلن بقوله: "لا يوجد أي خطة عجائبية تستطيع إعادة السلام إلى لبنان". إلى مسؤولي الخارجية الأميركية الذين عبّروا عن لا مبالاة واضحة بلبنان وما يدور به. ففي خطاب ألقاه ريتشارد



الرئيس جورج بوش

مورفي عن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط في المعهد الفرنسي للعلاقات الخارجية (نيسان 1989) لم يرد أي ذكر للبنان ولو بكلمة واحدة. وإذا ما تكلم هؤلاء المسؤولون فإنهم تكلموا عن استيائهم من العماد عون لأنه حال في أيلول 1988، دون انتخاب مخائيل الضاهر الذي اقترحوه وتفاوضوا على ترشيحه مع السوريين.

الموقف الفرنسي

المبعوث الفرنسي، فرانسوا دينيو، نقل في البداية التزام حكومته تقديم حل للأزمة اللبنانية من زاوية أقرب إلى وجهة نظر العماد عون واصفاً سورية بالدولة المعتدية على لبنان. ونظراً إلى ردة الفعل السورية القاسية أعطت الحكومة الفرنسية هذا التصريح طابع التعبير عن رأي خاص به. وذهب دينيو إلى محاولته إثارة امتعاضه من استمرار اللامبالاة الأميركية أطلق تصريحه الشهير الذي أشار فيه إلى أن سورية تغضّ النظر عن زراعة الحشيش والمخدرات في سهل البقاع وعن تدريب الإرهابيين، وأن الولايات المتحدة، بعكس سياستها في مناطق أخرى من العالم، لا تستنكر هذه الممارسات.

أما المساعدة الفرنسية للبنان بإرسال باخرة مستشفى وناقلة محروقات، فقد اعتبرت في البداية مؤشراً سياسياً لدعم العماد عون. ولكنها سرعان ما أخذت، بسبب التهديدات السورية، طابع الإجراء الإنساني لصالح كل اللبنانيين دون تمييز أو تفضيل سياسي. في هذا المنحى "المعتدل" الذي يقف على مسافة متساوية من أفرقاء النزاع اللبناني، تكلم وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما، ووزير الدولة للشؤون الإنسانية برنار كوشنار، وكذلك صرّح ميشال روكار، رئيس الحكومة، بأن فرنسا تطالب بانسحاب القوات السورية من لبنان، ولكنها لا تنوي محاربة سورية. والسبب الرئيسي في هذا الموقف يعود دون شك إلى الامتناع الأميركي عن تقديم مساعدة سعى إليها جاهداً رولان دوما أثناء زيارة قام بها إلى واشنطن.

ألمانيا والاتحاد السوفياتي ومجلس الأمن

بقيت فرنسا الدولة الوحيدة التي استمرّت في طرح قضية لبنان وتقديم بعض المساعدات له. فنشطت على الجبهة الاوروبية حتى قرّر مجلس الوزراء الأوروبي الطلب بانسحاب كل القوات غير اللبنانية من لبنان. ووافقت جمهورية ألمانيا الإتحادية على هذا القرار، لكنها في الوقت نفسه واصلت برنامج تعاونها الاقتصادي مع سورية.





باخرة فرنسية في ميناء بيروت

كذلك، ورغم المعارضة الأميركية، تمكنت فرنسا من طرح المشكلة اللبنانية في مجلس الأمن الدولي، وقد دعمها في هذا المجال الإتحاد السوفياتي الذي أبدى استياءه (واستهجانه) أكثر من مرة من التصرف السوري في لبنان.

قرّر مجلس الأمن بالإجماع تكليف الأمين العام بيريز دي كويار القيام باتصالات مع مختلف الأفرقاء، والدعوة إلى وقف إطلاق النار، ودعم مبادرة الوساطة التي تقوم بها جامعة الدولة العربية...

بوادر تراخ في جبهة المنطقة المسيحية

إزاء تصلب الموقف السوري، المدعوم دولياً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والخسائر الهائلة التي تترتب على "حرب التحرير"، بدأ منذ نيسان 1989، بعض السياسيين المسيحيين يتساءلون عن جدوى هذه الحرب، وعما إذا لم يكن من الأفضل لهم القبول بانتخاب رئيس موال لسورية (فرنجية او الضاهر) والحفاظ بالتالي على الدولة اللبنانية وإن في ظل الحماية السورية، واجتمع 23 نائباً في الصرح البطريركي الماروني وطالبوا بوقف لإطلاق النار،

المتاريس بانتظار المقاتلين





عون: "يا شعب لبنان العظيم"

وأعلنوا عن استعدادهم للاتصال بكل أطراف النزاع والسلطات والعمل لإحلال السلام. وأضاف البطريرك عليهم قوله إن تحرير لبنان ينبغي أن يحصل بالتعقّل والحوار.

تصلّب عون ودعم جماهيري له

بادرة النواب، والبطريرك، أثارت احتجاجات عنيفة: فسارت التظاهرات المندّدة بالنواب والبطريرك والمؤيدة لـ "الجنرال" عون، الأمر الذي لا سابقة له في تاريخ الجماعة المسيحية في لبنان. فأصبح المشهد السياسي المسيحي موزّعاً بين فئتين: فئة قالت إن الخسائر جسيمة وإمكانيات النجاح ضئيلة ولا فائدة من مواصلة "حرب التحرير"، وغمز بعضها من قناة المسلمين بتساؤله لماذا يتعين على المسيحي وحده أن يقاتل السوري ويتحمل هذا العبء الثقيل في حين أن المسلم قابل به ومستكين له؛ وفئة أخرى رأت بأنه من المستحيل تناسي هذه الخسائر والعودة إلى الوضع الذي كان قائماً سابقاً، لذلك لم يبق أي خيار سوى الصمود.

العماد عون بقي متصلباً في سياسته، يدعمه جيل الشباب بصورة خاصة: "أنتم جيل التحرير (...) قولوا لهم (النواب والبطريرك) أنكم لن تشاركوا في خيارهم، وليس لهم بعد أي حق في تمثيلكم (...) قولوا للكنيسة إن مبرر وجودها هو في قولها الحقيقة(...) قولوا للدول الغربية إننا شبعنا من مساعداتكم الغذائية، نريد احترام حقوقنا السياسية...".



تظاهرة تأييد لعون

القوات اللبنانية أجهدت النفس في إظهار "عبثية" حرب التحرير، ومجمل موقفها السياسي وكل إعلامها كانا ينمّان عن هلعها من فقدانها، يوماً بعد يوم، شعبيتها وحتى عناصرها لمصلحة العماد عون.

في المنطقة "الإسلامية - الوطنية" (اغتيال المفتي حسن خالد)

في هذه المنطقة عرف العماد عون تعاطفاً أظهرته شواهد كثيرة وإن لم يُعبّر عنه علناً. وجاء اغتيال مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد أحد أكبر هذه الشواهد، إذ إن المفتيَ خالد كان يسعى بعمل دؤوب ودون توقف، منذ قيام الحكومتين إثر فشل انتخاب رئيس الجمهورية في أيلول 1988، إلى التوسّط بين حكومتي عون والحص وإزالة خلافاتهما بحثاً عن حل وطني لبناني. فاعتبر إغتياله، من الجميع، تحذيرًا لكل من تسوّله نفسه القيام باتصالات أو يبدي استعداداً للتعاون مع عون. وأما عدم مشاركة وحدات الجيش اللبناني المسلمة إلى جانب القوات السورية والميليشيات المتحالفة في معاركها ضد قوات عون فاعتبر أنه لسوء الأسلحة التي كانت تمتلكها.

ليونة في خطاب عون، ولكنها لم تنفع

في أواخر نيسان (1989)، أبدى عون بعض الليونة في خطابه السياسي ملتقياً، إلى حد بعيد، مع مقررات



المفتي حسن خالد

المؤتمر غير العادي لجامعة الدول العربية في تونس التي طالبت بوقف إطلاق النار، ورفع الحصار عن كل المرافئ والمطار والمعابر البرية، وإرسال مجموعة من المراقبين العرب للإشراف على وقف إطلاق النار. إذ وافق عون حالاً على هذه المقررات، وتراجع عن الإجراءات التي اتخذها ضد المرافئ غير الشرعية، وأعطى، في خطاب ألقاه في 2 أيار 1989، تفسيراً جديداً لـ "حرب التحرير" بقوله إنه ينبغي "مواصلة التحرير عبر الطرق الدبلوماسية".

لكن في اليوم نفسه، 2 أيار، وبعد احترام لوقف النار دام بضعة أيام فقط، أعاد السوريون وحلفاؤهم عمليات القصف والتدمير مجدداً ضد منطقة سيطرة عون. وكثّفوا منها طوال أسبوع إلى درجة لم يُعرف لها مثيل سابقاً.

ترويكا القمة العربية

خرق وقف إطلاق النار من قبل سورية وحلفائها جاء واضحاً وحاداً جداً وشديد الوطأة على جامعة الدول العربية (والملوك والرؤساء العرب) التي رأت نفسها مطالبةً من فرنسا والاتحاد السوفياتي، بصورة خاصة، بضرورة اتخاذ خطوات جديدة.

في 23 أيار 1989، عقد مؤتمر قمة عربي في الدار البيضاء، تقرّر خلاله تكليف ثلاثة من رؤساء الدول العربية معالجة الأزمة اللبنانية، وهم: العاهلان السعودي والمغربي والرئيس الجزائري.

لم يأتِ مؤتمر الدار البيضاء على ذكر سورية، لكنه كان واضحاً للغاية لجهة التركيز على لبنان وتأكيد استقلاله، ما أتاح في المجال أمام كثير من الحكومات العربية وغير العربية لاعتباره "موجهاً ضد النوايا السورية في لبنان"، كما اعتبر "تعريباً" للقضية اللبنانية". التعريب الذي يعني نزع الاستفراد السوري بلبنان، ونتيجة "لحرب التحرير" التي خاضها عون.

الترويكا تباشر عملها، الأخضر الإبراهيمي

وضعت اللجنة الرئاسية العربية الثلاثية (الترويكا) لنفسها أهدافاً واضحة تتضمن دعوة مجلس النواب اللبناني خلال ستة أشهر لإقرار إصلاحات سياسية، وانتخاب رئيس جديد، وتشكيل حكومة اتحاد وطني و"استعادة سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية".

وباشرت عملها سريعاً، فشكّلت أمانة عامة، مركزها مدينة جدة في السعودية، وكلّفت بإدارتها ممثّل الأمين العام لجامعة الدول العربية الأخضر الإبراهيمي الذي وصف هدف الترويكا بأنه ليس فقط إيقاف الحرب

الأخضر الإبراهيمي

في لبنان ورفع الحصارات، بل أيضاً "تحرير لبنان من كل هيمنة إقليمية واستعادة سيادته الوطنية". وطلبت الترويكا من دمشق، بكلام الموقف السياسي الحاسم وليس الدبلوماسي، احترام وقف إطلاق النار، ومن بغداد وقف مد العماد عون والقوات اللبنانية بالأسلحة.

مفاوضات الأخضر الإبراهيمي، تصلّب سوري، تصعيد القصف وتشديد الحصار

أسفرت مفاوضات الأخضر الإبراهيمي مع أطراف النزاع اللبنانيين عن تقدّم سريع، وأخذت تبرز ملامح تسوية للإصلاحات الداخلية. ولكن المحادثات مع سورية حول استعادة السيادة اللبنانية، وفقاً لمقررات مؤتمر القمة، كانت صعبة للغاية. ولتسريع الخطوات، دعت الترويكا الرئاسية العربية (العاهلان السعودي والمغربي والرئيس الجزائري)، في نهاية أيار 1989، أعضاء مجلس النواب اللبناني للاجتماع خارج لبنان لهدف إعداد "وثيقة الوفاق الوطني".

ردت سورية على هذه المبادرة بقصف عنيف للمنطقة الشرقية (حيث سيطرة عون) وشدّدت الحصار عليها، وظهرت لأول مرة سفن حربية سورية أمام الشواطئ اللبنانية، وأغرقت ناقلة نفط مالطية، وأدى قصف البواخر بالصواريخ الموجهة بواسطة جهاز الرادار إلى زيادة في تصعيد الحصار.

بيان غورباتشوف وميتران

في 15 تموز 1989، وأصدر الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف والرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، عقب اجتماعهما، بياناً مشتركاً رحّبا فيه بجهود الترويكا التي "واصلت جهودها رغم مجابهتها بمقاومة سورية عنيدة". فكل محاولة كان يقوم بها مبعوث إلى دمشق وبيروت، وكل لقاء بين وزراء خارجية الترويكا، كان يواكب بتصعيد القصف السوري في لبنان.

بيان الترويكا يعلن فشلها ويحمّل سورية المسؤولية

في 31 تموز 1989، أعلنت الترويكا أسفها لفشل جهودها، وأصدرت بياناً طويلاً (Les Caheirs de l'Orient, 15(1989) p.61-82) ونشرته وسائل الإعلام في حينه حمّلت فيه الحكومة السورية مسؤولية هذا الفشل، وشكّل وثيقة دبلوماسية عربية.

شدّد البيان على وجود توافق بين كل الأطراف اللبنانية حول كل المسائل المهمة: جميع الأطراف تتمنى السلام والتعايش، تقبل الأكثرية الساحقة بالإصلاحات السياسية وبإعادة بناء المؤسسات



الرئيس السوفياتي غورباتشوف



الرئيس الفرنسي ميتران

الحكومية وخاصة بانتخاب رئيس للجمهورية، وقبل الجميع دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد خارج الأراضي اللبنانية؛ وجاء في البيان: "... رغم وعود السوريين في فتح طرق العبور، لم يتحقق شيء من هذه الوعود. وأكثر من ذلك استمرّ الحصار البحري وجرى تصعيد أعمال العنف".

وأوضح البيان أن خلافات عميقة في المواقف والآراء حصلت بين ممثلي الترويكا وسورية، خاصة حول مسألة السيادة اللبنانية والعلاقات المستقبلية السورية - اللبنانية. واقترحت الترويكا ضرورة تجميع القوات السورية في البقاع بعد مرور مرحلة انتقالية، ويحدّد مكان تجميعها وحجمها ومدة إقامتها في اتفاق أمني سوري - لبناني يتم التوصّل إليه بإشراف الترويكا. ولكن سورية رفضت الاقتراحين. ورفض الرئيس الأسد كل إشارة إلى القوات السورية لأنها ليست قوة احتلال كي تُدفع إلى الانسحاب من لبنان. كما رفض كل مشاركة للترويكا في إعداد اتفاق لبناني - سوري. وامتنع عن التحدث إطلاقاً عن هاتين المسألتين. وكلّف وزير خارجيته بمواصلة المحادثات الأخرى التي بقيت هي الأخرى دون نتيجة: "... باختصار، بقي الأخوة السوريون متمسكين بمواقفهم السابقة (...) فحسب نظرنا، شكّلت التصورات المختلفة للجنة الثلاثية (الترويكا الرئاسية) من جهة، ولسورية من



الأسطول الفرنسي... ومساعدات

جهة أخرى، حول موضوع السيادة، العقبة الرئيسية...".

هكذا فشلت بادرة الوساطة من قبل جامعة الدول العربية. ولم تعز اللجنة الرئاسية، التي حمّلت هذه البادرة، هذا الفشل إلى تباين في الآراء اللبنانية حول السياسة الداخلية، بل إلى سورية وتحديداً حول مسألة السيادة اللبنانية.

استياء سوري وهجوم عسكري يستهدف قصر بعبدا

ترجمت سورية استياءها وغضبها على بيان الترويكا العربية الرئاسية عبر قصف عنيف لمدينة بيروت دام 36 ساعة متواصلة، أعقبه تصريح وزير خارجيتها الذي جاء فيه: "الجيش السوري باق في لبنان لمواصلة مهمته الوطنية وللدفاع عن شرف وكرامة الشعب اللبناني".

وفي 13 آب 1989، تجمّعت قوات من ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي ومن مقاتلين فلسطينيين موالين للقيادة السورية، بدعم من القوات السورية، وشنّت هجوماً على سوق الغرب، محاولة كسر طوق مواقع وحدات الجيش اللبناني التابعة للعماد عون ومستهدفة الهجوم على قصر الرئاسة في بعبدا (مقر قيادة عون). وبعد معارك طاحنة دامت خمس ساعات، تمكّن جنود وحدات الجيش اللبناني من رد الهجوم، فعاود الاشتراكيون والسوريون القصف المدفعي والصاروخي عن بعد.



اجتماع مجلس الأمن

ردود فعل عربية دولية، مجلس الأمن، تحرّك الأسطول الفرنسي

المعارك في ذروتها، وردود الفعل الدولية إزاء الأزمة تزايدت وتائرها. العراق دعا إلى عقد مؤتمر قمة عربي، والأردن (ولأول مرة منذ بداية الحرب اللبنانية، إذ كان قبلاً، وأكثر الأحيان بلسان الملك حسين شخصياً، يدعم كل مبادرة سورية) ومنظمة التحرير الفلسطينية طالبا بانسحاب القوات السورية، والمملكة العربية السعودية والمجموعة الأوروبية طالبتا بوقف إطلاق النار، وتحدث البابا عن "إبادة جماعية في لبنان".

في 15 تموز 1989، دعا مجلس الأمن إلى وقف إطلاق النار وأعرب في الوقت نفسه عن تقديره لجهود الترويكا العربية.

وفي 19 تموز 1989، أرسلت فرنسا حاملة طائرات وفرقاطة وناقلة مراكب للإنزال أمام الشواطئ اللبنانية في إطار إعلان الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران أن استقلال لبنان مهدّد وينبغي حمايته، وقوله في الوقت نفسه أن مهمة الأسطول الفرنسي ليست عسكرية بل إنسانية.

تحليلات كثيرة جرت لمهمة الأسطول الفرنسي ومدى ما مارسه من ردع لسورية (حاملة الطائرات "فوش" كانت تنقل طائرات "سوبر إتندارد" مع صواريخ "إكزوست". وحلّقت الطائرات عدة مرات فوق سورية) استنتج بعضها أن "ردّعاً ما" قد يكون حصل بالفعل. لكن من جهة أخرى لم يخف القصف السوري عن



عشرات القتلى





بيروت ... واثار القصف



السابق بعد ظهور الأسطول الفرنسي.

إحصاء بالضحايا والأضرار

وصل عدد الضحايا، منذ بداية الاشتباكات في آذار حتى نهاية آب 1989، إلى نحو ألف قتيل، وزاد أيضاً عدد الجرحى كثيراً. ومن الأضرار المادية تدمير 120 مصنعاً وتضرر 400 أخرى.وكان مئات الآلاف من سكان بيروت وضواحيها قد هربوا إلى مناطق أخرى من البلاد أو إلى الخارج.

الترويكا عادت مجدداً

تلبية لنداءات لبنانية وعربية ودولية متكررة، عادت الترويكا الرئاسية العربية إلى الاجتماع في 9 أيلول 1989، ووضعت، في13 أيلول، طروحات جديدة تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، ورفع الحصارات، واجتماع مجلس النواب اللبناني محددة له تاريخ ومكان وهدف الاجتماع: 30 أيلول في المملكة العربية السعودية للتشاور حول وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي أعدتها لجنة الترويكا الرئاسية.

ونجحت المبادرة العربية بمراعاة الرغبة السورية

هذه المرة، وفي غضون أيام قليلة، توقفت المعارك العسكرية، وعادت المرافىء إلى نشاطها، وكذلك مطار بيروت، وفتحت المعابر بين بيروت الشرقية والغربية. هنأت فرنسا الترويكا وبادرت تواً إلى سحب أسطولها. وانعكس كل ذلك ارتفاعاً في سعر الليرة مقابل الدولار.

لا شك أن سر نجاح المبادرة هذه المرة كان كامناً في التوازن التالي: تزايد الضغوط والعزلة الدولية على سورية حتى بدأ يطال أصدقاءها (صدر عن السفير السوفياتي في دمشق قول مفاده أن الاتحاد السوفياتي ينوي تخفيض مساعداته العسكرية لسورية) من جهة، وأخذ الترويكا بالاعتبار تصورات سورية ومواقفها: اللجنة الأمنية التي شكّلتها المبادرة قامت بتفتيش كل السفن المتجهة إلى لبنان بحثاً عن نقل الأسلحة المشحونة إلى لبنان (أي إلى العماد عون) وتوقيفها، وتضمين الصيغة الجديدة لوثيقة الوفاق الوطني التي عرضت على المجلس النيابي اللبناني إشارة إلى "انسحاب جزئي" للقوات السورية بعد مرحلة زمنية تدوم سنتين (في الأصل كانت الترويكا اقترحت مدة ستة أشهر) تبدأ بعد انتخاب رئيس الجمهورية وتأليف حكومة اتحاد وطني وإقرار الإصلاحات الدستورية، أي بعد اتخاذ كل التدابير والإجراءات التي تستطيع الحكومة السورية ممارسة نفوذها وتأثيرها على إقرارها. وفي نهاية هذه المهلة ينبغي على القوات السورية، ليس فقط أن تتمركز في سهل البقاع - كما اقترح سابقاً - بل أيضاً "على مدخل البقاع الغربي من ضهر البيدر وحتى خط حمّانا - المديرج - عين داره" (أي حتى داخل عمق جبل لبنان). و"كذلك في مراكز أخرى". وهذا ما ترك المجال مفتوحاً لمختلف الاجتهادات والخيارات حول هذه النقطة. أما مسألة تحديد حجم القوات السورية ومدة تمركزها فقد تركت إلى اتفاق تقرّه الحكومتان السورية واللبنانية. ويقتصر دور الترويكا على استعدادها "لمساعدة الدولتين إذا رغبتا في ذلك".

هكذا، إن ما يمكن قوله، مما ظهر بوضوح في المبادرة الثانية للترويكا العربية (بعد توقف مبادرتها الأولى كما ذُكر آنفاً)، انها ربطت الوساطة العربية في موضوع المسائل الأمنية برغبة الحكومة السورية، ولم تلحظ أي مشاركة للترويكا الرئاسية العربية في إعداد اتفاقات سورية - لبنانية وفي كل المسائل التي كانت موضوع خلاف سابق.



الجنرال عون بين جنوده

عضو الترويكا الرئاسية الرئيس الشاذلي بن جديد يوضح

نشرت الجريدة "الفرنسية" اللبنانية "الأوريان - لوجور"، في عددها 3 تشرين الأول 1989، حديثاً لعضو الترويكا الرئاسية العربية الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، أشار فيه إلى أن فريقاً من اللبنانيين طالب بانسحاب السوريين، ورفض ذلك فريق آخر، كما طالبت بعض الدول العربية بشدة بهذا الانسحاب. لهذا السبب طالبت الترويكا العربية بالانسحاب السوري كشرط للتسوية، ما أساء إلى السوريين وعارضوه بقوة. على أثر ذلك وضعت الترويكا حداً نهائياً لمهمة الوساطة التي كلفت بها، ولكنها عادت إلى متابعتها بطلب من دول عربية ودول أخرى. عندئذ طُرح السؤال حول ما إذا كان الانسحاب السوري ينبغي أن يحصل ضرورة قبل التوصّل إلى تفاهم سياسي بين اللبنانيين. وقد اقترن هذا السؤال بتساؤل عن إم كانية وجود سلطة لبنانية مسلحة تستطيع أن تضمن الأمن وامتلاك ثقة كل اللبنانيين. لذلك تقرّر البدء أولاً بمعالجة المشاكل اللبنانية الداخلية، واعتبار الانسحاب السوري كمرحلة أخيرة للتسوية. ولكن الترويكا التزمت تجاه اللبنانيين بمساعدتهم في معالجة الانسحاب السوري عندما تتحقق شروط

التفاهم الداخلي.

لحظة نجاح وفشل في آن للعماد عون

وضع الأزمة "القضية اللبّنانية"، وبقوة، على طاولة جامعة الدول العربية، ثم، وخاصة، على رأس اهتمامات لجنة عربية رئاسية، وتوفير إمكانية لاجتماع مجلس النواب في مكان حيادي (المملكة العربية السعودية). لا يمكن اعتبار ذلك سوى نجاح لسياسة العماد عون المتصلبة بعد سنوات طويلة من الإستفراد السوري، الذي تخلله تدخّل واحتلال اسرائيلي عدواني، في "الأزمة - القضية اللبنانية".

لكن، في المقابل، تخوّف عون من احتلال سوري غير محدود بنص في وثيقة الترويكا، ومن ارتباط متواصل للبنان بسورية يستطيع مجلس النواب أن يضفي عليه طابعاً شرعياً. لذلك رأى نفسه محاصراً سياسياً مما وصلت إليه مبادرة الترويكا وأنزلته منزلة "الوثيقة" و"الحل". فلم يبقَ له خيار آخر سوى إعطاء النواب فرصة والإكتفاء بتحذيرهم لكي يصرّوا على وضع جدول زمني واضح لانسحاب القوات السورية.

النواب تحت الضغط

في المناطق "الإسلامية - الوطنية" (مناطق حكومة الحص وتواجد الجيش السوري)، أوضحت "أمل" و"حزب اللّه" (الشيعة) بأنهما لن يتسامحا مع أي تسوية دستورية ولن يقبلا بأقل من اعتماد الديمقراطية العددية. الحزب التقدمي الاشتراكي (الدروز) أخذ يُعلم النواب ومن "يهمه الأمر" أن الضحايا الكثيرة لم تُقدم خلال سنوات عديدة لكي يُكتفى في النهاية ببعض التصحيحات في النظام السياسي القديم. في أوساط السنّة، فإن كل من كان يطرح تساؤلاً حول الموقف السوري كان عرضة للإنذار. واغتيل النائب السنّي عن البقاع، ناظم القادري، الذي أثار مع زملاء له مسألة المطالبة بانسحاب السوريين من البقاع، "نظراً إلى انتماء هذه المنطقة أيضاً إلى لبنان" (أواخر أيلول 1989).

أما النواب المسيحيون في منطقة سيطرة عون فأتاهم القدر الأكبر من الضغط من جانب جماهير الأهالي الذين ما أن سكت المدفع حتى اندفعوا في تظاهرات حاشدة ومتواصلة تأييداً للعماد عون.

اتفــاق الطــائف
وثيقة الوفاق الوطني


مدينة الطائف

خطاب افتتاح اجتماع "الطائف"

في 1 تشرين الأول 1989، افتتح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل اجتماع النواب اللبنانيين في مدينة "الطائف" (في المملكة العربية السعودية) بخطاب ركّز فيه على أن دينامية مصالحة وسلام قد بدأت مع هذا الاجتماع الذي بات "الفشل فيه ممنوعاً". في حين أعلنت المملكة العربية السعودية "ضمانات أدبية" عن بدء الانسحاب السوري فور تحقّق المصالحة الوطنية في لبنان.

أما لماذا هذه الصفقة "الأدبية" للضمانات؟

لأن سورية، على ما أكّده سعود الفيصل للنواب اللبنانيين، لا تريد أن تتقيّد خطياً بالانسحاب كي لا تبدو خاسرة أمام العماد. وقد شدّد الفيصل أيضاً، بمثل ما فعله الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد (كما ذُكر آنفاً) على أن الترويكا، وبنوع خاص المملكة العربية السعودية، ستقف إلى جانب لبنان في حال إثارة صعوبات من قبل سورية.

اجتماع الطائف أشبه بخلوة

لم يُسمح للصحافيين ولا للمساعدين والمستشارين حضور اجتماع النواب اللبنانيين، وكان اتصالهم مع الخارج بواسطة الهاتف فقط. وقد شارك وزراء خارجية الترويكا (العربية السعودية، المغرب والجزائر) في المناقشات والمفاوضات منذ بداية الاجتماع حتى نهايته، الذي كان من المتوقع أن يدوم ثلاثة أيام، ولكنه دام 22 يوماً.

جلسة المناقشة العامة

في البداية، حصلت جلسة مناقشة عامة عُرضت خلالها كل النقاط والمفاهيم التي يتعارض حولها اللبنانيون في السياسة الداخلية والخارجية. النواب المسيحيون طالبوا، بصورة عامة، بربط الإصلاحات السياسية بانسحاب القوات السورية، في حين رفض النواب المسلمون كل انسحاب سوري قبل إقرار الإصلاحات الدستورية وإعادة تنظيم الجيش وتحرير الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي.

نواب "الجبهة اللبنانية" سابقاً أرادوا الحفاظ على مركز رئيس الجمهورية القوي وفقاً للدستور القائم، بينما طالب النواب المقرّبون من جنبلاط إعطاء كل السلطات للحكومة، وذهب عدد من النواب (الشيعة) إلى المطالبة بإلغاء نظام النسبة حسب الطوائف



سعود الفيصل

وتطبيق نظام الأكثرية العديدة. وكانت مصالح الطوائف بارزة: السنّة أرادوا تدعيم مركز رئيس الحكومة، الشيعة مركز رئيس مجلس النواب، وطالب النائب الدرزي توفيق عساف بإنشاء مجلس شيوخ يكون رئيسه درزياً.

لجنة الإصلاح الدستوري

عندما كان كل نائب، أو فريق، يطرح رأيه في بداية جلسة المناقشات كان يبدو الاتفاق مستبعداً. ولكن خلال المناقشات التالية تبيّن أن أقلية صغيرة من النواب تصر على تغيير جذري في النظام السياسي، بينما أبدت الأكثرية الساحقة استعداداً للاكتفاء بإصلاحات جزئية. فبدا الاتفاق إذاً وشيكاً: هذا إذا جرى



وفد من اللبنانيين في زيارة شكر لملك المغرب الحسن الثاني بعد اتفاق الطائف

التسليم بأن في الأمر ثمة "إرادة للنواب" خارج ما عُرف في حينه من شعار أن "الفشل ممنوع" دولياً وعربياً.

كُلفت لجنة من 17 نائباً، جرى اختيارهم كالعادة وفقاً لانتمائهم الطائفي، لوضع مبادئ رئيسية للإصلاح الدستوري.

لم تستند هذه اللجنة، كمرجع لها، الوثيقة التي أعدتها الترويكا العربية فقط، بل أيضاً، وبصورة أساسية، ما كان جرى من اتفاق بين البطريرك الماروني نصر الله صفير ورئيس مجلس النواب حسين الحسيني.

وبالنتيجة، ولدى الانتهاء من صياغة "وثيقة الوفاق الوطني" في الطائف لم يكن أحد راضياً، بل قبل بها الجميع تقريباً"، على حد ما قال أكثر من نائب مشارك في ما بعد.

مقدمة "وثيقة الوفاق الوطني"

تضمنت هذه المقدمة مبادئ عامة عن طابع لبنان وهويته: أمة ذات سيادة، وحدة الأرض والشعب والمؤسسات، الحدود الواردة في الدستور والمعترف بها دولياً، بلد عربي، جمهورية ديمقراطية وبرلمانية، احترام الحريات، المساواة في الحقوق والواجبات بين كل المواطنين دون تمييز، الشعب مصدر السلطة والسيادة، مبدأ المشاركة في السلطة...

بكلمة موجزة، مبادئ واضحة تبعد كل شكل من أشكال التبعية وكل أشكال الحكم غير الديمقراطي وكل إمكانية تقسيم.

النظام الاقتصادي

تلت المبادئ المذكورة – مبادئ عامة حول النظام الاقتصادي والاجتماعي: نظام حر يقوم على المبادرة الشخصية، والملكية الخاصة. "... إن تنمية متوازنة للمناطق... هي القاعدة الرئيسية للدولة وللاستقرار، وعلى الدولة أن تسعى، عبر إصلاحات مالية واقتصادية واجتماعية، إلى تحقيق عدالة اجتماعية شاملة".

ذهبت الوثيقة، هنا، إلى أبعد مما كان يتضمنه الدستور السابق، إذ جرى التشديد على اقتصاد السوق، ولكن أيضاً على قيام "دولة اجتماعية" تعمل على تحقيق التوازن في مستوى العيش في كل مناطق البلاد.

المجلس النيابي

أقرّ مبدأ جديد لمجلس النواب "من أجل احترام مبادئ التعايش بين اللبنانيين"، وذلك بوجوب وضع قانون جديد للانتخاب. وطالما لا يتم الاتفاق على هذا القانون "خارج النظام الطائفي"، تتوزّع مقاعد النواب وفقاً لنظام نسبي بين كل طائفة وبين المناطق. فنظام النسبة الذي كان قائماً حتى الآن 6 للمسيحيين مقابل 5 للمسلمين، استبدل بمبدأ المساواة.

أما في انتخاب مجلس نيابي غير طائفي فينبغي إنشاء مجلس شيوخ تتمثل فيه "كل العائلات الروحية"، وتقتصر صلاحياته "على الشؤون المصيرية". وإقرار نظام المجلسين يبقى منوطاً بمجلس النواب القائم على قاعدة المساواة عددياً بين المسيحيين والمسلمين.

حصل جدال بنوع خاص في الطائف حول موضوعين: رفع عدد المقاعد وتعيين نواب جدد مكان المتوفين والمقاعد الجديدة من قبل حكومة الإتحاد الوطني التي سيجري تشكيلها.

المقاعد الجديدة لا بد منها لتطبيق مبدأ المساواة في عدد المقاعد. كانت الترويكا الرئاسية العربية اقترحت العدد 128 مقعداً. ولكن أكثرية النواب الحاضرين في الطائف عارضت ذلك لتخوّفها من تعبيد الطريق أمام زعماء الميليشيات لدخول المجلس (خاصة وأن هذه التخوفات تستند إلى سابقة جاءت في اتفاق الميليشيات الثلاث، - القوات اللبنانية، أمل والحزب التقدمي الاشتراكي – في دمشق أواخر 1985 الذي لحظ رفع عدد النواب إلى 198)، خاصة عبر عملية التعيين.

أخيراً، تمّ التوصّل، نظراً إلى صعوبة إجراء انتخابات جديدة في البلاد، إلى القبول بمبدأ التعيين، ولكن على أساس رفع عدد النواب إلى 108.

وجرى تدعيم دور رئيس مجلس النواب، فرفعت مدة ولايته من سنة إلى أربع سنوات، أي طيلة دورة كاملة لمجلس النواب، مع إمكانية إقالته بعد سنتين ولكن بأكثرية ثلثي عدد النواب. وأصبح يشرف على "الاستشارات الإلزامية" التي يجريها رئيس الجمهورية مع النواب لتشكيل الحكومة.

السلطة التنفيذية

التعديلات الأكثر حسماً التي جرى إقرارها في الطائف ليس فقط بالنسبة إلى السلطة التشريعية، بل أيضاً بالنسبة إلى السلطة التنفيذية. فقد جرى تثبيت توزيع الوظائف العليا في الدولة حسب الطوائف كما كان الأمر في السابق. فأُبقيت رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة الحكومة للسنّة، ورئاسة مجلس النواب للشيعة، ولكن عُدلت بشكل جذري صلاحيات هذه الوظائف.

حُجّمت صلاحيات رئيس الجمهورية، فلم يعد رئيساً للسلطة التنفيذية، بل "رئيس الدولة ورمز الوحدة".

بقي القائد الأعلى للجيش ورئيس مجلس الدفاع، ولكنه مرتبط بقرارات الحكومة في هذا المجال. فلم يعد من صلاحياته أن يترأس دورياً جلسات مجلس الوزراء، بل "فقط عندما يرغب". ولا التصويت، ولا يمتلك إزاء قرارات الحكومة إلا حق الفيتو لتأجيلها، وأصبح لا يكلف أحداً لتشكيل الحكومة إلا على أساس "الاستشارات الملزمة" مع النواب، ولا يحق له لا عزله ولا إقالته.

وبالمقابل، تعاظم دور رئيس الحكومة، فهو الذي يرأس جلسات الحكومة، و"مسؤول عن تنفيذ السياسة العامة لمجلس الوزراء"، ويوقّع كل المراسيم باستثناء مرسوم تعيينه.

السلطة التنفيذية أُلقيت على عاتق مجلس الوزراء فله، كحكومة، يعود حق المبادرة في إعداد القوانين، وهي مهمة كان يشارك فيها رئيس الجمهورية سابقاً وقرارات الحكومة ينبغي أن تؤخذ توافقياً، وفي حال تعذر ذلك يُصار إلى عملية التصويت، والقرارات ذات "الشؤون الهامة" تحتاج إلى أكثرية ثلثي أعضاء الحكومة، وجرى تحديدها بوضوح: التعبئة العامة، مشاريع التنمية الطويلة الأمد، تعيين كبار الموظفين، الإصلاح الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخاب، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية وإقالة الوزراء، وإذا استقال ثلث عدد الوزراء تعتبر الحكومة مستقيلة تلقائياً. والأسباب الأخرى التي تجعل الحكومة مستقيلة حكماً: انتخاب رئيس جمهورية جديد، بداية مجلس نيابي جديد، استقالة رئيس الحكومة أو وفاته.

إلغاء الطائفية

ثمة تناقض ظاهري يبدو في قرارات الطائف إزاء مسألة "إلغاء الطائفية". ففي حين تشير هذه القرارات إلى أن إلغاء الطائفية يشكل "هدفاً وطنياً جوهرياً"، إلا أنه اكتُفي على صعيد القرارات الواقعية لتحقيق هذا الهدف، بعد حديث جرى عنه بسرعة، بذكر أن "مجلساً وطنياً" برئاسة رئيس الجمهورية، يُدعى له، ويتألف من رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب وشخصيات سياسية واجتماعية وثقافية وجامعية، ويسعى إلى "دراسة إلغاء الطائفية على مراحل". ولم يوضع لذلك أي جدول زمني، كما لم يوضع أيضاً جدول زمني لإنشاء نظام المجلسين الذي لا يلغي الطائفية بل يوكلها إلى مجلس شيوخ.

المرحلة الانتقالية

بالنسبة إلى هذه المسألة تمّ الاتفاق على قرارين واقعيين: إلغاء نظام النسبة الطائفي في الإدارة في ما يختص بموظفي الوظائف المتوسطة والدنيا، بينما جرى مجدداً تثبيت نظام المساواة بين المسيحيين والمسلمين بالنسبة إلى وظائف الفئة الأولى في الإدارة المدنية والعسكرية (هيئة ضباط الأركان وكبار الضباط)، وكذلك تقرر إلغاء خانة الانتماء الطائفي من تذاكر الهوية.

العلاقات بين لبنان وسورية

لم يبحث اجتماع الطائف فقط في النزاعات اللبنانية الداخلية، بل أيضاً في مسألة العلاقات العسكرية والسياسية بين لبنان وسورية. وقبل هذا الاجتماع، كانت الترويكا الرئاسية العربية قد ناقشت هذا الموضوع مع الحكومة السورية التي كانت كلمتها، في النهاية، هي الكلمة الفصل. فقد أكّد وزراء خارجية الترويكا للنواب بأنهم ليسوا بحال يؤهلهم للحصول على أكثر من ذلك. وهذا يعني القبول بالنص الذي يعترف بدور الجيش السوري كـ

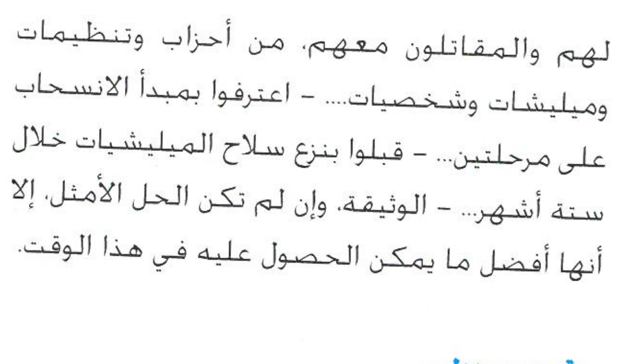
"مساعد للحكومة اللبنانية لاستعادة سلطتها". وذلك خلال مرحلة تدوم سنتين ابتداءً من إقرار عملية الإصلاح، وإضفاء طابع الشرعية على تمركز القوات السورية في البقاع وفي الجبل. "كما في مناطق أخرى" لمرحلة غير محددة يجري التفاوض حولها لاحقاً بين الحكومتين اللبنانية والسورية دون مشاركة الترويكا، والالتزام بإقرار "علاقات مميزة بين لبنان وسورية في كل المجالات" عبر اتفاقات ثنائية.

لا مجال أمام النواب للتفاوض حول هذه المسائل (صوت جوزف سكاف)

لم يكن أمام النواب إلا قرار القبول أو الرفض. أما الرفض فيعني العودة الفورية لعمليات القصف والتدمير. عندئذ أصرّ النواب المسيحيون على تحديد شروط للانسحاب السوري، وخاصة من هؤلاء النواب جوزف سكاف، نائب زحلة عن الروم الكاثوليك، الذي كان الأكثر تأثراً مباشرة بتمركز الجيش السوري في البقاع. فطالب بإصرار شديد بتحسين النص المتعلق بتمركز الجيش السوري. عندئذ قام وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بزيارة دمشق (خلال اجتماع الطائف). وبعد جولتين من المحادثات مع الرئيس السوري حافظ الأسد، دامت الثانية ست ساعات، عاد إلى الطائف حاملاً "تنازلات سورية": موافقة سورية على أن يكون عدد النواب في المجلس النيابي 108 بدلاً 128 (أي وفقاً لقرار النواب اللبنانيين)، وقبولها بإضافة عبارة "في إطار سيادة واستقلال البلدين".

الفرصة الأخيرة... وإلا مصير اللبنانيين كمصير الفلسطينيين

بعد عودته إلى الطائف أعلن الأمير سعود الفيصل أمام النواب اللبنانيين بأن عليهم اتخاذ القرار، إذ إن



جوزف سكاف

نص الوثيقة "وثيقة الوفاق الوطني"، كما هو ماثل أمامهم، يشكّل الفرصة الأخيرة. ثم ذكّر النواب برفض العرب مشروع الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين في العام 1947، ومنذ ذلك الحين والفلسطينيون يبحثون عن قطعة أرض صغيرة لوطن لهم، وكذلك اللبنانيون يعرّضون أنفسهم للخطر، إذ يتحوّلون، مثل الفلسطينيين، إلى شعب دون وطن. فإذا ما اندلعت الحرب من جديد فستكون عاقبتها تدمير لبنان وتهجير سكانه، ومما قاله الأمير سعود أيضاً: "لم نستطع الحصول من السوريين على شيء أفضل ولن نستطيع أن نحرز أي تقدم بعد". ووعد سعود الفيصل النواب أيضاً باستعداد مليكه العاهل السعودي ووزيري خارجية المغرب والجزائر لتقديم المساعدة إذا ما تمّ

إقرار الوثيقة.

إبراز الجوانب الإيجابية، إمكانية انسحابات سورية واسرائيلية

عضوا الترويكا الآخران، وزيرا خارجية المغرب والجزائر، دخلا أيضاً على خط زميلهما وزير الخارجية السعودي، فحاول الثلاثة إبراز الجوانب الإيجابية في التسوية الممثلة بوثيقة الطائف، "وثيقة الوفاق الوطني". فأشاروا إلى أنه لا شيء يمنع لبنان من إرسال عدد من الجنود اللبنانيين إلى البقاع أكثر من عدد الجنود السوريين، كي لا يبقى أي مبرر لسورية للبقاء في لبنان. وعندما تسحب سورية قواتها، يصبح بالإمكان دفع إسرائيل إلى سحب قواتها أيضاً. وهكذا يمكن فقط كسر طوق إصرار سورية، وكذلك اسرائيل، في ادعاء كل منهما بضرورة البقاء في لبنان.

النواب يصوّتون للاتفاق – الوثيقة

تردّد النواب في بادئ الأمر، ثم حسموا، في اليوم الثالث والعشرين لاجتماعهم – الخلوة في الطائف، الأمر بقبولهم "الأمر الواقع". فجرى التصويت، ووافق 56 نائباً على الوثيقة من أصل 62، وتحفّظ إثنان منهم حول ضرورة تحديد جدول زمني للانسحاب السوري، وسجّل ثلاثة تأييدهم لإلغاء الطائفية، وامتنع أربعة عن المشاركة في التصويت. وهكذا جرى القبول بميثاق تعايش جديد، ومعه أُضفي طابع الشرعية على الوجود السوري.

من جملة ما قدّمه لاحقاً النواب المسيحيون المصوّتون للوثيقة في الطائف من ذرائع وأسباب دفعتهم للقبول، يمكن تسجيل النقاط التالية: – السوريون هم في البلاد وليس خارجها، ويسيطرون على 80٪ من أراضيه، ولهم حلفاؤهم والمتحمّسون لهم والمقاتلون معهم، من أحزاب وتنظيمات وميليشيات وشخصيات.... – اعترفوا بمبدأ الانسحاب على مرحلتين... – قبلوا بنزع سلاح الميليشيات خلال ستة أشهر... – الوثيقة، وإن لم تكن الحل الأمثل، إلا أنها أفضل ما يمكن الحصول عليه في هذا الوقت.

ترحيب دولي

أثار القبول بوثيقة الطائف ترحيباً دولياً واسعاً: مجلس الأمن الدولي، الولايات المتحدة، دول المجموعة الأوروبية، مصر وحتى العراق... على اعتبار أنها "الفرصة لإنهاء الحرب في لبنان".

وقام أعضاء الترويكا بخطى متسارعة لتطبيق الاتفاق، فعرضوا على رئيس مجلس النواب حسين الحسيني عقد جلسة نيابية في بيروت لإقرار وثيقة الوفاق الوطني في جلسة عادية، وانتخاب رئيس للجمهورية. وسافر مندوب الترويكا الأخضر الإبراهيمي حالاً إلى بيروت لحث العماد عون على الموافقة.

تمرّد العماد عون

"يحق لهم الإصلاحات لكن ليس التنازل عن السيادة"

رفض العماد عون "وثيقة الطائف" معلناً بأنه لا يعارض الإصلاحات السياسية، بل إنه يريد إصلاحات أكثر راديكالية، وإنما لا يستطيع الموافقة على إضفاء طابع الشرعية على الوجود العسكري السوري في لبنان، لأن ذلك يحد من استقلال الدولة وسيادتها. فالنواب كان لهم الحق بإقرار الإصلاحات، ولكن لا يحق لهم دستورياً عقد معاهدات دولية، وبنوع خاص لا يحق لهم "التنازل عن السيادة الوطنية". وهدّد عون بأنهم إذا ما أصرّوا على ذلك فإنه سيضطر إلى حل المجلس النيابي.



عون يرفض وثيقة الطائف

وقف وحيداً أمام السياسيين وجماهيرياً جداً بين المسيحيين

مع هذا الرفض القاطع للقسم المتعلق بـ "الوجود العسكري السوري" في وثيقة الطائف، وجد عون نفسه وحيداً أمام القيادات السياسية في لبنان: النواب أصرّوا على قرارهم: البطريرك الماروني نصر اللّه صفير أعرب عن ارتياحه وشكره للّه على هذا الحل المتمثل باتفاق الطائف ودافع عن النواب ملتقياً تماماً مع موقف الفاتيكان القاضي باختيار أهون الشرين: القوات اللبنانية أبدت بدورها مع بعض التحفّظ موافقتها على الطائف الذي حمل إليها تباشير التخلّص من العماد عون وإعادة كسب نفوذها في المنطقة المسيحية.

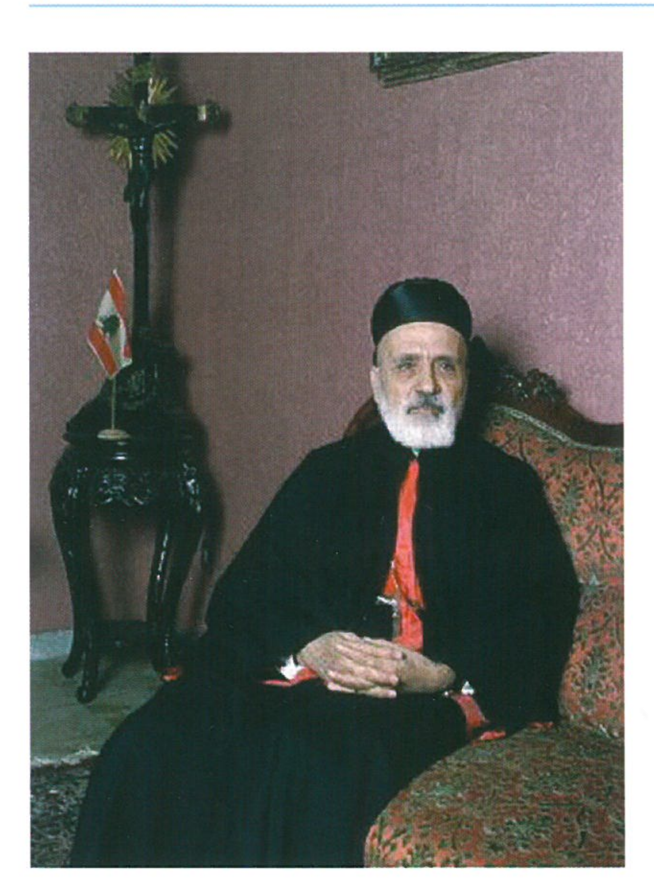
في المقابل كان الشارع المسيحي يقترع للعماد عون بإضراب عام وشامل ضد قرارات الطائف. و"سيراً على الأقدام" عبر تظاهرات يومية أمام قصر بعبدا تأييداً له واستعداداً لدعمه رغم حالة الإنهاك والخلل الهائل في موازين القوى لمصلحة خصومه.

عون يحل مجلس النواب ويدعو إلى انتخابات جديدة

اقتناعاً منه بأن تسوية العلاقات المستقبلية مع سورية كما جرى القبول بها في الطائف ستكون مليئة بالمخاطر بالنسبة إلى لبنان، واستناداً إلى الدعم الشعبي الذي تلقّاه، تجاوز العماد عون، في 4 تشرين الثاني 1989، حداً خطيراً، دستورياً وسياسياً وأمنياً، وأصدر القرار 420 القاضي بحل مجلس النواب، مستنداً إلى سابقة تاريخية في فرنسا: "الوضع شبيه



العميد ريمون إده النائب السابق



البطريرك صفير رحب بالاتفاق

بوضع الجنرال ديغول (حكومة فرنسا الحرة) إزاء المارشال بيتان (حكومة فيشي)، الأول يمثّل المقاومة لفرنسا الحرة، والآخر فرنسا المحتلة. نحن نقاوم اتفاقاً فرض علينا في ظل الاحتلال". وفي القرار، حدّد عون موعداً لانتخابات جديدة في كانون الثاني 1990.

جدل قانوني

إذا كانت شرعية حكومة العماد عون يصعب الجدل حولها دستورياً، إلا أن إقدامها، كحكومة انتقالية، على حل مجلس النواب اعتبر غير دستوري.

وحده تقريباً النائب العميد ريمون إده رأى أن هذا الإجراء قانوني، وأخذ يصف نفسه ابتداءً من ذلك الحين بـ "النائب السابق".

رئيس مجلس النواب حسين الحسيني استشار الاختصاصي القانوني في الدستور الفرنسي جورج فادال الذي أوضح أن الحكومة تمارس، وفقاً للمادة 62 من الدستور، في حال شغور منصب الرئاسة، مهامها التنفيذية، ولكن لا يحق لها حلّ مجلس النواب، لأن ذلك يتناقض مع مهامها الانتقالية. فحل المجلس من قبل حكومة انتقالية يجعل من الحكومة الجهاز الدستوري الوحيد، وبالتالي يحصل اعتداء صارخ على المبدأ الأساسي المتعلق بتوزيع السلطة.

هذا إضافة إلى أن توقّع انتخاب مجلس جديد في ظل الأوضاع السائدة بدا وهمياً للغاية، فاضطرّ عون نفسه، في مطلع 1990 إلى إرجاء موعد الانتخابات إلى أجل غير مسمّى.

رينه معوض رئيساً للجمهورية

انتخاب الحسيني ومنصور وإقرار وثيقة الطائف وانتخاب رئيس الجمهورية رينه معوض في جلسة واحدة

دعا حسين الحسيني (رئيس مجلس النواب، ووفق ما أقرته الترويكا الرئاسية العربية وجرى الاتفاق عليه في مناقشات الطائف) مجلس النواب للانعقاد في قاعدة مطار القليعات الجوية التي تبعد 7 كلم عن الحدود السورية. في تلك الأثناء كان معظم النواب المسيحيين في باريس، إذ كانوا قصدوها بعد اجتماع الطائف، ولم يعودوا إلى منازلهم في المنطقة التي كان يسيطر عليها عون خشية من أن يُمنعوا من المشاركة في أي جلسة نيابية. لذلك سافر الحسيني إلى باريس، وأقنع النواب الـ 25 هناك بالسفر إلى القليعات. نقلتهم طائرة خاصة يملكها رجل الأعمال اللبناني رفيق الحريري مباشرة إلى القاعدة الجوية في القليعات، بينما وافاهم إليها النواب الآخرون عن طريق البر. وبعد حضور 55 نائباً واكتمال النصاب، عقدت جلسة نيابية في 5 تشرين الثاني 1989.

خلال هذه الجلسة، انتخب حسين الحسيني مجدداً رئيساً للمجلس، وانتخب غيابياً ألبير منصور نائباً له. ثم جرى التصويت على وثيقة الطائف، فوافق عليها كل النواب الحاضرين، وتحفّظ تسعة منهم.



الرئيس معوض يقسم اليمين والى جانبه الرئيس الحسيني

ثم بوشر بعملية انتخاب رئيس الجمهورية. في الدورة الأولى من الإقتراع حصل النائب رينه معوض على 35 صوتاً مقابل 16 صوتاً لرئيس حزب الكتائب جورج



البير منصور

سعاده و5 أصوات نالها الياس الهرواي. أما سليمان فرنجية وميخائل الضاهر فكانا قد سحبا ترشيحهما قبل البدء بالاقتراع.

في الدورة الثانية فاز رينه معوض (نائب زغرتا) بأكثرية 52 صوتاً وأمتنع 6 نواب عن التصويت.

حضر عدد من السفراء الأجانب جلسة الانتخاب. وقد صدرت تصريحات تأييد لانتخاب رينه معوض من الدول العربية ومن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا. وأبدت إيران موقفاً سلبياً، إذ رأت في انتخاب معوض تثبيتاً للنظام الطائفي. وعبّر العراق عن تحفظه لأن الوضع في لبنان سيبقى معقداً طالما هناك احتلال من قبل قوات "أجنبية" وخاصة سورية.

أثارت جلسة الانتخاب هذه جدلاً قانونياً أيضاً، خاصة

حسين الحسيني

لجهة التشكيك في التصويت على وثيقة الطائف. فالمادة 75 من الدستور اللبناني تنص على أنه عندما ينعقد المجلس لانتخاب رئيس للجمهورية، فإنه يشكّل فقط هيئة انتخابية وليس مجلساً للتشاور، وعليه حالاً ودون تردّد أو نقاش أن يباشر بعملية انتخاب رئيس الدولة فالتصويت على وثيقة الطائف حصل قبل انتخاب رئيس للجمهورية لأن النواب المسلمين اعتبروا قبول الإصلاحات كشرط للأشتراك في انتخاب الرئيس. وهكذا كان.

عون لم يعترف بانتخاب معوض

المجلس محلول بنظر العماد عون. إذاً جلسته غير قانونية، وكذلك غير قانوني ما صدر عنها من إقرار لوثيقة الطائف، ثم انتخاب للرئيس رينه معوض. لكن

عزلة عون الدولية ازدادت مع هذا الانتخاب وأطبقت عليه من كل جانب. فأصبح في نظر معظم حكومات الدول ضابطاً متمرداً. إلا أنه بقي يتمتّع بتأييد شعبي واسع في المنطقة المسيحية. وفي عشية انتخاب رئيس للجمهورية هاجم المتظاهرون الصرح البطريركي الماروني في بكركي واعتدوا على البطريرك، ووضعت متفجرات على منازل معظم النواب المسيحيين. ولكن العماد عون استنكر هذه الممارسات متفهماً في الوقت نفسه "غضب الشعب". وصعّد من حدة تصريحاته: "أنا رئيس لبنان الحرّ والسيّد... أستند على شرعية الشعب... رينه معوض ليس إلا نائباً سابقاً. وهذا كل ما في الأمر".



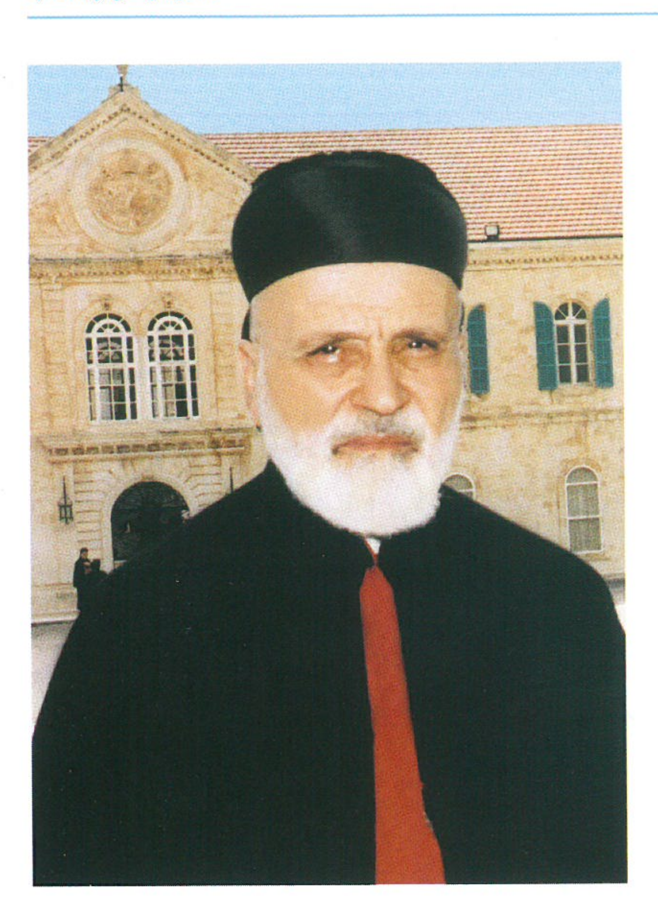
لغة معتدلة للرئيس المنتخب رينه معوض

دعا الرئيس رينه معوض كل اللبنانيين للإنضمام إلى عملية السلام: "انني أعتبر رسالتي في الحياة العمل على تحقيق المصالحة بين اللبنانيين على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم. وهذه المصالحة لا تستهدف استبعاد أحد، حتى الذين يصرّون على إبعاد أنفسهم...".

تحرّك سياسي لدعم معوض

لم تحصل مظاهرات تأييد للرئيس الجديد إلا في مسقط رأسه زغرتا. ولكن معظم اللبنانيين، مع ذلك، عبّروا بشكل أو بآخر عن أملهم وارتياحهم لـ "الرئيس المعتدل". فعادت بيروت تعج بالسيارات وامتلأت المحلات التجارية والمطاعم. وانخفض سعر الدولار من 534 ليرة قبل الانتخاب إلى 420 بعده.

سعى رئيس الجمهورية الأسبق شارل حلو وبعض الشخصيات المارونية لإقامة حوار بين معوض والعماد عون. ولكن دون جدوى.. فقد رفض عون كل وساطة



الاعتداء على البطريرك

وطالب النواب بالتراجع عن قرارات الطائف كشرط لإبطال مفعول قراره بحلّ المجلس.

ورغم إعلان نبيه بري ووليد جنبلاط معارضتهما للطائف، لأسباب أخرى غير أسباب العماد عون. فقد اعترفا بالرئيس معوّض وعبّرا عن استعدادهما للمشاركة في الحكومة.

معوّض رفض استخدام العنف ضد المنطقة الشرقية

لم ينجح معوّض، أثناء طرح موضوع تشكيل حكومة إنتقالية، في كسب تأييد سياسيين مسيحيين من وزن يساعده على أن تأتي الحكومة حكومة وحدة وطنية. ولدى طرح فكرة إنهاء تمرّد عون بالقوة، رفض معوّض استخدام العنف: "أريد كسب

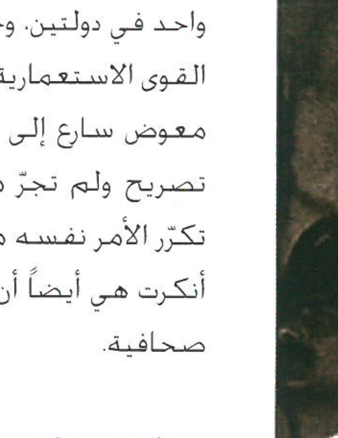


الرئيس رينه معوض

المنطقة الشرقية بالحوار وليس بالسلاح". وقد نُشر أن سورية عرضت عليه مساعدتها لـ "إلغاء عقبة عون"، وأنها أدركت سريعاً تصلّب معوّض وإصراره على إيجاد تسوية.

"مقابلتان صحافيتان مستغربتان"

في 8 تشرين الثاني 1989، نشرت الصحف اللبنانية، نقلاً عن صحيفة "الثورة" السورية، مقابلة مع الرئيس رينه معوّض، جاء فيها قوله: "... تقوم العلاقات المميزة بين لبنان وسورية على معطيات تاريخية وجغرافية (...) على روابط القربى والكفاح المشترك ضد الاستعمار الفرنسي (...) لبنان وسورية هما شعب واحد في دولتين، وجزء من الأمة العربية التي مزّقتها القوى الاستعمارية...". لكن المكتب الإعلامي للرئيس معوض سارع إلى الإعلان عن أن الرئيس لم يعط أي تصريح ولم تجرّ معه أي مقابلة.. وبعد أيام قليلة، تكرّر الأمر نفسه مع زوجة الرئيس نائلة معوّض، وقد أنكرت هي أيضاً أن تكون قد أجريت معها أي مقابلة صحافية.





اغتيال الرئيس معوّض

في أجواء توتّر كثيف: معوّض يصرّ مجدداً على تحقيق قرارات الطائف، وعون يصفها بـ "الخيانة والفشل"، احتفل لبنان في 22 تشرين الثاني 1989بعيد استقلاله السادس والأربعين. وفي طريق عودة الرئيس معوّض إلى مكان سكنه بعد حفل استقباله السفراء الأجانب في القصر الحكومي، وكان لم يبتعد بعد سوى عشرات الأمتار من هذا القصر الكائن في بيروت الغربية حيث السيطرة الأمنية للقوات السورية دون سواها، انفجرت سيارة مفخخة أدّت إلى مقتله ومقتل 13شخصاً آخرين. أول تعليق على الحادث جاء على لسان مصطفى طلاس، وزير الدفاع السوري، الذي اتّهم اسرائيل والعراق والعماد عون بتنظيم هذا الاغتيال. وكما هو الحال في عدد كبير من الاغتيالات السياسية السابقة في لبنان، كان من الصعب جداً تحديد الجهة الدافعة إليها بدقة، كما لم يُعرف الجاني، فبقي، ولا يزال، مجهولاً.

انتخاب الياس الهراوي رئيساً للجمهورية

بعد ساعات من اغتيال الرئيس رينه معوّض، انتقل حسين الحسيني رئيس مجلس النواب إلى دمشق (مساء 22 تشرين الثاني) للتشاور مع عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري، وفي صباح اليوم التالي،

23 تشرين الثاني التقى 39 نائباً في فندق بارك أوتيل في شتورا (الفندق الذي لا تذكره وسائل الإعلام الأجنبية إلا و تذكر معه أنه مركز جهاز الاستخبارات العسكرية السورية). وقد وافاهم إلى هناك عدد من النواب الذين حضورا مجدداً من باريس، في طائرة رفيق الحريري الخاصة. وفي اليوم التالي انعقد هناك، مجلس النواب في جلسة رسمية ووسط إجراءات منعت حضور الصحافيين. وقد اكتمل النصاب بحضور 53 نائباً. كان المرشّح الوحيد نائب زحلة الياس الهراوي، الذي فاز في الجولة الثانية بـ 47 صوتاً، ولم يصوّت ضده أحد، ولكن ستة نواب امتنعوا عن التصويت. وعلى أثر ذلك مباشرة، أقرّ النواب تجديد ولاية مجلسهم لفترة أربع سنوات أخرى.

دعا الرئيس الجديد الياس الهراوي اللبنانيين إلى "التفكير والوعي بدلاً من الإنجراف في مغامرة سياسية"، وحثّ على التسلّح بـ "الواقعية بدلاً من الاستماع إلى الشعارات التي ستحول الأحلام والآمال إلى دموع".

الهراوي ينذر عون وعشرات الآلاف يندفعون إلى قصر بعبدا

لم يمر يوم واحد على انتخاب الهراوي إلا وكان هذا الأخير قد أصدر قراراً بإقالة العماد عون كقائد أعلى للجيش، وأمره بمغادرة قصر الرئاسة في بعبدا خلال 48 ساعة، وإلا "عليه تحمّل النتائج". "لم ننتخب لإعلان حرب جديدة، ولكن إذا ما اندلعت حرب جديدة، فلن تدوم سوى ساعات قليلة، وذلك للقضاء على الذين لا شرعية لهم. أنا مقرّر أن أحكم انطلاقاً من بعبدا... حتى وإن لم يبقَ هناك سوى غرفة واحدة". وعرف الجميع أن الرئيس "مقرّر" الاستعانة بآلة الحرب السورية، بما فيها سلاح الطيران السوري، إذ معروف



الياس الهراوي رئيساً

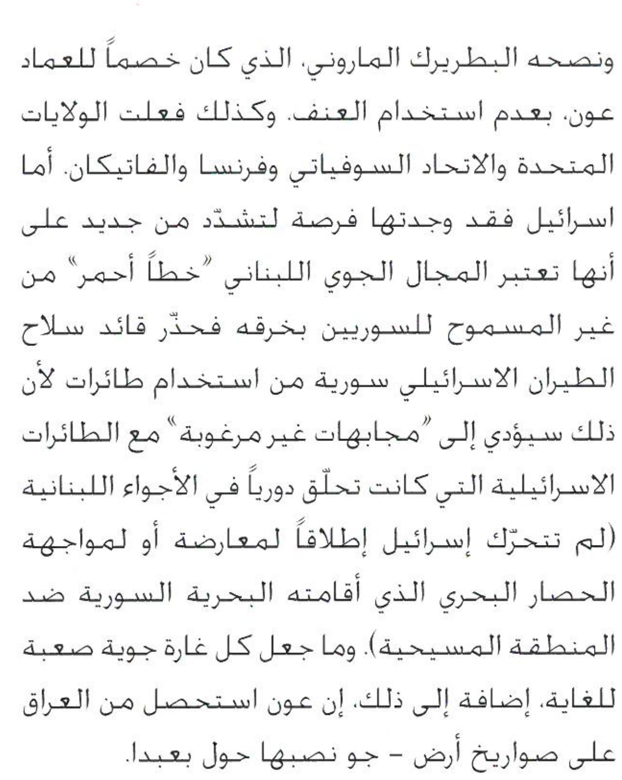
أن قصر بعبدا شديد التحصين ولا يدمّره خلال "ساعات قليلة" إلا سلاح الطيران.

لكن ما إن أصدر الهراوي إنذاره للعماد عون حتى اندفع عشرات الآلاف من الناس إلى بعبدا ليحموا بأجسادهم القصر والعماد المقيم فيه، فنصبت حول القصر الخيام وبدأ اعتصام دام عدة أسابيع، كما ساهم الفنانون والشعراء والموسيقيون في إثارة مشاعر الجماهير الزاحفة بصورة متواصلة إلى بعبدا.

مواقف

ارتعب الهراوي من هذه الظاهرة، وكانت أي غارة جوية ستؤدي إلى مجزرة جماعية لا شبيه لها في التاريخ.


تظاهرة لمؤيدي عون



ونصحه البطريرك الماروني، الذي كان خصماً للعماد عون، بعدم استخدام العنف. وكذلك فعلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا والفاتيكان. أما اسرائيل فقد وجدتها فرصة لتشدّد من جديد على أنها تعتبر المجال الجوي اللبناني "خطاً أحمر" من غير المسموح للسوريين بخرقه فحذّر قائد سلاح الطيران الاسرائيلي سورية من استخدام طائرات لأن ذلك سيؤدي إلى "مجابهات غير مرغوبة" مع الطائرات الاسرائيلية التي كانت تحلّق دورياً في الأجواء اللبنانية (لم تتحرّك إسرائيل إطلاقاً لمعارضة أو لمواجهة الحصار البحري الذي أقامته البحرية السورية ضد المنطقة المسيحية). وما جعل كل غارة جوية صعبة للغاية. إضافة إلى ذلك، إن عون استحصل من العراق على صواريخ أرض - جو نصبها حول بعبدا.

وما بدا كتظاهرات مناوئة لقرارات الطائف، تحوّل خلال أسابيع قليلة إلى حركة تأييد للعماد عون شبيهة بظاهرة "عبادة الشخصية". لقد وجد عدد كبير من الشباب في المنطقة المسيحية فرصتهم لرفض النظام البرلماني القائم، ورفض ممثليه وإبداء التقدير والإعجاب بشخصية قيادية متطورة وضعت نصب عينها وحدة الأراضي اللبنانية وتحريرها (أعداء عون وصفوا حركة التأييد هذه المترجمة بتظاهرات يومية بـ"كرنفال بعبدا" تهكماً). وروى كثير من أفراد الجالية اللبنانية في الولايات المتحدة أن بعض وسائل الإعلام الأميركية أظهر هذه التظاهرات، وأكثر من مرة، على أنها معادية للعماد عون ومطالبة برحيله على أساس أنه متمرد على الشرعية ومعارض للحل السلمي الذي قدّمته المبادرة العربية).

هكذا قضت هذه الظاهرة الشعبية على إمكانية الترجمة العملية لقرار الهراوي بالقضاء على "مشكلة عون" بالعنف وسريعاً. وفي 14 كانون الأول 1989،


سليم الحص

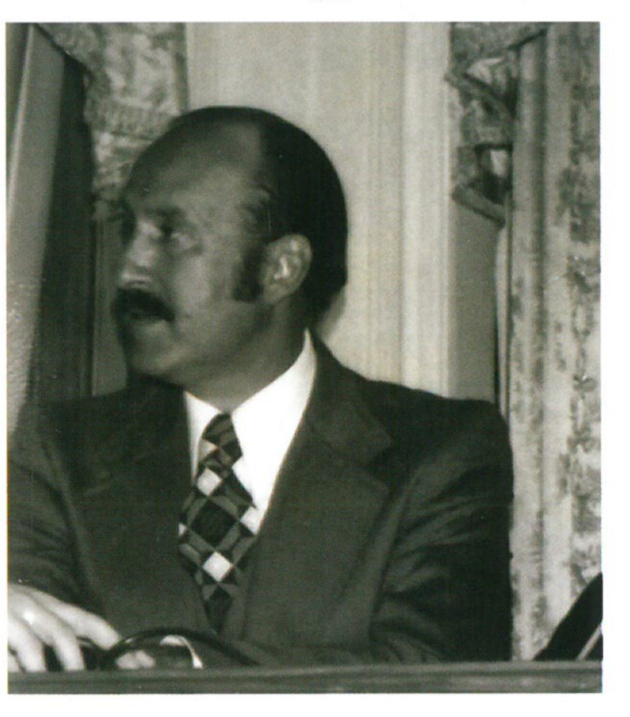
أعلن الهراوي بأنه لم يطلق أي إنذار ضد عون ولم ينوِ القيام بأي هجوم عسكري ضد بعبدا، ولكنه قال في الوقت نفسه بأنه يملك وسائل أخرى أكثر فعالية لتحقيق هدفه.

أولى حكومات "جمهورية الطائف"

بعد انتخاب الهراوي مباشرة، كُلّف سليم الحص مجدداً تشكيل حكومة جديدة. فتشكّلت (25 تشرين الثاني 1989)، إلى رئيسها الحص، من: ميشال ساسين، نزيه البزري، جورج سعادة، ادمون رزق، علي الخليل، سورين خان أميريان، عبد اللّه الراسي، نبيه بري، وليد جنبلاط، الياس الخازن، ألبير منصور، محسن دلول وعمر كرامي. حكومة من داخل أعضاء المجلس النيابي باستثناء رئيسها والوزراء بري وجنبلاط ودلول وكرامي. ألقت بيانها الوزاري في المجلس النيابي في جلسة 26 تشرين الثاني في بارك أوتيل شتورة.



جورج سعادة



ميشال ساسين

الوزراء المسلمون، ومن بينهم نبيه بري ووليد جنبلاط، تسلّموا حالاً حقائبهم. وكذلك الوزراء المسيحيون المقيمون في المناطق الواقعة تحت السيطرة السورية ولكن وزيرين مسيحيين كانا يقيمان في المنطقة المسيحية تردّدا في قبول



العماد اميل لحود

تعيينهما: ميشال ساسين بقي في باريس، وجورج سعادة، رئيس حزب الكتائب، تردّد بين القبول والرفض، لأن الأمر كان مشروطاً بـ "حكومة وحدة وطنية" في إطار قرارات الطائف. بدأ الهراوي والحص، بسرعة وبإمكانيات واسعة، في الاستفادة من أجهزة الدولة لتكثيف العزلة على العماد عون. فطُلب إلى كل الموظفين مغادرة المكاتب الوزارية والإدارات الرسمية الواقعة في منطقة سيطرة عون، وقُطعت الرواتب عن الذين لا ينفّذون هذا القرار. وفي وزارة الخارجية استبدل الموظفون الموالون لعون. كما عُيّن العماد إميل لحود قائداً للجيش، فأمر كل الضباط والجنود بالالتحاق بقيادته. وخلق هذا الأمر تضعضعاً في أوساط الضباط إذ حار عدد كبير منهم حول إلى مَن ينبغي أن يعود ولاؤهم. ونشر بعض وسائل الإعلام أن



الجنرال عون مجتمعاً بسمير جعجع وجورج عدوان

العماد عون أمر في 3 كانون الثاني 1990، بإلقاء القبض على ثلاثة ضباط بتهمة قيامهم بمفاوضات مع العماد لحود، وتخطيطهم لتسليم موقع عمشيت العسكري لقيادة الجيش الجديد. ومنه يتقدمون جنوباً في عمق منطقة سيطرة عون.

صعوبات كبيرة تعترض عون

أبلغ هذه الصعوبات تأثيراً عليه كان الأمر الذي أصدرته حكومة الحص إلى البنك المركزي بقطع رواتب الجيش والموظفين في منطقة سيطرة عون. فلم يبق أمامه إلا أن يقطع مداخيل الدولة التي تؤمنها منطقة سيطرته، بهدف استخدامها لدفع رواتب الجيش والموظفين فيها. وكما كان الحال في كل البلاد منذ مدة طويلة فإن مداخيل الدولة كانت عاجزة عن تغطية المصاريف. كذلك كان اللجوء إلى القروض وإلى طبع أوراق نقدية. وهذان الأمران كان بوسع حكومة الحص، دون حكومة عون، أن تتصرّف بهما لوجود البنك المركزي في بيروت الغربية.

اعتمد عون المخرج الوحيد المتبقي له، على صعيد المال، أي زيادة المداخيل في منطقته. وما كان هذا الأمر ممكناً إلا على حساب القوات اللبنانية التي احترمت اتفاقها، على هذا الصعيد، بعد حربها الأولى مع عون في شباط 1989، جزئياً فقط. إذ كانت قد واصلت "جباية الضرائب والرسوم الجمركية" بنسب عالية. وهكذا كان بمقدور القوات تأمين رواتب أفرادها المدنيين والعسكريين ودفع رواتب أعلى من الرواتب التي كانت تدفع لموظفي عون وضباطه وجنوده.

وباختصار، وضعت العقوبات المالية والاقتصادية التي اتخذتها حكومة الحص العماد عون في وضع فرض عليه الدخول في نزاع محتّم مع القوات اللبنانية.

خلافات عون - جعجع

لم يكن السبب المالي والاقتصادي هو مفجّر هذه الخلافات، وإن كان سبباً مهماً وضاغطاً. فثمة خلافات سياسية عميقة وأهداف متضاربة بين جعجع (القوات) وعون:



الية للجيش اللبناني

أخذ العماد عون على عاتقه مسؤولية تمثيل الدولة الواحدة الموحدة، في حين رأت القوات اللبنانية مبرّر وجودها في الدفاع عن "الشعب المسيحي"، وفي قيام "دولة فدرالية مرنة" يستطع جزؤها المسيحي التمتّع بحكم ذاتي واسع. العماد عون أراد تحرير كل البلاد، بينما رأى جعجع أن على المسلمين اللبنانيين أن يحرّروا أنفسهم بأنفسهم عندما يرغبون بذلك. وينبغي في الوقت الراهن تدعيم الحفاظ على القرار المسيحي الذاتي في المنطقة الشرقية.

على صعيد النظرة إلى سورية في إطار الأحداث الأخيرة، لم يكن جعجع لينتظر شيئاً من التحدّي غير الضروري لها وهي المتفوقة بقوّتها العسكرية، ولا من حرب التحرير التي أعلنها العماد عون. حاربت القوات إلى جانب الجيش في هذه الحرب لأن الأمر كان يتعلق بالمنطقة التي تتمسّك بها، وإن عن غير قناعة سياسية. فقد امتنع جعجع خلال أشهر طويلة عن إعطاء أي تصريح علني. ولكنه بعد نهاية التهديد العسكري المباشر للمنطقة المسيحية، لم يعد يرى أي مبرر للتضامن غير المشروط مع العماد عون. فحزب الكتائب، الذي كان للقوات منذ عدة سنوات الكلمة

النهائية في اجتماعات مكتبه السياسي (منذ وفاة مؤسسه وزعيمه الشيخ بيار الجميّل، 1984)، شارك بشخص رئيسه النائب جورج سعاده في خلوة الطائف، وعيّن وزيراً في أولى حكومات الطائف. وفي 17 كانون الأول 1989، قطع جعجع صمته الطويل وأعلن عن ضرورة "إعطاء فرصة للطائف". وهذا ما سهّل الاتصالات بين الهراوي والقوات اللبنانية، الاتصالات التي وصفها العماد عون بـ "الخيانة".

وقد زاد في تفاقم حدة الخلافات التسابق إلى كسب التأييد الشعبي بين المسيحيين. فلم ينجح جعجع في كسب التأييد الذي كان عليه بشير الجميّل قبل عشر سنوات، والذي تمتّع به وزاد، في الوقت الحاضر، العماد عون. فثمة ممارسات لعناصر كثيرة في القوات أبعدت الناس عنها، بل أثارت الحقد عليها. إضافة إلى الميل الطبيعي لدى المواطنين في التعاطف مع "السلطة الشرعية" التي كانت، في أعين هؤلاء السكان، لا تزال ممثلة بـ "الجنرال".

ونشبت المعارك بين الجيش والقوات من جديد

في 27 كانون الثاني 1990، اندلعت الاشتباكات على أثر قرار حكومة عون استعادة مبنى ثانوية رسمية في تحويطة فرن الشباك كانت قد صادرته القوات اللبنانية. وخلال ساعات قليلة كانت المعارك امتدت إلى أكثر مواقع المنطقة الشرقية. وهاجمت القوات ثكنات الجيش الواقعة على الشواطئ؛ فاستسلم موقع للجيش في عمشيت (31 كانون الثاني)، ثم ثكنة صربا (2 شباط)، والقاعدة البحرية في جونية. وكذلك انسحبت وحدة صغيرة من الجيش كانت ترابض في مرفأ بيروت إلى بيروت الغربية واستسلمت لقيادة العماد إميل لحود. وهكذا سقط الشريط الساحلي في المنطقة المسيحية خلال أيام معدودة في أيدي



حاجز للجيش اللبناني

قوات جعجع.

في 6 شباط 1990، شنّ الجيش هجوماً مضاداً، واحتل بعد معارك ضارية، منطقة ضبيه على الساحل حيث كانت تقع عدة ثكنات للقوات وحيث مبنى إدارتها المالية ("الصندوق الوطني"). فقامت القوات، لتخفيف الضغط عنها، بمحاصرة قاعدة أدما الجوية حيث دمّرت كل الطوافات العسكرية التابعة للعماد عون. ورغم التفوّق العددي للقوات، تمكّنت وحدة الكومندوس في تلك القاعدة من المقاومة حتى جرى



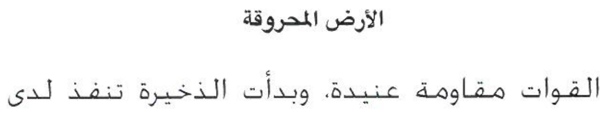
في النهاية اتفاق سمح لأفراد الجيش المحاصرين بالخروج من القاعدة مع أسلحتهم.

جعجع يعترف بسلطة الهراوي «الشرعية» في عزّ معاركه مع الجيش

في 10 شباط 1990، شنّت القوات هجوماً ضد مواقع الجيش في القليعات (كسروان) حيث كان الجيش قد قام بمحاولة فاشلة من هناك لإرسال إمدادات إلى قاعدة أدما. فجرى التصدّي لها سريعاً. وفي اليوم نفسه أعلن العقيد بول فارس، الذي استقال من الجيش قبل عدة أسابيع وكان معروفاً بتعاطفه مع القوات، نفسه قائداً لـ "الجيش الحيادي". فانضمّ إليه الجنود الذين استسلموا للقوات في بداية المعارك.

في 11 شباط، وقعت معركة عين الرمانة بعد معارك طاحنة لم يعرف لضراوتها مثيل سابقاً. انسحبت على أثرها وحدات القوات إلى بيروت الغربية ومنها إلى الأشرفية. عندئذ أعلن جعجع اعترافه بـ "السلطة الشرعية". أي سلطة الهراوي وحكومة الحص وطلب مساعدتها ضد عون. وكبادرة حسن نية ازاء حكومة الحص سلّم جعجع استيلائه على مطار حالات العسكري إلى سلاح الجو التابع للعماد لحود. ولكن الهراوي ردّ على جعجع بقوله إنه سيقدّم له المساعدة فقط عندما يعترف (جعجع) بوثيقة الطائف ويعلن عن استعداده لوضع نفسه بتصرّف الحكومة.

وعندما قام الجيش، في 1 آذار 1990، بهجوم وتقدّم في سن الفيل والنبعة، تبيّن أنه انتصر في المعركة، لكن سرعان ما تعرض جنود عون لصعوبات شديدة لأن الشوارع والمنازل كانت ملغمة، كما أظهرت

الأرض المحروقة

القوات مقاومة عنيدة، وبدأت الذخيرة تنفد لدى الجيش.

أشد معارك الحرب اللبنانية ضراوة كانت معارك المارونيين عون وجعجع

مرّ أكثر من شهرين ولم يحسم أحدهما المعركة لصالحه، فانقسمت المنطقة المسيحية على نفسها رغم أنها أضيق بقعة من بقاع سلطات أسياد الحرب ومحاصرة من كل الجهات. وقامت فيها خطوط تماس بين مناطق خاصة لعون وأخرى خاضعة لجعجع: بقيت القوات مسيطرة على قضاءي جبيل وكسروان



عون و أشد المعارك

إضافة إلى الأشرفية والكرنتينا اللتين كانتا تؤمنان اتصالهما بكسروان عن طريق البحر. أما عون فسيطر على قضاء المتن وعلى ساحل بيروت- نهر الكلب، بالإضافة إلى ضواحي بيروت الشرقية والمنطقة المحيطة ببعبدا وجزء صغير من كسروان.

لقد بلغت تلك المعارك من القساوة والضراوة مستوى لم يشهده اللبنانيون منذ بداية الحرب: استخدمت المدفعية الثقيلة والمصفحات والمدرعات والصواريخ بين السكان المدنيين وفي أحيائهم الشديدة الكثافة السكانية، ومارس الطرفان سياسة "الأرض المحروقة". وجاءت الخسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات وتجاوزت ببعيد الخسائر التي تسبّب بها قصف المنطقة المسيحية من قبل السوريين قبل سنة، وأصبحت عبارة الزعيم الوطني

كمال جنبلاط: "أعطوا الموارنة السلاح فيتكفلوا بإفناء بعضهم البعض" على كل شفة ولسان. وأما مسؤولية التخريب والتدمير والقنص والقتل والاعتداءات، خارج إطار المعارك العسكرية وفي أثنائها، أي الاعتداءات المتفق على تسميتها بـ "اعتداءات فردية". فقد وقعت فيها القوات أضعاف ما وقع فيها الجيش. ذلك أنها ميليشيا وأنه جيش نظامي من جهة، ومن جهة ثانية فإن القوات امتلأت من القرويين المشردين (من بلدات وقرى الشمال) في الأشرفية وجونية وجبيل... دفعت بهم مشاعرهم إلى ممارسة العنف والسلب والنهب والحريق. واستهدفت اعتداءاتهم بنوع خاص التلامذة والطلبة الذين كانوا يرونهم يومياً يشاركون في تظاهرات بعبدا "بدلا من أن يكونوا إلى جانب الحكيم" (سمير جعجع). كذلك اتخذوا أفراد عائلات ضباط الجيش كرهائن، وأعدموا رمياً بالرصاص بعض الجنود الأسرى. كما أعدموا عدداً من رفاقهم في القوات الذين، في بعض الحالات رفضوا مواصلة القتال وقام بعض مسؤوليهم بحرمان السكان الآمنين من الغذاء والماء والكهرباء "عقاباً لهم" كون "الشعب المسيحي" المفترض، برأيهم، أن يكون إلى جانب "الحكيم" قد تحوّل إلى جانب "الجنرال".

أنشأ العماد عون مرفأ في انطلياس لتأمين الاتصال بالعالم الخارجي. ولكن القوات سدّت طريق السفن بالقصف المدفعي. فقصف عون المرافئ الواقعة تحت سيطرة القوات: هكذا نفّذ الطرفان المتخاصمان في المنطقة المسيحية ما نفذه السوريون في العام 1989 من حصار على هذه المنطقة. وعلى خطوط التماس في بيروت الشرقية وفي كسروان كانت تحصل دائماً، بعد إنهاك الطرفين وبدء نفاذ ذخائرهما، اشتباكات متقطعة وأعمال كومندوس وقصف محدودة.



الهراوي وشروط الحوار

عون لإمكانية التفاوض والفاتيكان لوقف إطلاق النار

ضعفت كثيراً إمكانية النجاح في نظر مؤيدي عون، من أركان وقادة وجماهير كانت إلى الأمس القريب شديدة الحماسة له. فعرض العماد عون، في منتصف شهر آذار 1990، على الرئيس الياس الهراوي إمكانية التفاوض لأن المعارك كشفت بأن "النزاع لا يمكن حله بالعنف بل بالحوار فقط". ولكن الهراوي رفض هذه "الامكانية" مشترطاً قبلها قبول العماد عون بإتفاق الطائف.



من نتائج القصف

في 21 أيار 1990، وتحت وطأة الاستنزاف المتواصل لدى الفريقين، عون وجعجع، جرى التوصّل إلى وقف لإطلاق النار بفضل وساطة الفاتيكان.

عون لمبدأ "إمكانية التفاوض" ويقبل بمساعدات حلفاء سورية

بدا جعجع منقلباً على تاريخه وتاريخ القوات اللبنانية بإعلانه استعداده لتأييد اتفاق الطائف رغم أنه لا يمكن أن يعني سوى ربط لبنان بسورية، وكذلك بدا عون منقلباً على نفسه أيضاً، وإن بدرجة أقل وبفعل ظرف بالغ الدقة والصعوبة، فقبل بمحروقات وذخيرة أمّنها له إيلي حبيقة والحزب السوري القومي الاجتماعي، وبالمقابل سمح لهما بمعاودة نشاطهما السياسي في المتن. وجرى كلام كثير على نوايا سورية في الموضوع، أقربه إلى المنطق أنه ليس من مصلحتها انتصار جعجع ولا عون، بل اضعافهما معاً. كما أنها لم تكن مستعجلة لتطبيق اتفاق الطائف. وأخذت وقتها في إقناع الهراوي والحص بأنها وحدها القادرة على مساعدتهما لبسط سلطتهما.

مبادرة الهراوي وحكومته السلمية

في 11 تموز 1990، أطلق الهراوي، وحكومته، نداءً عاماً إلى كل القوى السياسية في البلاد "للانضمام إلى الشرعية دون إقصاء أحد أو إعطائه إمكانية احتكار تمثيل طائفة أو منطقة ما". واقترح برنامج عمل يلحظ، كخطوة أولى، انسحاب الميليشيات من بيروت الشرقية والغربية.

حظي هذا النداء بموافقة الترويكا العربية وترحيبها.

وكان سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، والسفير الأخضر الإبراهيمي، قد حصلا قبل ذلك على موافقة الحكومة السورية حول مضمون النداء. وأيّد البطريرك الماروني مبادرة الرئيس الهراوي وحكومته، وكذلك فرنسا والفاتيكان.

موافقة جعجع، و"رفض عون"؟

وافق سمير جعجع على النداء - المبادرة، لكنه اشترط أن يسلّم العماد عون قصر بعبدا ووزارة الدفاع في اليرزة إلى الحكومة الشرعية.

ورفض عون النداء رفضاً قاطعاً لأنه "صادر عن مراجع غير شرعية". فقام مندوب الترويكا العربية السفير الأخضر الإبراهيمي بمحاولة أخرى لإقناع العماد عون بالموافقة على اتفاق الطائف، واقترح تشكيل حكومة اتحاد وطني يتمثل فيها عون وجعجع. التقى بالعماد عون مرات عديدة، ولم يرفض الأخير اقتراح الإبراهيمي مباشرة، بل وضع شروطاً، من بينها عدم تعيين النواب وتقوية صلاحيات رئيس الجمهورية إزاء صلاحيات رئيس الحكومة وإقرار تنفيذ اتفاق الطائف بعد حل الميليشيات وانتخاب مجلس نواب جديد... وكل هذه الشروط متعارضة ومضمون اتفاق الطائف، ما جعل الإبراهيمي يعلّق بقوله: "أنا لا أفهم على مَن وعلى ماذا يعتمد الجنرال"؟. فأجاب عون بأن "الجنرال والشعب يقرران معاً".

ثمة رواية أخرى يؤكدّ عليها وزير الدفاع حينها ألبير منصور (في كتابه: "الانقلاب على الطائف"، ص 133-134)، مفادها أن عون قبل بمبادرة مجلس الوزراء، تموز 1990، وأعطى للسفير الفرنسي موافقة خطية أُبلغت إلى رئيس الجمهورية، الذي "أخفى" هذه الموافقة على مجلس الوزراء: "... أؤكد أنه لو أعلم مجلس الوزراء بالأمر في حينه لكان أوقف العملية العسكرية حتماً (13 تشرين الأول). لماذا لم يعلم مجلس الوزراء بتلك المفاوضات مع العماد عون ولا بنتائجها الإيجابية؟ لا جواب لدي فليُسأل الرئيس إن كان لديه جواب".

حسابات جديدة لعون، محاولة تقرّب من سورية

غابت تقريباً عبارة "حرب التحرير" عن خطاب عون السياسي والجماهيري في صيف 1990، وحلت محلها، كما سبق ذكره أعلاه "إمكانية تسوية" على أساس شروط... "تقوية صلاحيات رئيس الجمهورية...". وعلّق جعجع وعدد من السياسيين على ذلك بأن عون أعلن دائماً، خلال مؤتمر الطائف وبعده، بأنه لا يعلّق أي أهمية على النظام السياسي، بل على السيادة الوطنية فقط، و"لكنه الآن لم يعد يتحدث عن السيادة، بل فقط عن صلاحيات رئيس الجمهورية".

لكن الحقيقة أن عون استمرّ، في ذاك الصيف، رافضاً لاتفاق الطائف في خطاباته، لكنه ما عاد يذكر "حرب التحرير" محاولاً التقرّب من سورية لاعتقاده بأنها غير مهتمة بتنفيذ عملية الطائف، وذهب، في نهاية شهر تموز، إلى حد الإعلان عن تحديد العلاقات اللبنانية - السورية بصيغ دمشق نفسها: "نحن شعب واحد من حيث التقاليد والعادات والثقافة، لماذا لا ينبغي أن تربطنا علاقات أقوى من علاقات الجوار والعلاقات المميّزة؟". لكن بدا أن سورية، كما ظهر لاحقاً، كانت قد أصبحت في وارد عدم تصديق مثل هذا الكلام الصادر عن "عماد معزول".



المشهد العام في باقي المناطق

في الجنوب

تواصلت، في 1989-1990، وبنفس وتائر السنوات السابقة تقريباً، عمليات المقاومة الوطنية، والإسلامية، والفلسطينية ضد منطقة "الحزام الأمني" (ميليشيا لحد) والقوات الاسرائيلية، كما تواصلت معها عمليات الاحتلال والهجومات الانتقامية للجيش الاسرائيلي وحلفائه في "جيش لبنان الجنوبي" (ميليشيا لحد) ، وكذلك الغارات الإسرائيلية الجوية.

صراع أمل - حزب اللّه

في كانون الأول 1989، اندلع من جديد النزاع المسلّح بين حركة أمل وحزب اللّه، بعدما تمكّن مقاتلون من حزب اللّه العبور من البقاع والتسلل إلى المنطقة الخلفية من صيدا. ورغم حصول وقف متقطع لإطلاق



مقاتل من حزب الله

النار، حارب مقاتلو الفريقين للسيطرة على المواقع حول قرى إقليم التفاح، حيث حاولت عبثاً القوات الفلسطينية المرابضة في المخيمات المجاورة لصيدا، الفصل بين المتقاتلين وتوسيع إطار نفوذها قدر الإمكان. وقد اتصف النزاع المسلح بين المنظمتين الشيعيتين بنفس الضراوة تقريباً التي اتصف بها نزاع عون - جعجع في المنطقة المسيحية. وقد اتّهم زعيم أمل نبيه بري حزب اللّه بأنه لا يشكّل مجموعة لبنانية أصيلة، وانه ليس سوى "ألعوبة" في أيدي التيارات الإيرانية المتطرفة. لكن حزب اللّه عرف نمواً كبيراً في قواته العسكرية مقروناً بنمو كبير أيضاً في شعبيته. وفي أيار 1990، شنّ هجوماً على حركة أمل في بيروت الغربية، لكن الجيش السوري أنهى مرة أخرى قتالهما دون تمكين أي فريق من الانتصار على الفريق الآخر.

مناطق جغرافية - دينية - سياسية - عسكرية صغيرة

مناطق لبنانية ممزقة تماماً تسيطر عليها قوات عسكرية وقوى سياسية مختلفة. هكذا بدا المشهد اللبناني العام في منتصف العام 1990:

- في طرابلس وأقصى الشمال، كانت السيطرة

التامة للقوات السورية التي سبق وواجهت إزعاجاً كبيراً لها من قبل حركات أصولية سنية.

- في الشمال المسيحي، بدأ، منذ آب 1990، نجم سليمان طوني فرنجية (سليمان الصغير، حفيد الرئيس سليمان فرنجية) في التألّق، بعد عزله لعمه روبير وإبعاده عن المسرح السياسي. فخلا الجو لنفوذه السياسي في المنطقة بدعم (وإشراف) سوري ساعده على إبعاد خطر الأصولية الإسلامية التي يمكن أن تهب من طرابلس في أية لحظة، وكذلك خطر خصمه اللدود سمير جعجع وقواته المرابضة عند أبواب منطقته الجنوبية.

- في البقاع، كان ثمة توازن، بوجود الجيش السوري وإشرافه، بين مختلف المجموعات الشيعية، والفلسطينيين، وميليشيا حبيقه (المسيحية) التي كانت تسيطر بنوع خاص في زحلة.

- في المتن وبيروت الشرقية، وُصفت خطوط التماس الجديدة بين عون وجعجع بـ "الحدود الداخلية الأكثر سخونة". أما الخطوط التقليدية، فكان الصراع قائماً على أشدّه بين أمل وحزب اللّه في بيروت الغربية وضواحيها الجنوبية حيث كان السوريون يلعبون دور الحكم، الدور الذي لعبه الفلسطينيون في صراع أمل وحزب اللّه في الجنوب.

- في الشوف، سيطر الترقّب والحذر على الحزب التقدمي الاشتراكي (وعلى الدروز عموماً) الخارج أيضاً من نزاع مرير (في السنوات السابقة) مع أمل، والعامل على تجنّب تدفّق الشيعة أو الفلسطينيين إلى المنطقة التي أصبحت، منذ 1983، قليلة السكان بخروج المسيحيين منها.

- في صيدا وصور، كانت القوى الناصرية تتقاسم النفوذ مع منظمة التحرير الفلسطينية التابعة لياسر عرفات، والتي كانت قد نجحت إلى حد كبير في إعادة



جنود سوريون في البقاع

بناء قوّتها في المخيمات المحيطة بالمدينتين.

- في شرقي صيدا، سيطرت حركة أمل، لكنها بقيت على حذر شديد وخوف من الفلسطينيين من جهة، ومن حزب اللّه من جهة ثانية.

- أما منطقة نفوذ "جيش لبنان الجنوبي" (ميليشيا انطوان لحد) ومنطقة "الحزام الأمني الإسرائيلي" فقد استمرتا مسرح عمليات لكل المنظمات الوطنية والفلسطينية والإسلامية التي كانت تستهدف تحرير الجنوب (وفلسطين) بالوسائل العسكرية.

أكثرية اللبنانيين

عاشت أكثرية اللبنانيين تحت سيطرة الميليشيات، وتعاطف بعضهم مع "ميليشياتهم" في سنوات الحرب الأولى زال في الفترة الأخيرة. ولكن هذا التراجع في الشعبية والتأييد دفع الميليشيات إلى إحكام السيطرة بشكل أشد من السابق. وكذلك إفقار البلد المتزايد جعل تمويل الميليشيات من المناطق التي كانت تسيطر عليها عبئاً ثقيلاً على السكان أكثر مما كان في السنوات الماضية.

اقتصادياً، كان عاما 1989 و1990 من أسوأ السنوات منذ بداية الحرب اللبنانية. انخفضت نسبة الإنتاج الوطني إلى 20٪ عام 1989 بالإضافة إلى 10٪ عام 1990. ودمّرت المنشآت الكهربائية والمائية. كما شُلّ تماماً القطاع الصناعي. وارتفعت مرة أخرى نسبة هرب الرساميل. وواصلت الميليشيات جباية الضرائب أكثر من الدولة. وبلغت نسبة العجز في الموازنة العامة لعام 1990 ما يقارب 65٪. ولم تعد مداخيل الدولة تكفي لتغطية فوائد قروضها وديونها. أما مصاريفها فكانت تموّل فقط من طباعة الأوراق النقدية. وانفجرت حركة الهجرة، إذ هاجر في العامين 1989 و1990 حوالى 150 ألف لبناني.

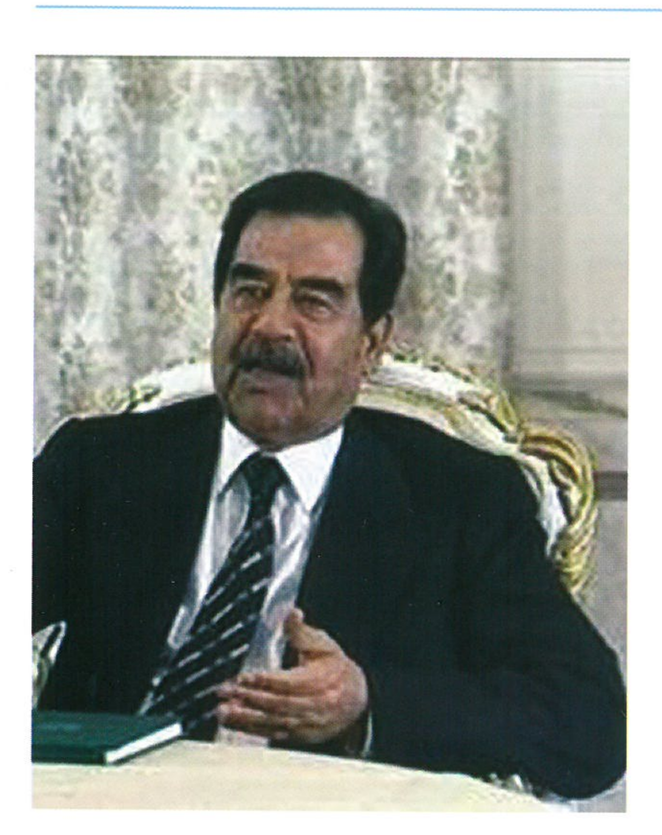


الجنرال عون

إنهاء تمرّد عون

الحدث الإقليمي - الدولي، 2 آب 1990

في هذا اليوم، اجتاح الجيش العراقي الكويت. وتشكّل، على أثر ذلك ، في غضون فترة قصيرة، تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة لمناهضة العراق، ما لبثت أكثرية الدول العربية أن انضمّت إليه، بما فيها سورية التي كان رئيسها حافظ الأسد قد أدرك، قبل أي زعيم عربي، معنى التغييرات التي بدأت تحصل في أوروبا الشرقية منذ 1988 ومدى انعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط، حيث لم يعد للاتحاد السوفياتي شأن وقدرة للاحتفاظ بتوازن سياسي وعسكري مع القوة الأميركية في المنطقة.



الرئيس صدام حسين

حركة التفاف سورية على كل مقارنة بين الدور السوري في لبنان والدور العراقي في الكويت

في وقت بدت فيه حكومات الدول في العالم (والرأي العام الدولي) والحكومات العربية منتفضة على الرئيس صدام حسين بسبب اجتياحه الكويت، وجد الرئيس السوري حافظ الأسد أنه من الأنسب طمس كل فكرة مقارنة بين الدور العراقي في الكويت والدور السوري في لبنان في ذهن هذه الحكومات، خاصة وأن الرئيس صدام حسين كان يثير هذه المقارنة في خطاباته. فوجد الرئيس الأسد أن أهم مخرج لذلك هو في القبول باتفاق الطائف والتعهّد بتنفيذه، خاصة وأنه، في نهاية المطاف، الاتفاق الذي أخرجته إلى النور مبادرة الترويكا الرئاسية العربية، وهذا ما كانت تتمناه وتدفع باتجاهه دائماً المملكة العربية السعودية، عرّاب

الطائف، والتي أصبحت أهم حليف للولايات المتحدة في المنطقة. هذا إضافة إلى أن إعادة الاهتمام بتطبيق اتفاق الطائف أصبح بالنسبة إلى سورية أكثر سهولة نظراً إلى تزايد نفوذها في لبنان عما كان عليه في العام 1989. وإلحاح الرئيسين الهراوي والحص عليها لمساعدتهما في القضاء على تمرّد عون.

"علامات ذلك الزمن" والعماد عون

حتى أكثر الكتابات والتحليلات المؤيدة للعماد ميشال عون لم تتمكن من إثبات عدم تقصيره (إلا اللهمّ وفق معايير "البطل الوطني اليوتوبي" أو "الدون كيشوتي") في النقاط "علامات ذلك الزمن" سريعاً. فقد استمرّ على خلاف مع الولايات المتحدة، وأغلقت السفارة الأميركية في بيروت أبوابها بعد التظاهرات التي قام بها مؤيدوه أمامها، ونظرت بعين الغضب لتعاطفه مع العراق. فانتفت أية إمكانية يمكن أن ينتظرها منها. أما اسرائيل فمن الطبيعي ألا تروقها أبداً الخطابات "الوطنية" و"النضالية" بعد 15 سنة من حرب يفترض أن تحمل هوية واحدة: حرب أهلية، طائفية ومذهبية. وأما فرنسا والفاتيكان فكانا قد بذلا جهوداً حثيثة لحمل عون على إيجاد تسوية ممكنة مع الرئيس الياس الهراوي، وزاد امتعاضهما بسبب تمسّكه بالرفض. وأخذ حديث "الضوء الأخضر" المعطى لسورية لإنهاء تمرّد العماد عون يتواتر يومياً.

تعديل الدستور، أو "دستور جمهورية الطائف"

في منتصف شهر آب (1990)، أحالت حكومة الحص مسودة تعديل للدستور إلى مجلس النواب الذي أقرّها استناداً إلى المبادىء والإصلاحات المنصوص عليها في اتفاق الطائف.

فالتفسيرات الأساسية حول طابع لبنان وهويته التي




الشيخ محمد مهدي شمس الدين

تصدرت "وثيقة الوفاق الوطني" (اتفاق الطائف) اعتمدت دون أي تعديل كمقدمة للدستور، وكذلك تمّت الموافقة على الإصلاحات الدستورية بتعديل 30 مادة من الدستور وفقاً لما تضمنه اتفاق الطائف.

وفي 26 آب 1990 انعقد مجلس النواب بحضور 51 نائباً: 26 مسيحياً و25 مسلماً، وجرى التصويت على التعديلات الدستورية بأكثرية 48 صوتاً، ومعارضة صوت واحد وامتناع نائبين عن المشاركة في التصويت.

فابتداءً من هذا التاريخ (26 آب 1990) دخلت المهل الزمنية الواردة في اتفاق الطائف حيّز التنفيذ: ستة أشهر لحلّ الميليشيات، وسنتان لانسحاب القوات السورية وإعادة تمركزها في البقاع (بقيت هذه المهلة الأخيرة موضوع أخذ وردّ...). وهكذا بدأ جدياً العمل

صائب سلام

باتفاق الطائف، وبالدستور المعدّل الجديد. لكنه "العمل" الذي انفردت به سورية. فحرب الخليج قضت على أحد طرفي التوازن العربي (العراق ومنظمة التحرير)، وانشغل العرب الآخرون، وبخاصة السعودية، بقضاياهم الداخلية وبأوضاع الخليج وغرقت الجزائر في متاعبها الداخلية، فانفردت سورية بتنفيذ الاتفاق.

المواقف من الدستور الجديد

عبّر زعماء السنّة، وخاصة صائب سلام، عن ارتياحهم الكبير. الشيعة لم يخفوا امتعاضهم. وتحدث الشيخ محمد مهدي شمس الدين عن "اتفاق حصل بحكم الضرورة وليس باختيار حر". وكان وليد جنبلاط واقعياً بقوله: "لا يوجد شيء آخر غير الطائف، وسيكون من الصعب جداً إعادة النظر فيه أو معارضته، لأن ذلك



العماد إميل لحود

سيؤدي إلى حروب جديدة".

العماد عون استمرّ على موقفه، واعتبر الجلسة فصلاً جديداً من فصول "المهزلة". وأشار إلى أن مجلس النواب قد حُلّ من قبل الحكومة الشرعية منذ 4 تشرين الأول 1989، وكل قراراته اللاحقة تعتبر غير قانونية.

وعادت حكومة الحص مرة أخرى وقدّمت للعماد عون عرضاً جديداً للتسوية: أن يُسلّم قصر بعبدا إلى قائد الجيش العماد إميل لحود، وتنسحب القوات اللبنانية في الوقت نفسه من الأشرفية، ويتمّ تعيينه هو (العماد عون) وزير دولة. وفي 13 أيلول 1990، رفض عون كل حوار مع "دمى" الحكومة في بيروت الغربية، وقال: "أنا أمثّل الحل". وبذلك انتهت آخر محاولة لحثّه على القبول بتسوية.



الهراوي يوقع على الدستور وعدد من الضباط يلتحقون بقيادة لحود

في 21 أيلول 1990، وقّع الهراوي على الدستور الذي يثبت أسس الجمهورية التي وصفت بـ "الجمهورية الثالثة" أو "جمهورية الطائف". ومما قاله في المناسبة:

"نريد تشكيل حكومة تضم كل الأحزاب، تقوم بإنهاء حال الحرب، وحلّ الميليشيات، وإعادة فرض سلطة الدولة والقانون على كامل الأراضي اللبنانية، والاهتمام بمعالجة الأزمة الاقتصادية. كما ستعمل في الوقت نفسه على وضع أسس ثابتة لعلاقات أخوية مع سورية(...) أني آمل بالتمكّن من إجراء انتخابات برلمانية قريباً...".

وبدأ يتزايد، في صفوف أنصار العماد عون، عدد المشككين والمتسائلين عمّا إذا كانت مواقفه ما زالت قانونية وشرعية. وجاء هذا التشكيك خاصة من قبل قيادات عسكرية معتبرة تقليدياً شرعية. فقد دعا ثلاثة من أسلافه في قيادة الجيش: إميل البستاني، فكتور خوري وابراهيم طنوس، جنود عون للالتحاق بقيادة العماد لحود، وقد لبّى هذه الدعوة عدد من الضباط.

إطباق الحصار يؤجّج التظاهرات المؤيّدة لعون

في 28 أيلول 1990، اتخذت قوات من الجيش اللبناني بقيادة العماد إميل لحود مواقع لها على كل المعابر المحيطة بالمنطقة التي كان يسيطر عليها العماد عون، الأمر الذي زاد في إحكام الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً على المنطقة. وردّ أنصار عون على ذلك بتظاهرات يومية (مثلما حصل في خريف 1989). كان عدد منها يتوجه إلى نقاط العبور حيث كان المتظاهرون من الشرقية يلتقون هناك بجمهور من الغربية فتقوم بينهم تظاهرات من التآخي مذهلة.

عشية 30 أيلول - 1 تشرين الأول 1990، سارت مجموعات كبيرة من المتظاهرين حاملين الشموع على خطوط التماس في بيروت حيث كانت ترابض وحدات من الجيش اللبناني بقيادة العماد لحود وإلى جانبها وحدات من القوات اللبنانية (سمير جعجع). وعلى خط تماس داخل المنطقة الشرقية (عون - جعجع) عند نهر الموت، أطلقت النيران والقذائف على المتظاهرين المؤيدين للعماد عون، فسقط منهم 13 قتيلاً و90 جريحاً. ورغم ذلك تواصلت التظاهرات في الأيام التالية، وشعاراتها الغالبة دعت إلى مناهضة القوى المسلحة بالوسائل السلمية.



تظاهرات مؤيّدة لعون

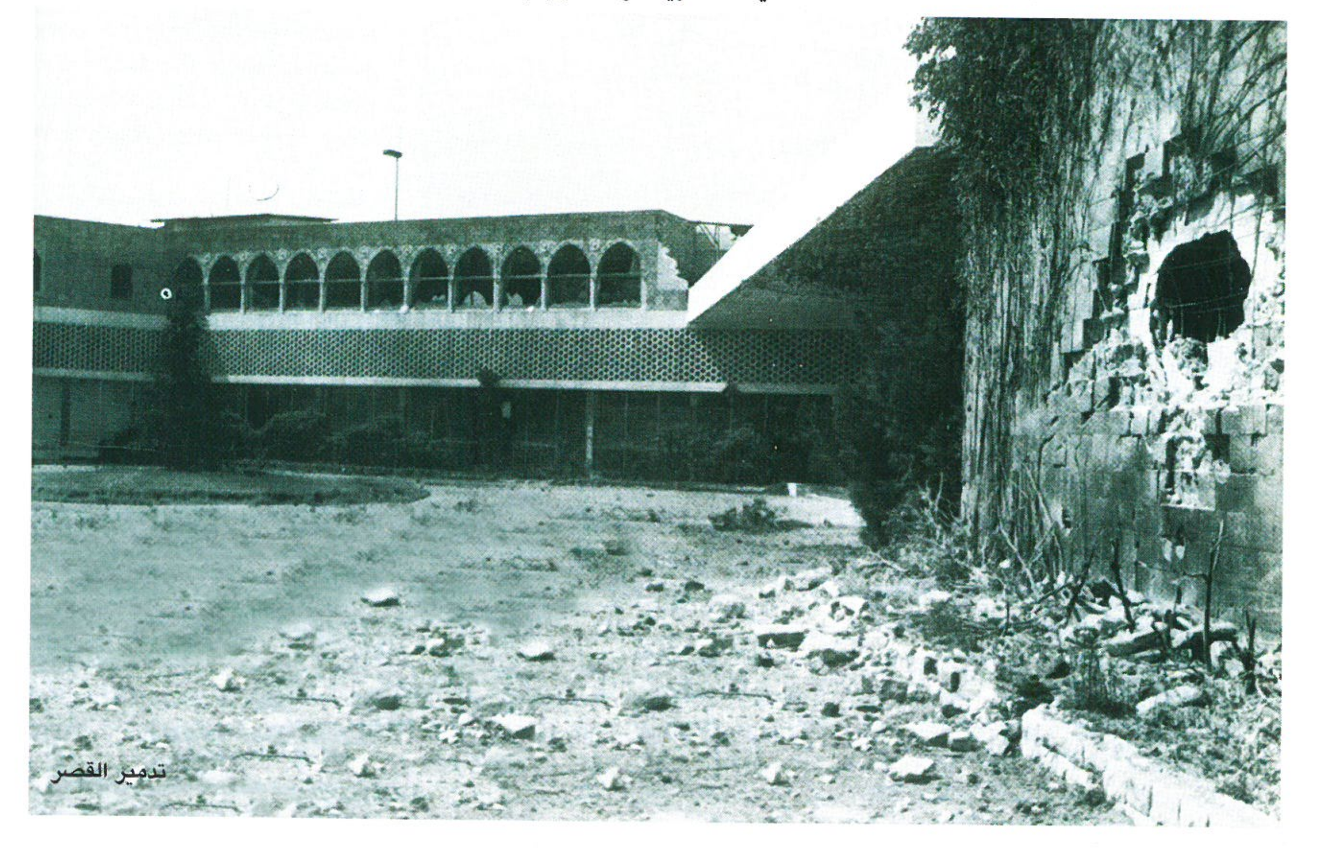
نداء الهراوي للأسد وسقوط "الخط الأحمر الجوي" وعون غير مصدّق

في 11 تشرين الأول 1990، وجّه الرئيس الهراوي للرئيس السوري حافظ الأسد، على أثر قرار اتخذه مجلس الوزراء اللبناني، نداءً خطياً يطلب منه تقديم مساعدة عسكرية للجيش اللبناني وفقاً لما جاء في اتفاق الطائف. وفي اليوم نفسه (كما في اليوم التالي وبعده 12 و13 تشرين الأول) حلّقت طائرات عسكرية سورية فوق بعبدا دون أن يعترضها سلاح الجو الإسرائيلي. فتبيّن أن "الخط الأحمر الجوي" قد سقط، وأن أمراً خطيراً بات وشيك الوقوع بين لحظة وأخرى.

واستمرّ العماد عون غير مصدّق تلك "اللحظة"، لجملة عوامل يوجزها ألبير منصور، وزير الدفاع في حكومة الهراوي - الحص، بالتالي: "المعارضة الفرنسية للعملية والتحفّظ الفاتيكاني، انفتاح بعض أركان الميليشيات الموالية لسورية على التعاطي الإيجابي معه وتشجيعه قولاً وفعلاً على متابعة القتال ضد القوات، اطمئنان إلى أن استخدام الطيران غير مسموح به دولياً وإقليمياً، جو التعبئة الشعبية التظاهرية التي خلقها حول قصر بعبدا، الاتصالات المباشرة التي كان يجريها بعض الضباط التابعين له والموثوقين منه مع المخابرات السورية، وربّما كان للموعد الذي حدّد لهم من قبل العميد غازي كنعان في تمام الساعة العاشرة من يوم السبت 13 تشرين الأول دور لتطمين العماد إلى أن العملية العسكرية تهويلية خلافاً لمعلومات ورأي الاستطلاع العسكري



آليات عسكرية حول قصر بعبدا



تدمير القصر



عون بعد محاولة اغتياله في 12 تشرين الاول ومقتل مرافقه جوزف رعد

لديه. وقد علمتُ في ما بعد أن ضباط العمليات أبلغوه أن الحشود وطريقة التوضيع والاستعدادات تنذر بهجوم حاصل خلال ساعات معدودات. لم يصدّق حتى أُعلم بقصف الطيران صبيحة اليوم التالي» («الانقلاب على الطائف». ص 132).

إسقاط عون بمعركة عسكرية بالغة الضراوة (13تشرين الأول 1990)

عشية 12- 13تشرين الأول 1990. حبس الناس أنفاسهم. خاصة في منطقة سيطرة العماد عون. وهم يرتقبون الحدث الوشيك والخطير والدراماتيكي. وقلّ عدد المعتصمين في جوار قصر بعبدا حمايةً له ولسيّده "الجنرال المتمرد". وثمة مَن صرّح من ضباط القوات اللبنانية وعناصرها أن أمراً صدر لهم بأن يكونوا



قبل مغادرته يتفقد الدمار



عناصر من الجيش اللبناني اسرى القوات السورية

في كامل الجهوزية وراء مدافعهم. وأنهى العماد عون تلك العشية بإعلانه "مواصلة المقاومة حتى النهاية".

في الساعة السابعة من صباح 13تشرين الأول 1990، بدأت الطائرات الحربية السورية بغاراتها على بعبدا، رافقها تقدّم بالدبابات والمصفحات التابعة للوحدات العسكرية السورية ووحدات الجيش اللبناني بقيادة العماد لحود من الجبل ومن بيروت الغربية. وبعد ساعتين ونصف الساعة من بدء الهجوم، انتقل العماد عون من قصر بعبدا إلى دار السفارة الفرنسية في الحازمية، حيث دعا من هناك قواته للالتحاق بالعماد لحود، وطلب اللجوء السياسي من فرنسا.

وصلت دعوة عون للاستسلام لقيادة العماد لحود متأخرة لبعض وحدات قواته التي كانت قد بدأت الاشتباكات والمعارك، كما قرّرت وحدات أخرى مواصلة المقاومة، الأمر الذي خلق جواً من البلبلة في ساحات المعارك وفي طريق تقدّم القوات السورية التي تكبّدت خسائر فادحة (نحو 400 قتيل). فحيث كانت تحصل مقاومة كانت تجري انتقامات دموية (كما في عاريا، وخاصة في بسوس). وكانت القوات اللبنانية من جانبها تطلق نيران مدفعيتها على وحدات عون في بعبدا والمتن أثناء الهجوم السوري.

السوريون في القصر الجمهوري وفي وزارة الدفاع

انتهت المعارك بعد ثماني ساعات فقط من اندلاعها. ودخل السوريون القصر الجمهوري في بعبدا ووزارة الدفاع في اليرزة، واعتقلوا نحو عشرين من كبار الضباط، وأوقفوهم أولاً في عنجر، ثم نقلوهم إلى سورية، خاصة الضباط الذي كانوا يعملون في



عون في منفاه في فرنسا

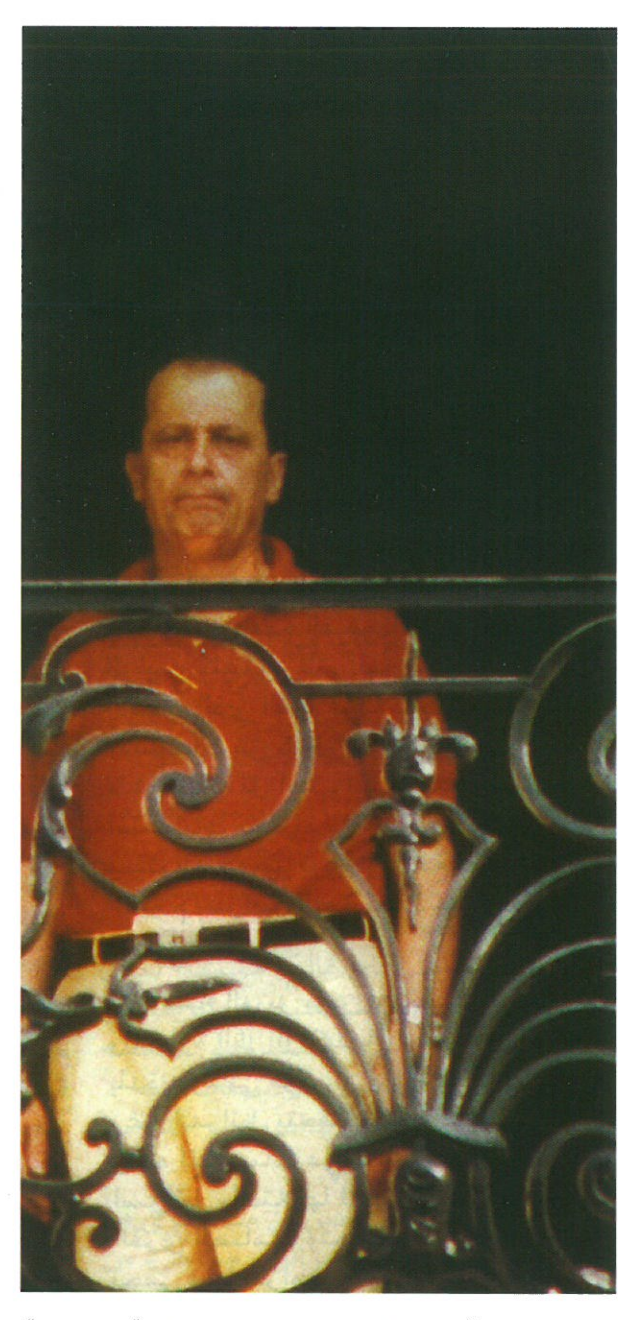
المخابرات، وقادة الأفواج وقادة الوحدات التي قاومت.

أما المنطقة التي كانت واقعة تحت سلطة العماد عون، فقد تعرّض سكانها، خلال عدة أيام، لأنواع عديدة من الدهم والتفتيش والنهب والسلب، خاصة وأن الميليشيات التي كانت مبعدة عنها عادة مع القوات المنتصرة، ولم تتوقف هذه الاعتداءات إلا مع قيام دوريات مراقبة مشتركة من الجنود السوريين واللبنانيين.

وقصد الرئيس الياس الهراوي دمشق حيث التقى رئيس السوري حافظ الأسد شاكراً له المساعدة التي أمّنها انتصاراً للشرعية.

اغتيال داني شمعون

لم يحصل توقيف لمؤيّدي عون رغم كل التخوفات التي انتشرت، وتابع أنصاره المدنيون الذي كانوا يشكّلون "مكتب التنسيق الوطني" حياتهم



الطبيعية. وفُرض على العماد عون التزام "الصمت"، وضمنت له فرنسا اللجوء السياسي الذي اعتبره الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران حقاً له، وربطه بـ "شرف" فرنسا. لكن الحكومة اللبنانية لم تسمح للعماد عون بالسفر إلى الخارج، فبقي (لمدة) في السفارة الفرنسية. واستفادت الحكومة، دون شك، من الصدمة الأليمة التي تسبّب بها لمؤيديه نتيجة

استسلامه السريع الذي دلّ على "حساباته الخاطئة" و"تهوّره". ولكنها، واجهت، بالمقابل، صدمة أليمة للغاية عنونت ما يمكن أن ينتظر الحكومة، والبلاد عموماً، من صعوبات على الصعيد الأمني ومختلف الصعد. وتمثّلت باغتيال رئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون، وزوجته، وولديه، بعد عشرة أيام من عملية 13 تشرين الأول العسكرية التي أنهت سلطة العماد عون. وكان داني شمعون أحد أشدّ أنصار عون، وخصماً عنيداً لـ"الهيمنة السورية" ولـ "الدور الأميركي" فيها. وبعد مصرعه، لم يعد أحد يجرؤ على التعبير علناً ضد هذه الهيمنة.

أما القوات اللبنانية

التي كانت تتمنى وتعمل لأن تصبح الممثلة الوحيدة للمسيحيين في لبنان، فبدا أنها أحسّت فوراً بمأزقها المصيري، ولم تهلّل كثيراً لإسقاط العماد عون. وراحت تشهد سريعاً حصول الأسوأ بالنسبة إليها: لم تتمكّن من إحراز أي كسب لها على الأرض، لا عسكرياً ولا سياسياً. فإلى جانب الجيش السوري واللبناني دخلت ميليشيا ايلي حبيقة، الخصم اللدود لسمير جعجع، وقوات ومحازبو الحزب السوري القومي الاجتماعي الذين أخذوا يتدفقون ويتغلغلون في المنطقة ويرفعون شعارات ورايات الحزب، ويفتحون مقرات لهم في ساحاتها وأحيائها. وقد جرى تهميش القوات اللبنانية سياسياً ولم تعد موضع ثقة بنظر أي فريق، حتى الفريق الذي تعاونت معه (الهراوي والسوريون) في عملية إقصاء العماد عون. الأمر الذي زاد في حقد أنصار هذا الأخير تجاهها. وتمكّن من الاستفادة من هذه العملية فقط الفريق الذي كان مقتنعاً باتفاق الطائف والذي عرف كيف يستغل تلك الفرصة لصالحه. وطغت على سطح القاموس



داني شمعون

السياسي المتداول مفردتان: "المحدلة" التي لا يُمكن لأي قوة إيقاف سيرها، في تعبير مجازي للإرادة الدولية والعربية (خاصة الأميركية والسورية) التي شاءت ما حدث وسيحدث ما ستشاء؛ و"القاطرة" التي تشير في الطريق "الممحدلة" والممهّدة، والتي يتخذ "الأذكياء" و"الشطّار" لهم فيها المقاعد.

معالم في الحرب اللبنانية

(ومحاولة في الأسباب)



1- معالم في العنف ونتائجه التعبئة

(هذه المادة مستقاة من: تيودور هانف، "لبنان، تعايش في زمن الحرب، من انهيار دولة إلى انبعاث أمة"، (مركز الدراسات العربي - الأوروبي، باريس، ط1، 1993، نقله إلى العربية موريس صليبا، ص405-410) وصدقية مضمونها تطابق الواقع إلى حد بعيد، ذلك أن المؤلف وضع مواد كتابه بأبحاث وتحقيقات ميدانية، وقد وفّر له لبنانيون اختصاصيون، مثل د. بطرس لبكي، د. انطوان مسرّة، سليم نصر، ابراهيم شبلي وغيرهم، مختلف أوجه المساعدة، بما فيها الدراسات والاختبارات التجريبية للاستمارات وتقنيات ووسائل الاستقصاء والمقابلات مع شخصيات قيادية...).

قبل الحرب ضمّت المنظمات الفلسطينية بين صفوفها عدداً كبيراً من الفدائيين المدربين مهنياً والمتفرغين بكامل وقتهم للعمل العسكري. أما مختلف أطراف النزاع اللبنانيين، فلم تتوفر لهم إلا كوادر قليلة وضعيفة التأهيل عسكرياً. ولكن الأحزاب التي كانت، منذ زمن طويل، تضم بين صفوفها ميليشيات (خاصة منها حزب الكتائب اللبنانية الذي عُرفت ميليشياته بـ "القوى النظامية" وشكّلت عموده الفقري من الخمسينات)، تمكّنت من جمع عدد من عناصرها ومن المتطوعين وتدريبهم خلال عُطل نهاية الأسبوع والعطل المدرسية. فضباط حركة فتح الفلسطينية، وكذلك ضباط الجيش اللبناني، الذي أخذوا منذ 1973 يدرّبون ميليشيات هذا الفريق أو ذاك، حاولوا تأهيل العناصر الحزبيين أو المتطوعين الذين كانوا يتمتعون بمعنويات عالية. ولكن هؤلاء كانوا يمشون على مثال عناصر الحركات الكشفية. تعلّموا إلى حد ما عمليات إطلاق الرصاص. ولكن لم يكن بوسعهم المشاركة فعلياً في عملية عسكرية جماعية. كانوا يفتقرون إلى كوادر قيادية متوسطة. فميليشيات الحركة الوطنية استفادت كثيراً من الكوادر الفلسطينية. أما الأحزاب المسيحية فكانت تنظم لميليشياتها دورات تدريبية متفرقة بإشراف حركة "التنظيم" التي قادها الدكتور فؤاد الشمالي.

عند اندلاع الحرب، قامت كل الفئات بتعبئة مكثفة لعناصر طوائفها الدينية. الأحزاب المسيحية (ودائماً حزب الكتائب بصورة خاصة ورئيسية) قامت بذلك بطريقة علنية. أما زعماء الأحزاب اليسارية فقاموا بذلك مكرهين، لأنهم كانوا من المسيحيين بغالبيتهم العظمى، ويرفضون بالتالي، بحكم قناعاتهم، إعطاء الطابع الطائفي لتلك التعبئة. ولكنهم سرعان ما تخلوا عن مفهومهم العلماني عندما تبيّن لهم أن الدعوة الى تضامن طبقي لم يستجب لها الا عدد قليل من المسيحيين والمسلمين الذين باتوا يلبون "الدعوة الدينية".

حصلت التعبئة لدى الجانب المسيحي بسرعة أكبر مما حصلت لدى الجانب المسلم. فالسنّة مثلاً اعتبروا أنفسهم ممثلين كفاية في الحرب عبر الفلسطينيين، الذين وصفهم مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد بـ "جيش المسلمين". وقامت المنظمات الفلسطينية (خاصة فتح) بدعم وتدريب مختلف التنظيمات السنية في بيروت وصيدا وطرابلس (المرابطون، والتنظيمات الناصرية كافة...). أما الشيعة، فقد اتّخذوا، في البداية وبتوجيه من الإمام موسى الصدر، جانب الحياد، إلا أنهم كانوا يشكّلون العدد الأكبر من مقاتلي الأحزاب اليسارية. أما تعبئتهم المكثفة كطائفة شيعية فقد حصلت في نهاية السبعينات (أي بعد 4-5 سنوات من اندلاع الحرب) في اطار بداية نزاعهم مع الفلسطينيين.

الدروز، من جانبهم، بدأوا بتعبئة أنفسهم كطائفة وعسكرياً حول الحزب التقدمي الاشتراكي. عام 1982 بعد دخول القوات اللبنانية إلى الشوف (قبل ذلك، شارك الحزب التقدمي الاشتراكي كطرف من أطراف الحركة الوطنية تحت قيادة كمال جنبلاط الذي كان زعيماً لهذه الحركة).

شعر المسيحيون عامة، والموارنة خاصة، بأن وجودهم أصبح، منذ 1975 مهدداً. وهذا ما سهّل حالة الاستنفار في صفوفهم، التي كانت تضم في بداية الحرب (حرب السنتين 1975- 1976) نسباً عالية من أصحاب الاختصاصات العالية (مهندسون، أطباء، جامعيون، طلاب، تجّار، رجال أعمال... نقلت وسائل الإعلام أن السفير الأميركي آنذاك أبدى اندهاشه من



فاصل بين المنطقتين

ظاهرة الطلاب اللبنانيين الذين يتركون جامعاتهم في الولايات المتحدة عائدين إلى لبنان للمشاركة في الحرب). إلا أن نهاية التعبئة المسيحية بدأت، عندما تبيّن، في خريف 1976، أن الحرب قد انتهت. عندئذ عاد أصحاب المهن الحرة والتجّار إلى مزاولة أعمالهم، وانتقل عدد كبير منهم إلى الخارج. وكذلك عاد الطلاب إلى الدراسة، وعاد قائد "التنظيم" د. فؤاد الشمالي إلى عمله كطبيب جرّاح.

وعندما تبيّن، في بداية 1977، أن النزاع لم ينته، كان هناك عدد كبير من الشباب على أهبّة الاستعداد للانخراط في الميليشيات. ونسبة كبيرة منهم كانت بقيت خارج المقاعد الدراسية، وتنتمي إلى الطبقات الفقيرة، وإلى شرائح كانت قد هُجّرت... وأخذت الميليشيات تنشئ الثكنات العسكرية وتدرّب عناصرها بانتظام، وأنشأت مؤسسات لتأمين مصادر مالية لها، وفرضت ضرائب مباشرة على السكان والمؤسسات وأصحاب الأملاك، وضرائب "غير مباشرة" على مداخيل المطاعم ومحطات الوقود، ورسوم جمركية على الاستيراد... وسهّل ذلك إنشاء جهاز إداري كبير ذي طبيعة عسكرية وسياسية، وتكاثر إنشاء مؤسسات أخرى (وكالة أنباء، شرطة عسكرية، مكتب صحافي وإعلامي، مكتب للخدمات الاجتماعية، محطة إذاعة...). وهكذا بدأت القوات اللبنانية، منذ 1980، بإنشاء مؤسسات مماثلة لما فعلته منظمة التحرير الفلسطينية في جزء آخر من لبنان، أي "دولة داخل الدولة".

أما الميليشيات "الوطنية والإسلامية" فلم تستطع، حتى 1982، إنشاء أجهزة شبيهة بأجهزة القوات اللبنانية. لم تتمكّن من جمع عناصرها في ثكنات نظامية، فكانت لهم مكاتب عسكرية وسياسية ومحطات إذاعية وأجهزة صحافية، وأنشأت مصادر تمويل... لكنها بقيت، تمويلاً وتدريباً وتسليحاً، تحت رحمة منظمة التحرير. ولم تمكّنها نزاعاتها من أن تنجح في إقامة إدارة مدنية في بيروت الغربية.

لم يتغيّر هذا الوضع إلا عندما شعر الشيعة والدروز بتهديد وجودهم (كما حصل في بداية الحرب مع المسيحيين) وقامت في صفوفهم حركة تعبئة جماهيرية في 1979، ثم في 1982و 1983. وقد نتج عن ذلك إنشاء ميليشيات منظمة، بعد تحقيق انتصارات عسكرية بارزة رغم انغماسها في نزاعات أخرى. يشرف على كل منها جهاز سياسي.

سيطرة الميليشيات

لقد تطورت ميليشيات القوات اللبنانية وحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي وأصبحت إلى حد كبير متشابهة بسيطرة كل منها على مناطق من الأراضي اللبنانية التي حصل فيها تجانس سكاني. فكان لكل منها مرافئها الخاصة ومداخيلها المستقلة، و"إداراتها المدنية" التي حلّت محل الإدارة الحكومية، ونجحت إلى حد كبير بالسيطرة على نفوذ السياسيين القاطنين في مناطقها.

القوات اللبنانية جعلت حزب الكتائب تحت رحمتها، وحركة أمل مارست ضغوطاً على الزعماء الشيعة حتى أن بعضهم لجأ إلى المناطق المسيحية. إلا أن وليد جنبلاط أدرك (مثل سليمان فرنجية و"المردة") كيف يجمع بين شرعية زعامته التقليدية على الدروز وزعامته للحزب التقدمي الاشتراكي وللميليشيا الدرزية.

لكن هذه السيطرة لم تكن كاملة تماماً. فالقوات اللبنانية اضطرّت إلى تقاسم النفوذ العسكري إلى حد ما مع الفئة المسيحيّة من الجيش الذي كان يمثّل شرعية الدولة (رئيس الجمهورية الياس سركيس ثم أمين الجميّل، ثم العماد ميشال عون الذي وسّع إطار هذا النفوذ حتى بات النفوذ الأهم في المناطق المسيحية وعبر معارك (عسكرية). وحركة أمل أيضاً التي وجدت نفسها في مأزق مرير مع التنامي السريع والكبير لحزب اللّه، ومع قوات منظمة التحرير في بيروت والجنوب. وحده الحزب التقدمي الاشتراكي تمكّن من السيطرة بمفرده على منطقة نفوذه التي أصبحت منذ تهجير المسيحيين كبيرة جداً بحيث لم تعد متناسبة وحجم الطائفة الدرزية الديموغرافي. لذلك حاول جنبلاط التفاهم مع السنّة ومع منظمة التحرير الفلسطينية في فترات عدة من فصول الحرب، كما بدأ يسعى إلى عودة المسيحيين إلى الشوف.

حرب مواقع، أما حرب الشوارع فكانت بالأكثر "داخلية"

لم تحصل إلا عمليات عسكرية قليلة بين الميليشيات، خارج بيروت، باستثناء أحداث الشوف (1982-1983) وشرقي صيدا (1985). أما في بيروت فقد حصلت عمليات عسكرية في عام 1975و 1976فقط في منطقة الفنادق التي كان يعرفها جيداً المقاتلون من الفريقين. وبعدها، أصبحت حرب الميليشيات "حرب مواقع" يكتفي فيها المتقاتلون بإطلاق النار والقصف المدفعي على خطوط التماس أو عبرها والتي بقيت قائمة حتى نهاية الحرب. ولم تقم أية محاولة لعبور شارع أو احتلال مبنى. كما لم تحصل أية محاولات للتسلّل أو "عمليات كوماندوس"



ذخيرة اسرائيلية

عبر هذه الخطوط (باستثناء "محاولة العودة" لأنصار حبيقة).

ولم تحصل معارك شوارع بين أطراف النزاع الرئيسيين، بل حصلت في النزاعات داخل كل فريق: حزب الكتائب ونمور الأحرار، أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، أمل وحزب اللّه.

كان ثمة "شجاعة وجدارة" لدى الميليشيات في الدفاع عن مناطقها، ولم تبرز مثل هذه الشجاعة في الهجوم على "مناطق الآخرين". فبعد تثبيت الجبهات واحتلال "البؤر الغريبة" وتهجير سكانها داخل كل منطقة، ساد بين اطراف النزاع اللبنانيين نوع من "التوافق الضمني" على حدود الكانتونات الطائفية.

"لم يرد أحد إحراز نصر شامل"

هذا باستثناء كمال جنبلاط في حرب الجبل ربيع 1976. لاعتبار الجميع أن ذلك غير ممكن في النزاعات اللبنانية الداخلية رغم المساعدات التي يمكن الحصول عليها من حلفاء خارجيين. وباستثناء حالة إنهاء تمرّد العماد عون، في آخر سنة من سنوات الحرب، والتي جرى توافق دولي وإقليمي عليها، إضافة إلى أكثر الأفرقاء الداخليين.

أما أطراف النزاع الخارجيين فكانوا يمتلكون القوى



كورنيش المزرعة

العسكرية والأسلحة التي تؤهلهم لإحراز نصر ساحق على خصومهم من اللبنانيين. ولكنهم لم يجسروا على ذلك خوفاً من مواجهة كاملة وشاملة مع الفريق الخارجي الذي يحمي الخصم اللبناني في الداخل.

هذه الحالة: "لم يرد أحد إحراز نصر شامل". يقول البعض إنها مُرادة تماماً وأنها في صلب وركن أساسي من أركان "المؤامرة". لإبقاء الحرب اللبنانية أطول مدة ممكنة. وليستفاد منها على صعيد ما يجري ترتيبه للمنطقة عموماً. خاصة في الحسابات الاميركية والاسرائيلية. اما آخرون فيغلبون حسابات الأفرقاء الداخليين والخارجيين الخاطئة على حسابات "المؤامرة" المحبوكة بدقة ففي بداية الحرب اعتقدت المنظمات الفلسطينية. وإلى حد كبير اعتقد كمال جنبلاط. بأن المسيحيين لن يقووا على الحرب وسيستسلمون إذا ما اشتدّ الضغط عليهم. واعتقد حزب الكتائب. من جانبه. بأنه يكفي استدراج الجيش اللبناني إلى اشتباكات مع الفلسطينيين كي يستسلم هؤلاء لإرادة الدولة. واعتقدت سورية. بدورها. بأن القصف المدفعي للمدن سيرغم ميليشيا الكتائب والقوى الحليفة لها على الاعتراف بالسيطرة السورية. وكذلك أرادت اسرائيل استخدام غاراتها الجوية على مخيمات الفلسطينيين للانتقام من عمليات الفدائيين ضد القرى الاسرائيلية. وبهدف إيقافها أيضاً. لقد اعتبر الجميع أن التهديد بالعنف سيكون فاعلاً لتحقيق أهداف سياسية. وكلّما ازداد شعور مجموعة ما بالتهديد ازداد أيضاً لجوؤها إلى

العنف بغية الحفاظ على هويتها وعلى مكتسبات أحرزتها عبر مفاوضات تسوية نزاع جولة من جولات الحرب... هكذا أصبح العنف "شكلاً من أشكال الأسر الذاتي".

عمليات القصف

الأولى منها. في 1975. بُرّرت بحجة "إعطاء درس" للفريق الآخر وإرغامه على التنازل السياسي. ولكن النتيجة لم تكن سوى قصف مضاد. والقصف والقصف المضاد كانا عشوائيين في أكثر الأحيان. واستهدفا أماكن عمل ولهو وسكن المدنيين ("إرهاب العدو"). وكثيراً ما كان القصف المدفعي العشوائي يرافق الأنشطة السياسية والدبلوماسية: قبيل أية مفاوضات. زيارة موفد أجنبي أو عربي... ومع الإستمرار في التسليح. وفي توافر أسلحة ذات مدى أبعد كانت تتسع دائرة القصف (والقتال) إلى مناطق جديدة.

خطوط التماس والمعابر

أصعب الأوضاع كانت في المناطق القريبة والمحاذية لخطوط التماس بين مناطق المجموعات (الدينية أو السياسية) المتقاتلة. حيث كانت عمليات إطلاق النار الكثيفة تحصل باستمرار ومن مسافات قريبة. فتحوّلت خطوط التماس كلها في مدينة بيروت إلى مواقع محصّنة بالدشم والإسمنت وأكياس الرمل وبقايا الباصات والقطارات والسيارات لحماية المارة من رصاص القنص. واستُثنيت من هذه الاجراءات المعابر. ولكنها ظلت خاضعة لسيطرة الميليشيات التي كانت تصطاد عليها. متى يحلو لها أو شعرت بحاجتها "لإرهاب" أو "لكسب أمني أو سياسي". ضحاياها بالقنص أو بالخطف. وما لوحظ. فعلاً. ان اللبنانيين لم يتوقفوا عن استخدام تلك المعابر رغم تحوّلها إلى مسرح رهيب للقنص والخطف والقتل.

القتل على الهوية

انتشرت. خلال السنوات الأولى من الحرب. ما سُمّي بعمليات "القتل على الهوية؟". والتي أخذت طابعاً مؤلماً للغاية. لأنها طاولت مئات المسلمين فقط لأنهم مسلمون ومئات المسيحيين فقط لأنهم مسيحيون. وهذا المصير لم ينقذ حتى المسيحيين الذين كانوا من العناصر البارزة في أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية. مثل حزب البعث والحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي. وهذا ما دفع إلى هرب المسلمين أو المسيحيين من المناطق التي كانت تسيطر عليها ميليشيات الطوائف. فبدأت بالتالي عملية التجانس السكاني في مناطق عديدة من لبنان.

التجانس السكاني الاضطراري

بدأت بهذا التجانس عمليات القتل على الهوية. وازداد التجانس نتيجة لعمليات عسكرية مورست ضد "الجزر السكانية". وكانت سهلة. من الوجهة العسكرية. باستثناء معركة مخيم تل الزعتر الذي كان محصناً بقوة. فجرى طرد السكان من منازلهم. وغالباً بعد مذابح تعرّض لها السكان المدنيون الآمنون. وفقط عملية إخلاء الشيعة من منطقة النبعة تمّت دون مذبحة بفضل توسّط الإمام موسى الصدر.

إضافة إلى حالات الدامور. الكرنتينا والمسلخ. حارة الغوارنة. سبنيه... حصل طرد أيضاً لسكان بعض القرى (المسيحية) في عكار والبقاع. وتهجير مسيحيي الشوف وعاليه.

عمليات الخطف

مع تنامي عمليات التجانس، تراجع القتل على أساس الانتماء الطائفي. لكن تكاثرت بالمقابل عمليات الخطف التي مورست ضد مواطنين مدنيين وضد أجانب ابتداءً من 1984. وقد حظي خطف الأجانب (رهائن) بحملات إعلامية واسعة في وسائل الإعلام الدولية، بينما لم يشر إلى عمليات خطف عدد كبير جداً من اللبنانيين الذي كانوا يتجرأون على التردّد إلى مناطق الآخرين أو الذين كانوا يقيمون فيها.

نزاعات داخل كل معسكر

كلما حصل هدوء على جبهات النزاع الرئيسية، كانت تنفجر خلافات ونزاعات داخل كل معسكر، ولم تكن انعكاساتها أقل مرارة من انعكاسات الاشتباكات على جبهات المعسكرات الأساسية. وفي الجانب المسيحي، انتهت النزاعات بين حزب الكتائب وحركة المردة، وبين حزب الكتائب وميليشيا نمور الأحرار إلى حمّامات من الدم. وبعد توحيد كل ميليشيات المنطقة الشرقية في إطار القوات اللبنانية حصل هدوء نسبي دام حتى برز نزاع جديد داخل المعسكر المسيحي بسبب الاتفاق الثلاثي في دمشق، الذي أثار معارك طاحنة بين أنصار جعجع وحبيقة. ثم نزاع آخر هو الاعنف بين انصار جعجع وقوات الجيش التابعة للعماد عون.

وبتواتر أكثر كانت تحصل أيضاً نزاعات مسلحة بين الميليشيات المتواجدة في بيروت الغربية وبين القوى الإسلامية. قبل 1982، حصلت اشتباكات ومنازعات عديدة بين ميليشيات كانت مبدئياً متحالفة، ولكنها منازعات بسبب خلاف على "الخوّات" التي فُرضت على الشركات، أو بسبب أحداث بسيطة وخلافات شخصية، وأغلبها انفجر وتحوّل إلى معارك في الشوارع. وغالباً ما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تتدخّل لتهدئة الحال. ولكن معظم الأحيان كان الفلسطينيون أيضاً معنيين مباشرة في تلك الأحداث الجانبية.

بعد 1984، تكاثرت النزاعات والمعارك في سبيل النفوذ والسيطرة بين الميليشيات الإسلامية، وحتى بين ميليشيات الأحزاب اليسارية (الحركة الوطنية). فبعد انسحاب قوات منظمة التحرير من بيروت، بدأ البحث والنزاع على الأولوية في السيطرة فاتفق الحزب التقدمي الاشتراكي (الدروز) وأمل (الشيعة) معاً وقضوا على "المرابطون" (المنظمة السنية). ثم حصلت معارك طاحنة بين الدروز والمنظمات اليسارية ضد حركة أمل الشيعية التي أُنقذت من الهزيمة بتدخّل سوري. ثم اندلعت معارك طاحنة بين أمل والفلسطينيين، وحزب الله أيضاً. ولكن الأضرار التي أحدثتها هذه النزاعات في بيروت الغربية لا تُقارن مع الأضرار التي خلّفها الغزو الإسرائيلي.

وامتزج "الإجرام السياسي مع "الإجرام العادي". فمنذ اندلاع الحرب، كانت تحصل باستمرار تعديات على الأشخاص والممتلكات داخل كل فريق، وأصبح الرعب ظاهرة يومية.

عنف مذهبي ونزاعات بين زعامات صغيرة

"في النهاية تحوّل النزاع فعلاً من تنافس بين الطوائف إلى صراع عدائي مذهبي. فظاهرة العنف... أخذت أشكالاً أكثر شدة مثل حرب الشوارع وحرب الأحياء بالإضافة إلى العنف الطائفي السابق. ثم بدت الميزة السابقة لمختلف مراحل العنف المدني والتي وصفت مثلاً بـ "المسيحي ضد المسلم" أو بـ"اليمين ضد اليسار". وكأنها وصفاً لموضة قديمة لا قيمة لها الآن. في الحقيقة لم تعد شيئاً نظراً إلى بروز نزاعات عدائية جديدة بين السنّة والشيعة، الدروز



حرب الفنادق حرب مواقع

والشيعة، الفلسطينيين والشيعة، الأكراد والشيعة، الموارنة والأرمن، أو بين الموارنة والموارنة. في الحقيقة تجاوزت الأضرار التي خلّفها العنف المذهبي خلال السنتين الأخيرتين تلك الأضرار التي نتجت عن العنف بين الطوائف أو بين الأديان" (Samir Khalaf, on Entrapment and Escalation, in American-Arab Affairs, nr 24 (1988), p. 15.

وعلى صعيد النزاعات بين "الزعامات الصغيرة" (قبضايات الأحياء) التي عرفتها بيروت الغربية أكثر بكثير مما عرفتها باقي المدن والمناطق اللبنانية. فكان تكاثر "المكاسب المسلحة" (بزعامة "قبضاي" حي أو شارع، وبرعاية بصورة خاصة من منظمة فتح الفلسطينية حتى 1982، وبعدها برعاية بعض ميليشيات الأحزاب) إحدى الظواهر الأكثر بروزاً في تقاسم أحياء المدينة. وقد وصل عددها في العام



قصف لتنازلات سياسية

1986. إلى أكثر من 120 "مكتباً" يتقاسم "زعماؤها الصغار". أو يتنازعون على النفوذ في مختلف الأحياء. فمعظم الاشتباكات المسلحة الصغيرة أو الكبيرة التي مزّقت المدينة خلال السنوات الأخيرة حصلت بسبب خلاف على فتح "مكتب" جديد أو على مناطق النفوذ.

التهجير

خلال الحرب (من بدايتها حتى أواخر 1987) تحوّل اللبنانيون إلى شعب من اللاجئين والمهجّرين داخل وطنهم. لقد اضطرّ أكثر من 700 ألف إلى الهرب من مساكنهم. كان بعضهم يعود في مرات عديدة. كما أن البعض الآخر هُجّر أكثر من مرة.

التغيير الجذري، بسبب التهجير، حصل في المتن الأعلى وقضاءي عاليه والشوف. كان المسيحيون، قبل العام 1975، يشكّلون نصف سكان هذه المناطق. بعد العام 1987، أصبحوا لا يشكّلون سوى 1٪. وكان جرى تهجير المسيحيين في السنتين الأولين من الحرب من منطقة ساحل الشوف، وأول ضحايا التهجير هناك كانوا من سكان قرية عين أسد في إقليم الخروب، حيث بدأت حركة الهرب إثر احتلال الفلسطينيين لتلك القرية.

وإثر أحداث الدامور، في بداية 1976، جرى تهجير كل السكان المسيحيين من ساحل الشوف، وبعض سكان منطقة الشوف الجبلية (أي ما مجموعه نحو 100 ألف من السكان المسيحيين القادرين على العمل). عاد قسم كبير منهم إلى ديارهم بعد دخول الجيش السوري إلى تلك المناطق. ولكن على أثر اغتيال كمال جنبلاط (1977)، تعرّض المسيحيون لمجزرة في بعض القرى الشوفية، وهرب حوالى 25 ألف مسيحي. وأما كارثة تهجير المسيحيين الكبرى فقد حصلت عند دخول القوات اللبنانية إلى الشوف والحرب التي نتجت عن ذلك (1983)، فنزح على أثر ذلك نحو 164 ألف مسيحي من الشوف ومنذ العام 1986، أخذ وليد جنبلاط يدعو المسيحيين للعودة إلى الشوف وعاليه. ولكن لم يلبّ هذه الدعوة إلا عدد قليل جداً (في التسعينات بدأت عمليات العودة تدريجياً إلى هناك). فقد تحوّلت منطقة الشوف إلى "كانتون درزي" بقطع النظر عن الأقلية السنية التي تقطن المنطقة الوسطى (شحيم، برجا).

ومثلما حصل تغيير جذري في منطقة الشوف كذلك حصل في منطقة البقاع التي كان المسيحيون يشكّلون 40٪ من سكانها قبل الحرب: مدينة زحلة ونحو 25 قرية تتوزّع من شمال البقاع حتى جنوبه. استخدم الفلسطينيون وحلفاؤهم (المنظمات اللبنانية اليسارية) هذه القرى، في أحيان كثيرة، كأهداف في كل مرة أرادوا "إنزال عقاب غير مباشر" بالميليشيات المسيحية في مختلف مناطق الأطراف اللبنانية (الشمال، عكار، الجنوب) كان عدد كبير من أبنائها، خاصة من المتعلمين والمثقفين، من محازبي أو من أنصار الأحزاب اليسارية، ولم يشفع هذا الأمر بهم وبأهليهم (الوضع نفسه إلى حد كبير بالنسبة إلى مسيحيي ساحل الشوف والشوف وعاليه الذين كان منهم عدد كبير من محازبي الحزب التقدمي الاشتراكي ومن أنصار كمال جنبلاط، ثم وليد جنبلاط). فقرية حوش الأمراء القريبة من زحلة دُمّرت بالكامل، وهُجّر سكان تعلبايا. وفي قرى أخرى دفعت الاغتيالات والاعتداءات وعمليات مصادرة المنازل السكان المسيحيين إلى الهرب والنزوح. وهنا أيضاً أسهم السوريون في عودة جزئية لبعض النازحين. لكن عندما بدأت، عام 1978، المواجهة بين الميليشيات المسيحية والقوات السورية، لم يعد يحظى السكان المسيحيون بأية حماية، وجاءت مجزرة بلدة القاع (إثر اغتيال طوني فرنجية) لتفرغ من جديد قرى مسيحية في شمال ووسط البقاع. وبصورة إجمالية، نزح ما يقارب 150 ألفاً من المسيحيين من بلدات وقرى البقاع، استقرّ حوالى 40 ألفاً في زحلة، وقصد الباقون إلى المنطقة المسيحية الرئيسية.

وبالمقابل، هرب إلى البقاع عشرات الآلاف من الشيعة عام 1976و 1982و 1984من ضواحي بيروت، معظمهم كانوا من سكان البقاع. وفي 1982، هرب عدد كبير من الفلسطينيين من بيروت إلى البقاع. وتحوّلت بلدات مسيحية، مثل تعلبايا وسعدنايل إلى بلدات تسكنها أكثرية فلسطينية. وفي سنوات الحرب الأولى، نزح الأكراد إلى البقاع بعدما تحوّلت منطقة



يهجرون بيوتهم

سكنهم في وسط بيروت إلى جبهة للقتال.

في شمال لبنان، أدّى الهرب والتهجير إلى تبادل سكاني داخل المنطقة. في خريف 1975، هُجر المسيحيون من عكار، والمسلمون من الكورة والبترون. وفي 1978، أدّت المعارك بين المسيحيين (حزب الكتائب وميليشيا المردة) إلى هرب أنصار حزب الكتائب إلى المنطقة التي تسيطر عليها ميليشيا هذا الحزب، وعاد أنصار فرنجية الذين كانوا يقطنون بيروت الشرقية والمتن وكسروان إلى منطقة الشمال.

وفي معارك طرابلس، بين السوريين والميليشيات المتحالفة معهم من جهة، والفلسطينيين والأصوليين السنّة من جهة أخرى، نزح ما يعادل 100 ألف من سكان المدينة بين 1980 و1985، وعادوا إليها في ما بعد.

أما سكان الجنوب فهم أكثر الذين اضطرّوا إلى الهرب والنزوح. بين 1969 و 1975، غادر نحو 25 ألف

شيعي قراهم بسبب المواجهات الفلسطينية - الاسرائيلية. وفي 1978، أدّى الغزو الاسرائيلي إلى موجة نزوح شملت نحو 175 ألفاً ودفع الحصار الاسرائيلي لبيروت (1982) بأعداد كبيرة من سكان الضواحي الشيعية إلى العودة نحو الجنوب. وارتبطت حركة نزوح الشيعة كذلك بمعارك 1984و1985بين الشيعة والفلسطينيين وبين فصائل شيعية (أمل - حزب اللّه).

قبل الحرب كان المسيحيون يشكّلون 25٪ من سكان الجنوب، ويسكنون بصورة خاصة قرى شرقي صيدا وجزين ومنطقتها والزهراني ومرجعيون والقليعة... في تشرين الأول 1976، هاجم جيش لبنان العربي بلدة العيشية المسيحية وهجّر سكانها، وانتقمت الميليشيات المسيحية بعدوان مماثل على بلدة الخيام الشيعية. وباستثناء هذين الحدثين، كان المسيحيون والشيعة ينزحون عن الجنوب بسبب أوضاع الحرب والأوضاع الاقتصادية المتردية. وتبدّل هذا الوضع في العام 1985مع دخول القوات اللبنانية الجنوب إثر الغزو الاسرائيلي(1982) وقصفها مدينة صيدا والمخيمات الفلسطينية المجاورة. فهرب نحو 85 ألف مسيحي في البداية إلى منطقة جزين التي كانت تقع تحت نفوذ جيش لبنان الجنوبي (انطوان لحد) وإلى منطقة الحزام الأمني. ولكن لجأ معظمهم في ما بعد إلى المنطقة المسيحية في وسط البلاد.

بالنسبة إلى بيروت وضواحيها، فقد كانت منذ بداية الحرب مسرحاً لعمليات هروب ونزوح عديدة وهدفاً لعمليات تهجير. في نيسان 1975، هُجّر معظم السكان المسيحيين من "الجزر" الواقعة في ضواحي بيروت الجنوبية الغربية، مثل حارة حريك وبرج البراجنة والشياح، وهي بلدات مسيحية قديمة، نشأت حولها مخيمات فلسطينية وضواح تقطنها أكثرية مسلمة (شيعية بغالبيتها العظمى). وكذلك هرب نحو 35 ألف مسيحي من وسط بيروت الغربية إلى المنطقة الشرقية منها بفعل الخوف من "القتل على الهوية". والخوف نفسه دفع بعدد كبير من المسلمين للهرب من بيروت الشرقية إلى بيروت الغربية، خاصة على أثر أحداث "السبت الأسود" (كانون الأول 1975) . وفي صيف 1976، اضطرّ السكان الشيعة الى مغادرة النبعة من ضاحية بيروت الشرقية عندما هاجمت الميليشيات المسيحية مخيم تل الزعتر. وقد قُدّر عدد المسلمين الذين اضطرّوا إلى مغادرة بيروت الشرقية (مع ضواحيها) بين 115 و 120 ألفاً. يضاف إليهم حوالى 1500 مسيحي من أنصار أحزاب الحركة الوطنية والذين كانت الميليشيات تعتبرهم "طابور خامس".

بقي، في بيروت الغربية، عدد كبير نسبياً من المسيحيين، خاصة في الأحياء السكنية المختلطة منذ أجيال مثل الحمرا ورأس بيروت. وقد عاد إلى تلك المنطقة، أثناء وجود القوات المتعددة الجنسية (1982-1983) عدد كبير من المسيحيين الذين كانوا نزحوا عنها قبلاً. إلا أن الوضع تبدّل منذ 1984 بسبب انتفاضة الشيعة (6 شباط)، وما سبقها وأعقبها من ممارسات تضييق واعتداءات (بعض حوادث قتل ومصادرات للبيوت والممتلكات) ضد المسيحيين. وبرزت مقاومة لهذه التصرفات خاصة من جهة الحزب التقدمي الاشتراكي (الدروز) والحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي. وقد اضطرّ أكثر من 50 ألف مسيحي إلى مغادرة الجزء الغربي من مدينة بيروت منذ 1984. وكذلك غادر بيروت الغربية عدد من المسلمين السنّة، وعدد آخر من الشيعة (إلى البقاع أو الجنوب) بسبب تكرار الاصطدامات العسكرية بين الميليشيات.

وبصورة عام، اضطرّ أكثر من ثلث اللبنانيين إلى النزوح من أماكن سكنهم مرة أو أكثر بسبب أحداث الحرب، وتمكّن معظمهم من العودة.

(المرجع الرئيس لهذه المادة: مؤلفات الأساتذة خليل أبو رجيلي، بطرس لبكي وعلي فاعور، التي شكّلت المستند الأساسي لعشرات أبحاث شهادة "الكفاءة" التي تقدّم بها الطلاب الجامعيون، وعشرات المقالات المطولة في الجرائد اللبنانية، ولعدد من الكتب الأجنبية -بما فيها مؤلف تيودور هانف المذكور آنفاً- وكذلك دراسة جامعتي القديس يوسف- اليسوعية، في بيروت، ولافال في كندا، التي أشرف على تعريبها وكتب مقدمتها العربية المؤلف - مسعود الخوند - بطلب من مدير "مكتب شؤون المهجرين" ومستشار الوزير كمال فغالي، 1990-1991).

الهجرة

في السنة الأولى من الحرب غادر البلاد نحو 15٪ من السكان، وعاد منهم 75٪ باعتبار أن الحرب قد انتهت. ولكن في العام 1977، عادت الهجرة من جديد لعدم تحسّن الوضع الاقتصادي. وفي 1979، حدّ السلام النسبي منها، لتعود وتتضاعف على أثر الحرب بين سورية والجبهة اللبنانية، ثم الغزو الإسرائيلي. وابتداءً من 1984 تميزت سنوات الحرب المستمرة بالتضخّم المالي وانهيار قيمة النقد اللبناني.

في 1982، كان يعمل ما يقارب 60 ٪ من المهاجرين في الدول العربية، من بينهم 33.5٪ في السعودية، و8.3٪ في الكويت. وفي السنة نفسها كانت نسبة المهاجرين 12٪ إلى أوروبا، و7٪ إلى شمال أميركا وجنوبها، و6٪ إلى الولايات المتحدة الأميركية.

معظم المهاجرين كانوا بنوع خاص من الأيدي العاملة المؤهلة. فثلثهم تقريباً من العمّال



ركود وهجرة

الصناعيين المؤهلين، والثلث الثاني من قطاع البناء، والخمس من القطاع الفندقي. والأكثر تمثيلاً من المهاجرين كان عدد المهندسين والأطباء وكوادر في حقل المال والاقتصاد. ونقلت شركات عديدة مكاتبها وموظفيها إلى الخارج. فقد أسّست 16 شركة تأمين

لبنانية 43 فرعاً لها في الدول العربية واليونان وقبرص. وكذلك فتح 23 مصرفاً لبنانياً حوالى 74 فرعاً في الخارج، معظمها في الدول العربية، ولكن أيضاً في أوروبا والولايات المتحدة. وقد لحق بالمصارف رجال الأعمال والتجّار الذين احتفظوا غالباً بمكاتبهم في لبنان، إلا أن معظم نشاطهم كان يمارس في الخارج.

هاجر إلى البلدان العربية (دول الخليج) أكثرية من الشباب العمّال، ونسبة 40٪ من خرّيجي الجامعات. وإلى الولايات المتحدة هاجرت عائلات بكامل أفرادها، من بينهم 9 ٪ من خرّيجي التعليم العالي، و30٪ من الأرمن. وإلى أوستراليا وكندا هاجر مقاولون، وكذلك عائلات. أما فرنسا فقصدها بصورة خاصة الطلاب والمثقفون. وتكاثرت الهجرة إلى افريقيا الغربية، حيث كان يوجد عام 1970 حوالى 74 ألف لبناني، وارتفع هذا العدد إلى 147 ألفاً في العام 1985، من بينهم 60 ألفاً في ساحل العاج. قبل الحرب كان معظم اللبنانيين في افريقيا يعملون في حقل التجارة، لكن اليوم عمل عدد كبير منهم كعمّال في حقل البناء. ويلاحظ بوضوح أن الهجرة إلى الدول العربية هي بمعظمها هجرة للعمل فقط، بينما الهجرة إلى الولايات المتحدة وكندا وأوستراليا هي نهائية بالنسبة إلى الغالبية العظمى من المهاجرين إلى هناك.

كان للهجرة نتائج سلبية بالنسبة إلى لبنان. فحركة السكان عرفت نوعاً من الركود بسببها: في 1985 كان عدد السكان نفسه تقريباً مثلما كان في 1975. وسبّبت الهجرة نقصاً كبيراً في اليد العاملة المؤهلة، لم يعوّض عنها مجيء العمّال من سورية ومصر والدول الآسيوية (سري لانكا، الهند، الفيليبين، بنغلادش...). من جهة كانت تحويلات المهاجرين تسمح لقسم كبير من ذويهم الباقين في لبنان متابعة العيش بكرامة رغم انحسار إمكانيات العمل.

وهذا ما كان يساعد على تحسين ميزان المدفوعات؛ لكن من جهة أخرى كانت النتائج الاقتصادية سلبية بمعظمها، إذ ضعفت الطاقة الإنتاجية في البلاد. كما أن التحويلات نفسها زادت من الحاجات وبالتالي من استيراد المواد الاستهلاكية ورفعت نسبة العجز في ميزان المدفوعات. كما أسهمت كثيراً في حجم التضخّم وانهيار قيمة النقد. وبلغ عدد المهاجرين خلال السنوات 1975-1987، ما مجموعه 637254 مهاجراً (عن تيودور هانف، مرجع مذكور ص 431-432، استناداً إلى خليل أبو رجيلي وبطرس لبكي: Bilan de treize ans de guerre au Liban: Les pertes, 1ere éd., Beyrouth, oct. 1987).

الضحايا

(الإحصاءات الواردة تتناول فترة 1975-1987، وتستند إلى مؤلف خليل أبو رجيلي وبطرس لبكي - المذكور آنفاً - اللذين تحققا منها باستنادهما إلى معلومات قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني والأمن العام والصليب الأحمر اللبناني، وكذلك عبر تحقيقات أجرياها في أوساط النقابات المهنية والأحزاب والميليشيات، وقد استند إليها، بدورهم، أكثر المؤلفين والدارسين اللبنانيين والأجانب. والجدير ذكره أن الصحافة والسياسيين كانوا يذكرون أرقاماً عالية جداً لأسباب غير خافية. وبالنسبة إلى ضحايا العامين الأخيرين من الحرب، راجع ما ذكر بشأنهم "أحداث 1988-1990").

منذ بداية الحرب في 1975 وحتى نهاية تشرين الأول 1987، بلغت خسائر حرب لبنان 62 ألف قتيل و83 ألف جريح بينهم 9100 حالة إعاقة. ويُضاف إلى عدد القتلى المفقودون الذين تراوحت تقديرات عددهم بين ألفين و17 ألفاً.

المدنيون كانوا أكثر المتضررين من الحرب. فبلغت بينهم نسبة الضحايا 75٪، والجرحى 85٪ وقاربت نسبة ضحايا الميليشيات 15٪، والجيوش النظامية

10٪: الجيش اللبناني والأمن الداخلي 2064 قتيلاً و2428 جريحاً. الجيش السوري 250 قتيلاً و2500 جريح. الجيش الاسرائيلي 673 قتيلاً و3890 جريحاً. القوات المتعددة الجنسية 306 قتلى (أكثريتهم الساحقة من الأميركيين والفرنسيين. وعدد الجرحى غير معروف). قوات الأمم المتحدة 155 قتيلاً (عدد الجرحى غير معروف). فيكون مجموع قتلى الجيوش النظامية، حتى آخر تشرين الأول 1987، 5698، وجرحاها 8818.

كان من الصعب تحديد عدد ضحايا الميليشيات. ويعود ذلك من جهة إلى التغييرات السريعة في هذه المنظمات، إذ حُلّ بعضها وألحق البعض الآخر بمنظمات أخرى. ومن جهة أخرى إلى صعوبة الفصل بدقة بين أفراد الميليشيات والمدنيين الذين اضطرّوا إلى حمل السلاح في ظروف معينة. إلا أن معطيات أكثر دقة تتوفر بالنسبة إلى ضحايا القوات اللبنانية والمنظمات التي قامت قبلها (القوى النظامية الكتائبية، التنظيم، حراس الأرز...) فوصل عدد ضحاياها إلى 3061 وجرحاها إلى 855. علماً أن نصف هؤلاء الضحايا، وقعوا خلال حرب السنتين (1975-1976).

بالنسبة إلى الضحايا الفلسطينيين، فقد بلغ عددهم 880 قتيلاً، بمن فيهم ضحاياهم إبان الغزو الإسرائيلي في العام 1978 والعام 1982، إضافة إلى 507 قتلى في معارك طرابلس (1985) ضد السوريين وحلفائهم.

واضح من النظر إلى جداول توزيع الضحايا، قتلى وجرحى، على السنوات، ان السنة 1976 والسنة 1982 عرفتا العدد الأكبر من الضحايا: الأولى 14714 قتيلاً و 13209 جرحى، والثانية 17 ألف قتيل ونحو 30 ألف جريح. وان السنة 1977 (الهادئة نسبياً) عرفت العدد الأقل، 676 قتيلاً و623 جريحاً.

وفي تصنيف آخر، فقد قتل 2٪ من مجموع القتلى بفعل الغارات الجوية الاسرائيلية والاغتيالات الفردية، وحوالى 7٪ بالسيارات المفخخة (خاصة بين 1984 و 1987). أما الاغتيالات (سياسية وغيرها) والقتل الفردي، فلم يقل معدلها عن نحو 500 حالة سنوياً: في السنوات الأولى "قتل على الهوية"، وفي ما بعد نفّذت عمليات اغتيال بهدف إرعاب مجموعات أو فئات مهنية، فجرى اغتيال 61 صحافياً وناشراً وما لا يقل عن 116 دبلوماسياً (70 عراقياً في انفجار السفارة العراقية، 30 أميركياً، 4 فرنسيين).

أما المجازر فجرى تصنيفها، بصورة عامة، وفق النسب التالية: 80٪ من ضحاياها كانوا من سكان القرى المسيحية في مناطق تسكنها أكثرية مسلمة أو مختلطة. الغالب في الدراسات أن المجازر لم تحصل بصورة عفوية إلا نادراً، إنما ارتكبت لأهداف إطالة الحرب والفرز السكاني وتعميق الخلاف. وطالت أيضاً لائحة المجازر عدة عمليات أهمها مجازر صبرا وشاتيلا (تراوحت تقديرات ضحاياها بين 800 و 2000).

وقد لوحظ أن عمليات خطف الأجانب كانت نادرة قبل العام 1984، ولم تتكاثر إلا مع ازدياد نفوذ الجماعات الموالية لإيران. وقد استهدف الخطف بنوع خاص الأميركيين (20 مخطوفاً) والفرنسيين (9)، والبريطانيين (4)، والروس (4). كما خطف من المنطقة الشرقية 4 دبلوماسيين ايرانيين. وقد طال الخطف عدة آلاف من اللبنانيين (لا يزال عدد كبير منهم مجهول المصير حتى اليوم).

كيف توزّعت معارك هذه الحرب؟

شملت الحرب الأراضي اللبنانية كافة، وتوزّعت، بين 1975 و1988، على 26 مجابهة عسكرية كبيرة تخللتها "حروب صغيرة". ست من المجابهات الكبيرة، وقعت بين قوى غير لبنانية؛ وتسع بين أطراف لبنانيين


اسرائيل في الجنوب اللبناني

ضد أطراف في النزاع غير لبنانيين وضد حلفائهم اللبنانيين في الوقت نفسه. وفي تسع مجابهات فقط حارب لبنانيون لبنانيين آخرين، من بينها ست مجابهات حصلت، ليس بين فريقي النزاع الرئيسيين، بل داخل صفوف كل فريق.

وقعت الحرب، في البداية (صيف 1975 حتى خريف 1976)، بين الفريقين الرئيسيين، عندما حاربت الأحزاب المسيحية ضد تحالف قوى اليسار وجيش لبنان العربي (الحركة الوطنية) والفلسطينيين. وقد شكّل الفلسطينيون القوة العسكرية الرئيسية في هذا التحالف.

أما الحرب الأهلية، بمعناها الصحيح، فحصلت بعد 1982 وإثر الاجتياح الاسرائيلي، وهي حرب الشوف أو حرب الجبل بين الميليشيات المسيحية (القوات اللبنانية) والميليشيات الدرزية (الحزب التقدمي الاشتراكي). وكذلك حصلت حرب أهلية: شيعة ودروز بدعم واسع من سورية ضد الحكومة والجيش، إثر اتفاق 17 أيار.

وفي خانة الحرب الأهلية أيضاً النزاعات داخل صفوف كل فريق: المسيحيون ضد المسيحيين من جهة، الشيعة ضد الدروز والشيعة ضد الشيعة من جهة أخرى. ومنذ نهاية عام 1985 تكاثر هذا النوع من النزاعات، وخسرت الميليشيات المسيحية كل المناطق خارج معقل المسيحيين الرئيسي.

أما النزاعات التي شاركت فيها القوى والجيوش الأجنبية، فلم تكن الأكثر عدداً فقط، بل الأكثر شراسة. فالخسائر البشرية الأكثر جسامة وقعت في تلك الحروب "غير اللبنانية"، خاصة 1976 و1982، والتي

اشترك فيها أولاً الفلسطينيون، ثم السوريون والفلسطينيون والاسرائيليون، ثم السوريون في عملية اقتلاع العماد ميشال عون (1990).

لقد تميزت الحرب، منذ بدايتها، بطابع التدخلات الخارجية، أو استهدفت فرض الهيمنة الخارجية على لبنان. ولكن لم تفلح أية منها (باستثناء الحرب الأخيرة على العماد عون) في تحقيق هدفها. فقد فشلت إما بسبب مقاومة طرف النزاع الداخلي أو بسبب تدخلات خارجية أخرى.

إن محاولة الفلسطينيين لنصرة كمال جنبلاط وحلفائه فشلت بسبب تدخّل سوري، ومحاولة سورية إخضاع المسيحيين والفلسطينيين على حد سواء، في 1977، تخلّت سورية عن هذه المحاولة ضد الفلسطينيين بسبب نزاعها ضد الرئيس المصري أنور السادات الذي قام بزيارة إلى اسرائيل وبدأ مساراً سلمياً منفرداً. أما إخضاع المسيحيين، فقد فشل بسبب المقاومة الشديدة واحتمال ردود فعل اسرائيلية تأتي بنتائج غير محسوبة في الخطة أو الاستراتجية السورية.

التدخّل - الاجتياح الاسرائيلي (1982) أدّى إلى إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. ولكن هدف إسرائيل الثاني في تمكين الميليشيات المسيحية من فرض هيمنتها فشل بسبب مقاومة سورية والميليشيات الشيعية.

التدخّل الأميركي والفرنسي (1982- 1984) الذي أعلن عنه أنه لتمكين إعادة سلطة الدولة اللبنانية فشل كذلك بسبب العرقلة الإسرائيلية والسورية وانتفاضة الشيعة والدروز ضد الحكومة المركزية.

أما محاولة سورية لفرض هيمنتها عبر اتفاق الميليشيات (الاتفاق الثلاثي) فقد فشل مجدداً بسبب مقاومة المسيحيين (جعجع وعون).



دخان الحرب

وكذلك محاولة ايران لتثبيت نفوذها في لبنان عبر "حزب اللّه" جوبهت بمعارضة ميليشيا حركة أمل التي حصلت آنذاك على دعم وتأييد من سورية.

وبالاختصار، إلى جانب محاولة أطراف النزاع اللبنانيين لفرض هيمنة داخلية، فشلت، حتى 1990، كل محاولات القوى الخارجية لفرض هيمنتها أيضاً. وهكذا لم يكن بالإمكان فرض سلام على الإطلاق، بل توالت دائماً ومجدداً حروب كبيرة وصغيرة، حتى كان التدخّل الخارجي الفاصل والمتوافق عليه لإنهاء تمرّد العماد عون (خريف 1990).

2 - معالم في رفض الحرب والتمسّك بالعيش المشترك

حركات شعبية للسلام والوحدة

برزت لأول مرة، في 11 تشرين الأول 1975، عندما

استراحة المدفع

عادت "هيئة الحوار الوطني" لاستئناف اجتماعاتها، واجتمع كميل شمعون وياسر عرفات، وبدأ نزع المتاريس والحواجز المسلحة، فهبّ أهالي الشياح وعين الرمانة بصورة عفوية، وراحوا يلتقون في شوارع المحلتين وزواريبها ويتعانقون ويهزجون بأناشيد وطنية ويهللون ويكبّرون ويسكبون دموع الفرح.

وكانت المرة الثانية، في تشرين الثاني 1975، عندما أطلق شريف الأخوي، المذيع في إذاعة بيروت، نداء للقيام بمظاهرة شعبية تدعو إلى وقف المعارك. فلبّى النداء عفوياً عشرات الآلاف من أهالي بيروت الغربية والشرقية. لكن ما إن عاد المتظاهرون إلى منازلهم حتى بدأت الميليشيات مجدداً بإطلاق النار، ومن يومها، لوحظ أن الميليشيات ما إن كانت تستشعر حركة شعبية ما تستهدف لقاءات وطنية بين مواطني المناطق كافة حتى تستبقها قبل ساعات بإطلاق نيران مدفعيتها، الأمر الذي كان يدفع بالسكان إلى البقاء في مساكنهم أو الهروع إلى الملاجىء.

وخلال الحصار الاسرائيلي لبيروت الغربية (1982) استقبلت المنطقة الشرقية حوالى 100 ألف نسمة في لقاء تضامني رائع.

وكذلك قام تأييد شعبي عارم، ومن مختلف الفئات، ما استطاع أحد إنكاره، حول الرئيس المنتخب بشير الجميّل (راجع باب "اسرائيل تجتاح لبنان")، واستقبل انتخاب شقيقه أمين رئيساً للجمهورية بتأييد شعبي أيضاً لما كان عرف عنه من اعتدال في الموقف. وحصلت مظاهرات مذهلة تعبيراً عن إرادة التآخي الوطني خلال الاستقبال الذي أعدّ في صيدا له ولرئيس حكومته رشيد كرامي عندما زارا المدينة على أثر انسحاب القوات الاسرائيلية منها (هذه الشعبية التي ظهرت للجميّل، من المسلمين والمسيحيين، خلال السنة الأولى من ولايته، ما لبثت أن بدأت تتراجع، وبصورة سريعة ومذهلة، حتى بات في أيام ولايته الأخيرة "وحيداً"، كما قيل).

وكانت لافتة جداً، بل تتويجاً واقعياً لحركة الرفض الشعبي والجماهيري للحرب والميليشيات، تلك الاستجابة الشعبية الهائلة، بالمظاهرات الحاشدة في المناطق الشرقية والتعاطف الأكيد في المناطق الغربية، للخطاب السياسي للعماد ميشال عون.

حركات مهنية ونقابية

مع ازدياد ونمو حركة الاحتجاجات ضد الحرب، بهدف إعادة توحيد البلاد، خاصة منذ العام 1985 الذي شهد مسيرة "الأمهات ضد الحرب" إلى القصر الجمهوري وإلى مجلس النواب، ومسيرة المعوقين على عكازاتهم وكراسيهم من طرابلس إلى بيروت، تحركت أيضاً الاتحادات المهنية كافة، وأعلنت بوضوح معارضتها



أثناء الحصار

للميليشيات "على أنواعها" (كثيرة هي بيانات المثقفين والمهنيين التي بدأت تعتبر "الميليشيات" واحدة في مصالحها، وأولى هذه المصالح ديمومة الحرب أطول مدة ممكنة) ورفضها لكل ما تبذله هذه الميليشيات من محاولات لتقسيم صفوف المهنيين. ففي انتخابات نقابة المحامين اللبنانيين عام 1988، حاول كل من حزب الكتائب وحركة أمل فرض أنصارهما على النقابة. ولكن لم ينتخب أحد من هؤلاء، بل فاز خصومهم الرافضون للحرب وللاستقطاب بين الطوائف. وبصورة مماثلة، جاءت نتائج انتخابات نقابة الأطباء، ففشل كل المرشحين المرتبطين أو المؤيدين أو الموالين للميليشيات ولأطراف الحرب. وحالت الميليشيات دون انتخاب هيئة نقابة المهندسين، خوفاً من الحصول على نتائج مماثلة.

وعلى صعيد كثير من الروابط والأندية والجمعيات الأهلية، خاصة منها الجمعيات والحركات الثقافية، ثمة أمثلة لا تعد ولا تحصى عن ممارسات الميليشيات إزاءها لإسكات صوتها الرافض للحرب.

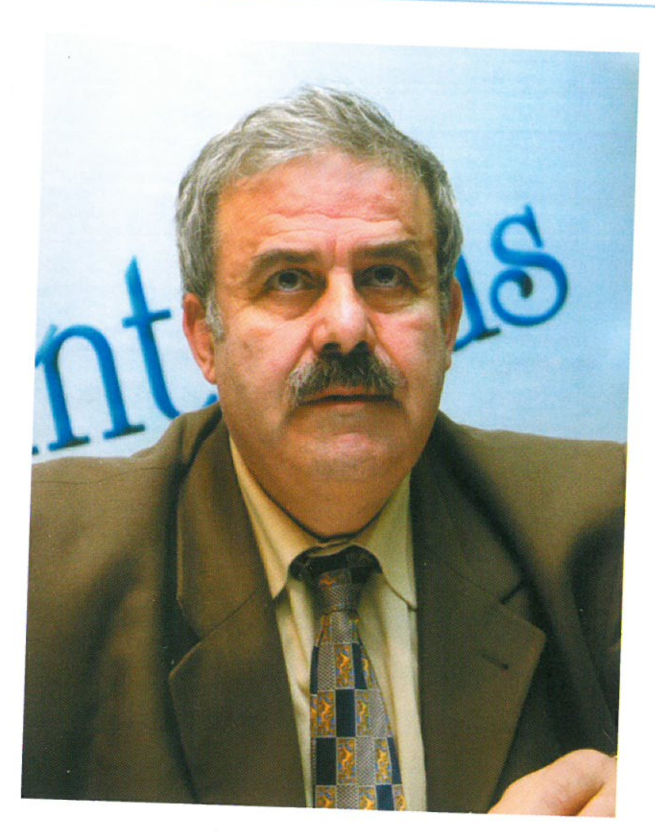
أما الاحتجاج الشعبي الأكثر قوة ضد الحرب فجاء من قبل النقابات العمّالية.

حافظ الاتحاد العمّالي العام، طيلة سنوات الحرب،

على نظامه وتعاونه متخطياً كل اعتبار طائفي. ففي العام 1988، كانت النقابات تضم 55 ألف عضو، يدفعون بانتظام رسوم الانتساب. وكان الاتحاد العمّالي العام يتألف من 165 نقابة، وكانت النشاطات النقابية متمحورة، حتى منتصف عقد الثمانينات، حول قضايا الأجور والأسعار ومشاكل أوضاع العمل وقوانينه. فتمكّن بذلك الاتحاد العمّالي العام من أن يصبح إحدى أهم المنظمات التمثيلية فعلاً في البلاد، وتمكّن بين 1977 و 1982 من تحقيق زيادات في قيمة الأجور تتلاءم على الأقل مع نسبة التضخّم.

لكنه، مع بدء استفحال الأزمة الاقتصادية وعجزه عن مواكبة انعكاساتها ضمن إطار الحركة المطلبية النقابية الصرفة، أخذ الاتحاد العمّالي العام يتوجّه، بحزم وجدية، لمحاربة أسباب الأزمة، أي الحرب وتقسيم البلاد كأمر واقع.

في تموز 1986، دعا لأول مرة إلى إضراب عام، جرى تنفيذه في كل مناطق البلاد رغم معارضة أرباب السلطة والنفوذ السياسي والميليشياوي فيها. وقد عقبته سلسلة من إضرابات أخرى ذات طابع سياسي وطني متزايد، وذلك في نيسان وتموز وآب وأيلول وتشرين الثاني من العام 1987، وفي نيسان 1988. ولم تكن هذه الإضرابات ذات طابع تقليدي، بل أدّت إلى مظاهرات جماهيرية شاركت فيها أعداد كبيرة من الشعب اللبناني إلى جانب النقابيين. وكذلك شارك المثقفون الإصلاحيون خاصة منهم أولئك الذين برزوا، في الستينات وأوائل السبعينات. على صعيد الحركة الطلابية. فترافق على رأس هذه المظاهرات الدكتور عصام خليفة، على سبيل المثال، وانطوان بشارة رئيس الاتحاد العمّالي العام. وانصبّت مطالب المتظاهرين على إنهاء حال الحرب وإعادة بناء العيش اللبناني المشترك. وقد بلغت هذه الحركة



عصام خليفة

ذروتها، في تشرين الثاني 1987، حيث اندلعت مظاهرات ضخمة، بشعارات واحدة وصوت واحد، في طرابلس وجبيل وصيدا وصور، وكانت أضخمها وأهمّها في بيروت حيث التقى، بحسب تقارير الأمن الداخلي وقتها، حوالى ستون ألف متظاهر من المنطقتين الشرقية والغربية على معبر المتحف. فهال هذا الأمر الميليشيات، وأخذ انطوان بشارة وعصام خليفة وسواهما يتلقّون التهديد تلو التهديد في المنطقة الشرقية، كما هُدّد نائب رئيس الاتحاد في المنطقة الغربية، واستقال إثنان من المكتب التنفيذي في الحزب التقدمي الاشتراكي، وهما عضوان نقابيان، من مهماتهما الحزبية احتجاجاً على موقف الحزب. وعاد الاتحاد العمّالي العام مجدداً ونظّم إضراباً وطنياً عاماً في 29 أيار 1990، ورغم كل ذلك لم تتمكّن النقابات من تحقيق هدفها الرامي إلى الإسهام في تغيير

الوضع السياسي؛ لكن النقابيين، ومن التفّ حولهم ولبّى دعوتهم من جماهير الشعب اللبناني، برهنوا على أنهم لم يكونوا على استعداد لسماع أوامر أسياد الحرب.

تحقيقات برهنت، هي الأخرى، على ما عبّرت عنه الحركات والمظاهرات

دراسات وتحقيقات كثيرة، ميدانية، في بيروت والمناطق، ولدى مختلف الفئات والشرائح، ومن خلال عينات مدروسة، قام بها اختصاصيون، وجاءت نتائجها لتكشف بوضوح أن الغالبية العظمى من اللبنانيين باتت، في سنوات الحرب الأخيرة، رافضة لها ولأسيادها الميليشياويين، وأن هناك "حقداً أقل وتسامحاً أكثر بين السكان" رغم كل ما حصل منذ 1975، وان هناك إرادة أقوى للعمل على وحدة البلد أكثر مما يمكن تصوّره بعد الانهيار الذي حصل خلال سنوات طويلة، وأن ليس هناك جماهير متعصبة ومتزمتة لتحول دون قيام توافق وطني جديد، وأن لدى أكثرية اللبنانيين مشاكل أقل في التوفيق بين الهوية الطائفية والهوية الوطنية: الشعور بالانتماء إلى طائفة ما هو شعور قوي دون شك، ولكنه لم يجر تفضيله إلا من قبل أقلية صغيرة فقط على الانتماء إلى الهوية اللبنانية. "كل إنسان يريد أن يبقى مثلما هو، ويعترف بذات الشيء بالنسبة إلى الآخر، وكذلك يريد العيش مع الآخرين وبسلام في البلد نفسه". هذا ما استنتجه تحقيق استطلاعي قامت به في شهري أيلول وتشرين الأول 1989 مؤسسة "ماس" اللبنانية، ومؤسسة استطلاع الرأي الفرنسية، أوبتام. ومن أهم ما جاء فيه أيضاً تأييد 73٪ من المستفتين القول التالي: "رغم الأزمة، يوحّد اللبنانيين شعور قوي بانتمائهم إلى أمة لبنانية، وهذا ما يسهّل إعادة بناء بلدهم"



من "مآثر" الحرب

MASS et OPTEM, Les Libanais et le Liban, Paris, Octobre 1989).

ثمة تحقيق ميداني آخر أجراه تيودور هانف (احتل نحو 150 صفحة من كتابه "لبنان تعايش في زمن الحرب" المذكور آنفاً) في العام 1987 وشمل عينة كبيرة (2003 أشخاص) سمحت له بإجراء تحليل مفصّل وفقاً للسن ومستوى التعليم والمهنة والديانة، كما أخذت بعين الاعتبار الفروقات بين المناطق الجغرافية المختلفة، وقد جرى، حول كل موضوع، توضيح المواقف في إطار المقارنة بهدف

إبراز "الجوهر الأساسي" مجتمعياً وسياسياً للرأي اللبناني. وأبرز ما استنتجه هانف في تحقيقاته التي بدأها منذ 1981 واستمر بها حتى 1987:

- "لا يمكن التمسّك بوجود طوائف منظمة سياسياً إلا لفترة زمنية قصيرة. فعندما كانت تخف حدة الأزمة كان يتراجع تأرجح المواقف ويعود إلى حالته الطبيعية...
- "في مرحلة من مراحل الأزمة المبرحة، ازداد وعي اللبنانيين لانتمائهم الطائفي، كما طمحوا إلى منطقة خاصة بهم. ورغم ذلك، وفي ذروة احتدام المعارك لم ترغب أكثرية اللبنانيين بسماع أي كلام عن إقامة الكانتونات...
- "عندما تنطق الأسلحة ينهار اعتبار ونفوذ السياسيين القدامى، أي فطاحل أو أرباب العمل السياسي في زمن السلم، وتلتفّ كل فئة بدورها حول أسياد الحرب. وحالما تنخفض حدّة أصوات المدافع ترتفع بورصة الزعماء القدامى ويتبدّد مجد أمراء الحرب سريعاً كالسحاب. وعندما يضعف التعايش ظاهرياً بسبب الأزمة يصبح أمر تحقيقه أكثر صعوبة، ولكن لفترة وجيزة حتى يتوقف النزاع المفتوح...
- "وعندما يُسأل عن تقدير الوضع الذاتي أو وضع البلد ككل، يتمّ الحصول على أجوبة واقعية. وعندما يُعبّر عن المواقف والآراء، عندئذ تبرز بوضوح آثار صدمات الحرب. ولكن في الوقت نفسه، يتبين أيضاً بكل وضوح أن هذه الصدمات يجري تجاوزها سريعاً وبطريقة تستحقّ الدهشة والإعجاب. فقبل أن يتوقف هدير المدافع، أي حالما يخف صوتها وتتراجع حدّة القصف الصاروخي قليلاً ينبري اللبنانيون ويستعيدون مواقفهم المعتدلة العادية.
- "لقد كشفت سلسلة التحقيقات منذ عام 1981 وحتى 1987 بأن الثوابت أو القواعد الأساسية للثقافة السياسية اللبنانية، أي الاستعداد الدائم للتعايش والتسامح والبحث عن التوافق مع الاحتفاظ بالتباينات، قد صمدت دون أن تتأثر أو أن تتعثر في سنوات الحرب...
- "من الممكن أن تحصل أو أن تقع حرب أو حرب أهلية في لبنان، ولكنها لن تكون حرب أكثرية اللبنانيين على الإطلاق، لأن هذه الأكثرية بالذات تريد التعايش أكثر فأكثر حتى في زمن الحرب..." (ص 673-674).

- محاولة في أسباب الحرب

المحلّلون: بعد اندلاع الحرب تكاثرت، ولا تزال، الدراسات والتحليلات التي تبحث في أسباب الحرب، أسباب هذا "الاختيار العنيف" والطويل الذي عرفته التجربة اللبنانية. "الديمقراطية التوافقية" التي كتبت "قصة نجاح" فريدة في إطار نظام سياسي - طوائفي ينظّم سلمياً عيش طوائفه إلى جانب بعضها البعض ويُسهم في تقدمها دون اضطرابات ثورية، ويؤمن للسكان مستوى متنامياً من الرفاه في إطار من الحرية الديمقراطية.

التحليلات في الأسباب تميزت عن بعضها بصورة بارزة. البعض أحلّ في المقام الأول من الأسباب الذاتية مسألة التوازنات الاجتماعية (خلل كبير في القطاعات الاقتصادية لمصلحة قطاع الخدمات، انعدام التنمية المتوازية، فقر، أحزمة بؤس...)؛ والبعض الآخر ردّ السبب الأساسي إلى المشكلات المستعصية بين هويات وطنية مختلفة نشأت بين الطوائف اللبنانية (بحيث اعتبر المسيحيون في خانة "القوميين اللبنانيين"، والمسلمون في خانة "القوميين العرب")؛ ورأى آخرون الأسباب في النظام الطوائفي اللبناني "الذي توزّع الدولة واللبنانيين حصصاً بين الطوائف مع أرجحية "فئوية وطائفية وطبقية ومناطقية" لمصلحة الموازنة، والذي عاد كل محاولة لقيام دولة القانون

على أسس ومفاهيم حديثة للدولة وللمواطن، بمعنى "الوطني" والولاء الوطني والانصهار الوطني. والجدير ذكره أن لا هذا الفريق من المحللين للأسباب الذاتية ولا ذاك أنكر الأسباب الأخرى المغايرة للسبب الذي غلّبه على سواه، ما يشير إلى أن ثمة قواسم مشتركة برزت لدى الجميع، فكانت أسباباً مشتركة، ولكن بدرجات متفاوتة من الأهمية.

هذا بالنسبة إلى الأسباب "اللبنانية" . وهناك عدد كبير من الكتّاب والمؤرخين والمحللين الذي رأوا إلى تفسير الحرب اللبنانية ليس كنتيجة للتوترات بين الطبقات أو بين الطوائف أو لانعدام التلاؤم في النظام السياسي - الطوائفي، بل نتيجة لتأثير عوامل إقليمية (الفلسطينيون - القضية الفلسطينية - الأنظمة العربية - اسرائيل) ودولية (خاصة العامل الأميركي). ويتراوح القائلون بالأسباب الإقليمية والدولية بين مَن اعتبرها أنها وحدها فجّرت الحرب اللبنانية، وبين مَن أعطى بعض الاعتبار للأسباب اللبنانية الداخلية.

إيليا حريق تكلم عن الدوافع الإقليمية بكلام جريء وقاس، لكن مَن تراه يستطيع نكرانه؟: "يبدو في الواقع أن الديمقراطية اللبنانية لم يكن يحق لها بالاستمرار، ليس بسبب افتقار محيطها الإقليمي إلى مؤسسات ديمقراطية فحسب، بل أيضاً لأنه كان معادياً لها...":

- الصحافة اللبنانية الحرة الخارجة مع كل فجر، الجمعيات والأحزاب، مشاهد مظاهرات بيروت والمدن اللبنانية، مشاهد اللبنانيين عند أقلام الاقتراع لانتخاب ممثليهم دورياً، جلسات المجلس النيابي وموالاة ومعارضة وتشكيل حكومات وإسقاط حكومات وانتخاب رئيس جديد للجمهورية كل ست سنوات... -

(Iliya HARIK, The Economic and Social Factors, in: The Lebanese Crisis, Journal of Arab Affairs, 1981-1982, p. 235).

الصورة افضل تعبير

توترات اجتماعية ومطالب

النزاعات الاجتماعية كانت بارزة منذ سنوات طويلة، لكنها تفاقمت في السنوات القليلة السابقة للحرب. كان هناك أصحاب امتيازات اجتماعية وآخرون دون امتيازات في كل الطوائف. الكلام على "الامتيازات المارونية" يطال الجانب السياسي طبقاً للنظام السياسي - الطوائفي وليس جانب الامتيازات الاجتماعية، ذلك أن الوضع الاجتماعي الأفضل كان يطال، نسبياً، الطوائف التي كانت تسكن المدن كالسنّة والروم الأرثوذكس، والوضع الأصعب عرفته الطوائف التي نزحت لاحقاً إلى المدن، أي الموارنة

والشيعة. ومن الثابت، في الدراسات، أن توزيع الدخل في لبنان، في سنوات ما قبل الحرب، كان متفاوتاً باعتدال إذا ما جرت مقارنته بباقي الدول.

الطائفة الشيعية كانت، بوجه عام، الأكثر حرماناً، بسبب الإهمال الطويل لمعظم المناطق الزراعية الشيعية (البقاع، الجنوب). منذ 1969، زاد هذا الحرمان بسبب بداية الحرب في الجنوب.

السياسة الاجتماعية الشهابية، في الستينات، خفّفت من حدة التفاوت بين الطوائف من حيث مستوى التعليم والدخل. لكن الإحساس بالظلم واللامساواة كان أخذ طريقه عميقاً في النفوس. فكم يبدو صائباً هنا قول المؤرّخ والسياسي الفرنسي شارل دو توكفيل (1805-1859): "لقد خفّت حدّة الشر، ولكن الحساسية زادت حيوية".

وجاء عهد سليمان فرنجية ليجهز على سياسة التوازن الشهابية الإصلاحية، فكان ذلك ملائماً تماماً لتفاقم حدة إدراك الحرمان.

في البداية، تركّز الحديث على التناقض بين الغني والفقير، ثم تحوّل تدريجياً فتركّز على "المسيحيين الأثرياء والمسلمين الفقراء". وحتى في مسألة توزيع الوظائف الحكومية حسب الحصص، وخاصة في مجال الجدل حول "الامتيازات" و"الضمانات"، سيطرت قضية حرمان طوائف مقابل قضية حرمان فئات أو طبقات. وهكذا لم يعد بالإمكان تفسير وشرح الأزمات الاجتماعية في مطلع السبعينات بطريقة واضحة. ولكن في المنظمات النقابية كما في حركات الإضراب، لم يأخذ التركيز على المشاكل الاجتماعية لدى الفئات الاجتماعية والاقتصادية (خاصة في أوساط أحزاب الحركة الوطنية - اليسارية عموماً- وأنصارها) الطابع الذي عبّرت عنه الأحزاب اليمينية والطوائف. فتبيّن وكأن النزاعات الطبقية قد تغلبت على النزاعات الطائفية.

ولكن قبيل اندلاع شرارة الحرب، وخاصة أثناء مظاهرة صيادي الأسماك في صيدا واغتيال معروف سعد (ومظاهرات حزب الكتائب التي تلت هذا الحادث)، تجاوز الاعتراض الاجتماعي والتعبير السياسي حدّهما، وأعطيا طابع الانتماء الطائفي.

ومن المفيد جداً أن نرسم ما يشبه الخط البياني لهذه النقطة بالذات. فنقول: ثمة أمور عديدة تشير إلى أن النزاع الاقتصادي في الأربعينات والخمسينات كان نزاعاً بدرجة كبيرة بين الطوائف، ولكن في الستينات ومطلع السبعينات اعتبر أكثر فأكثر صراعاً طبقياً "غير طائفي" (طبعاً تحت وقع تنامي الأحزاب اليسارية)، وفي منتصف السبعينات أُعيد وصفه، وبنجاح، بنزاع بين الطوائف.

في المطالب والبرامج التي كان يقدّمها السياسيون السنّة وهيئاتهم، أُشير غالباً إلى المواضيع الاقتصادية بصورة هامشية وبعبارات عامة. أما المطالب الشيعية التي صدرت عن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، فتركّزت بالمقابل على برنامج اقتصادي، مثل إعادة توزيع الوظائف العامة وفقاً لحجم كل طائفة، وتنفيذ مشروع الليطاني ومشروع الريّ في البقاع الغربي وبناء المدارس والمستوصفات ورفع أسعار محاصيل الدخان (لم تضم لائحة المطالب الشيعية أي شيء لم يكن ملحوظاً في برامج الإصلاحات الشهابية).

يمكن إيجاز الوضع بأن الشعور بالحرمان قد ازداد في مطلع السبعينات لدى كل الفئات الدنيا، ثم تحوّل إلى شعور بالحرمان خاصة لدى الطائفة الشيعية. "فبينما كان الشيعة في الأربعينات طائفة هامشية وريفية بنسبة 75٪، ومن الأميين، وتتزعمهم نخبة "إقطاعية" منقسمة على بعضها ومتخلفة، تحوّلوا في الستينات إلى طائفة مدينية بنسبة أكثر من

ثلثي عددهم... تتزعّمها نخبة مثقفة نشطة جداً، ونخبة اقتصادية طموحة تتألف من مغتربين عائدين، ونخبة سياسية معارضة موزّعة على مختلف الأحزاب الماركسية أو القومية العربية، وحركة سياسية خاصة يتزعّمها قائد شعبي ذو نفوذ فاعل، الأمام موسى الصدر..." (NASR) Salim: l'Islam politique et l'Etat Libanais(1920-1975), in: Olivier CARRE (ed), Paris, 1982, p.39).

صحيح أن الطائفة الشيعية هي أكثر الطوائف اللبنانية الأساسية التي طال الحرمان أبناءها، لكن الصحيح أيضاً، إذا ما نُظر إلى خريطة الحرمان الاجتماعي في السنوات القليلة السابقة للحرب إنه حرمان سكان الريف لصالح سكان المدن، وحرمان مناطق معينة مقابل مناطق أخرى، وتزايد أعداد خريجي التعليم الثانوي والجامعي... كلها ظواهر تسبّب أزمات اجتماعية، وكلها ظواهر طالت الطوائف جميعاً، ولكن بدرجات متفاوتة. وفي لبنان، وبسبب تلك "الحساسية الطائفية التاريخية" اعتبر الحرمان "طائفياً" أكثر منه فئوياً أو طبقياً أو مناطقياً أو وفق المراحل العمرية (شباب ومتخرجون جامعيون...). ثم، وعلى أساس "طائفيته" جرى توظيفه (الحرمان) سياسياً عبر مقولتي "الهيمنة المسيحية" و"المشاركة".

شكّل الشيعة الأغلبية الساحقة من عناصر الميليشيات "الإسلامية والوطنية" (نسبة إلى أحزاب الحركة الوطنية)، ومن متخرجي التعليم الثانوي والجامعي في صفوف الشيعة والسنّة تشكّلت كوادر أو أُطر هذه الميليشيات. لكن الأمر الذي لم يُلاحظ غالباً أو بصورة واضحة قبل الحرب هو أن قسماً من الموارنة أيضاً اضطرّ إلى النزوح من الريف وعاش بين الفقر والفقر المدقع، وقسماً آخر منهم لم يتمكن من تحقيق طموحاته في مجال الترقي الإجتماعي رغم تخرّجه الثانوي والجامعي، فشكّلوا أيضاً عناصر وكوادر في أحزاب الحركة الوطنية وميليشياتها.

"الهيمنة المسيحية" ومطالب

لا شك أن العبارة، "الهيمنة"، مبالغ بها إذا ما نُظر إلى وضع السلطة والحكم دستوراً وأعرافاً (الميثاق الوطني) وحتى واقعاً، وقد ردّد المسلمون استعمالها كـ "شعار سياسي" يبغي الحد الأقصى طرحاً للحصول على الحد الأدنى مطلباً. وهذا لا يعني أنه لم يكن هناك أرجحية مسيحية عموماً ومارونية خصوصاً في ميزان السلطة والحكم (والإدارة والاقتصاد والمناطق...)، لكنها أرجحية، وبالتالي مصلحة ومنفعة، في إطار ما وصفه الكاتب والمفكّر منح الصلح معطياً له العنوان الشهير الذي جرى تداوله بكثرة قبل الحرب: "المارونية السياسية"، مظهراً تلك الأرجحية والمصلحة، ولكن في إطار صيغة طائفية - سياسية احتوت أصحاب المصلحة الموارنة في المقام الأول مثلما احتوت غيرهم من الطوائف كافة (الدستور، كما أعراف الميثاق، تعطي رئيس الجمهورية - الماروني - صلاحيات واسعة جداً تصل، أحياناً، إلى حد "الحاكم المنفرد"، كما أثبتته دراسات كثيرة، منها محاضرات للعلاّمة الدستوري الدكتور إدمون رباط).

مع التأزم يجري الاستقطاب على حساب أوضاع وحتى تسويات سابقة، فلا الدستور، ولا الميثاق، ولا "المارونية السياسية"... عادت كافية.

لتغيير الوضع الاقتصادي لا بد من تغيير الوضع السياسي القائم: تحوّل المسلمون إلى تقديم مطلب إعادة النظر والبحث بالميثاق الوطني، ثم بالدستور (جرى التركيز - قبل الحرب وفي سنواتها الأولى - على الميثاق أكثر من الدستور، في محاولة من



البندقية الفلسطينية

المسلمين لإثبات حسن النية حول عدم رغبتهم في انتزاع منصب رئيس الجمهورية من الموارنة، ونزع عامل الخوف لديهم).

ولكن نتيجة لوجود العامل الفلسطيني بقوة (وتناميه منذ 1968) ديموغرافياً وعسكرياً وسياسياً، وكما يعتبره المسيحيون "الولاء المزدوج" اللبناني - العربي الإسلامي لدى المسلمين اللبنانيين، وربّما "العربي الإسلامي"، قبل وفي مرتبة أعلى من "اللبناني" استثيرت مشاعر الخوف لدى المسيحيين، خاصة حول مسائل تتعلق بالمصير وبالاستقلال، فبرزت بحدة أكثر من الماضي مسألة النزاع حول الهوية. وقد أثارت هذا الخوف أحزاب المسيحيين من خلال معارضتها لكل تعديل في النظام اللبناني القائم. فحزب الكتائب، الذي أسهم خلال سنوات طويلة بتنفيذ النهج الشهابي ومشاريعه الإصلاحية، انضمّ في العام 1968 إلى جبهة أعدائه (الحلف الثلاثي)، إذ تبيّن له أن تحالفاً قوياً للحفاظ على الوضع القائم أهم من تعديله أو تغييره حتى وإن كان في الأفق ثمة ما ينذر بأخطار جذرية.

هذا الوضع: مطالب ومطالب مضادة، مشاعر غبن اقتصادي وسياسي من جهة ومشاعر خوف من جهة ثانية (مضافة إليها العوامل الفلسطينية والخارجية، من عربية واسرائيلية ودولية - راجع ما جاء بصددها في المتن)، ما لبث أن أفل نجم ظاهرة وطنية صحية، كانت هي الأخرى متصاعدة حتى أوقفها سلاح الحرب، وقد تمثلت بالحركة النقابية التي كانت خليطاً طائفياً، وكذلك الحركة الطلابية (في الجامعة اللبنانية وغيرها من الجامعات الخاصة، والمعاهد والمدارس)، وببروز مجموعات مسيحية طالبت، مثل المسلمين، بإصلاح اقتصادي وسياسي جذري.

قضية الهوية والقومية

دراسات وكتب لا تُعد ولا تُحصى حول هذا الموضوع المحوري في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر. إن ما يهمّنا هو الاستنتاج الأخير الذي يكاد يكون مجمعاً عليه، والذي لاحظه المعاصرون المتتبعون على أرض الوقائع اليومية، أرض الأزمة السابقة للانفجار.

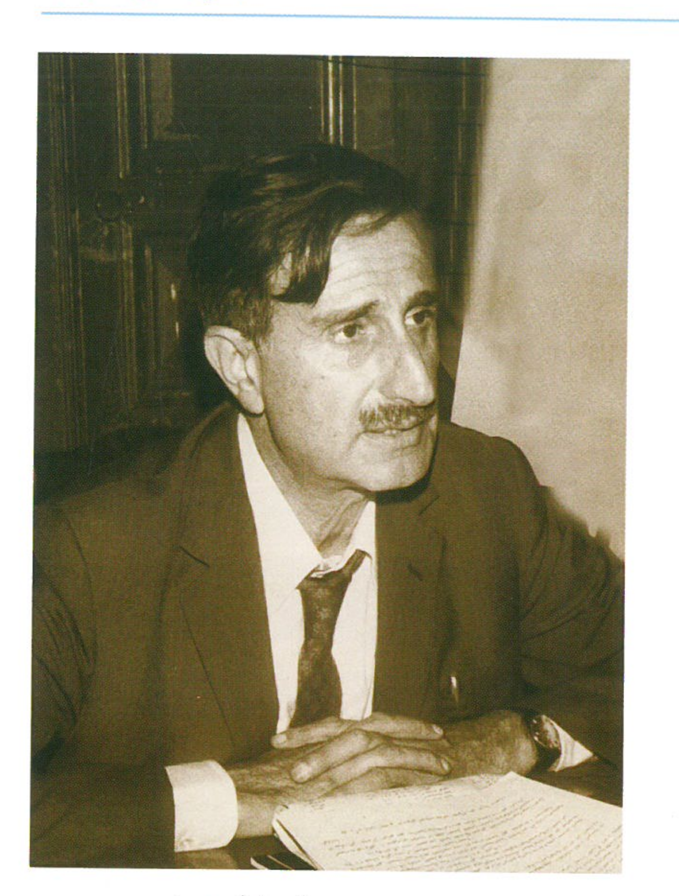
اتّهم القوميون اللبنانيون (العبارة تُقال في حال شمولها جميع القائلين بـ "لبنان الوطن السيد الحر المستقل والنهائي والقائم بذاته من دون نعت آخر"). وغالبيتهم الساحقة من المسيحيين، المسلمين بولائهم المزدوج: ولاء للبنان وولاء للعالم العربي

الإسلامي.

وهناك تطرف لدى بعض القوميين اللبنانيين أبرز هو الآخر نوعاً من الولاء أو الانتماء المزدوج: انتماء للبنان الحاضر طالما أن الصيغة الدستورية والميثاقية مضمونة الجانب وتصب في خانة طمأنة المسيحيين على واقعهم ووجودهم، ومصيرهم؛ وانتماء للبنان مسيحي صغير إذا ما سارت الأمور نحو تهديد هذه الصيغة وهذا الوجود. فكان فؤاد افرام البستاني صريحاً، في هذا الأمر، بقوله: "الحل الوحيد الممكن يقوم على تدويل المسألة اللبنانية والعودة الى صيغة لبنان القديم (الجبل، أو نظام المتصرفية)، والحياد المضمون من قبل الأمم المتحدة" (فؤاد افرام البستاني، "مشكلة لبنان"، الكسليك، ط2، 1978، ص 37).

اختصاراً، يمكن القول إن التيار الرئيسي للقومية العربية كان متطابقاً والشعور الطائفي السني، والتيار الرئيسي للقومية اللبنانية كان متطابقاً والشعور الطائفي الماروني. أما تماثل الطوائف الأخرى مع إحدى هاتين القوميتين – الطائفتين، فكان قليل الوضوح، وكان ينمو أو يضمر وفق الأحداث والتطورات في المنطقة عامة.

الشيعة والدروز، بصورة عامة (أي باستثناء أعضاء الأحزاب العقائدية التي تحتوي أعضاء – عناصر وكوادر – من مختلف الطوائف، بما فيها الموارنة)، شاركوا بطريقة محدودة ابتهاج السنّة بالمشاريع الوحدوية العربية فهم يتمسّكون بلبنان، ولكن دون أن تفرض عليهم قومية لبنانية تبعدهم عن العالم العربي أو العالم الإسلامي. وكذلك اتخذت طوائف الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والأرمن مواقف إيجابية من لبنان "الوطن ذي الخصوصية المسيحية". ولكنها لم تجد، وهي الموجودة أيضاً في دول عربية أخرى، أية فائدة في عزل لبنان أو من العودة به إلى "لبنان



كمال جنبلاط زعيماً وطنياً وعربيا

الصغير". وإضافة إلى ذلك، برزت لدى الروم الأرثوذكس (للتذكير، دائماً باستثناء الحزبيين والعقائديين، أي المقصود المشهد الأهلي والجماهيري العام لأبناء الطائفة) فئات عديدة تفضل "سورية الكبرى" المعروف بها الحزب السوري القومي الاجتماعي، أو القومية العربية على أسس علمانية. وكذلك يشير تكوين أجهزة القيادة في كل الأحزاب والحركات اليسارية في لبنان (وعمادها الأساسي: الحزب الشيوعي، حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب التقدمي الاشتراكي، الحزب السوري القومي الاجتماعي، مع الإشارة إلى أن الحزب الشيوعي عاش مرحلة طويلة من الجدل الداخلي حول ضرورة تركيز الجهد السياسي على لبنان أو على منطقة أكبر منه؛ وكذلك ركّز الحزب التقدمي الاشتراكي دائماً على

التضامن مع العرب، ما أبرز زعيمه كمال جنبلاط زعيماً وطنياً وعربياً. ولكن الأمر بالنسبة إلى هذا الحزب وإلى جنبلاط نفسه، كان يدور قبل كل شيء على الوضع في لبنان وحول السلطة في لبنان؛ أما البعثيون في لبنان فكانوا على حسم في الموضوع: "الوحدة العربية". والسوريون القوميون "سورية الكبرى".

إيجازاً وخلاصة: إن ما هو أساسي وجوهري في موضوعنا أن النزاعات العقائدية، القومية وسواها، كانت قائمة دائماً، ولكن – وهنا بيت القصيد – دون إمكانية تأثير، إلا في الحدود الدنيا، على السياسة اللبنانية الجارية تاريخياً وتقليدياً. ويشير إلى ذلك هذا الوجود الدائم والطاغي لأكثريات سياسية في كل الطوائف منذ العام 1943، تعترف بالميثاق الوطني، وتبتعد عن التركيز أو التمسّك بمبادئ هذه العقيدة أو القومية أو تلك. فتاريخ لبنان، منذ الاستقلال وحتى الحرب، ينبغي – وقبل كل شيء – أن يُفسر كنزاع بين أفكار الدولة التوفيقية القائمة على التوافق بين الطوائف، ثم، وفي مرتبة ثانية كنزاع مع فكرة لبنان العلماني، المنصهر والمتكامل اجتماعياً.

قضية العلمنة

هذه المرتبة (العلمنة)، الثانية في أهميتها في التطور التاريخي المعاصر للبنان بعد "الطائفية" و"القومية"، تعود إلى محاولة جادة في عهد الانتداب الذي اتخذت سلطته في العام 1936 قراراً من حقّه أن يوفّر إمكانية إنشاء "مجتمع مدني". فقد جاء في المادة 14 من القانون 60 الصادر في 13 آذار 1936: "تنظّم الطوائف الحق العام وتدير بحرية مصالحها ضمن حدود التشريع المدني" (Longrig, H. Stephen, Syria and Lebanon under French Mandate, London, 1958, p.235).

لكن الطوائف الإسلامية احتجّت بشدة، واعتبرت هذه المادة متعارضة وأحكام الإسلام. فعلّق تطبيق هذا القانون بالنسبة إلى الطوائف الإسلامية. ومذاك، وحتى اليوم، لم يوضع قانون مدني للأحوال الشخصية.

علمانيون مستقلون (في هيئات وجمعيات مدنية)، وعلمانيون في الأحزاب اليسارية، وكذلك في اليمين: حزب الكتائب والكتلة الوطنية والوطنيين الأحرار...

أعلن حزب الكتائب، منذ أواسط الستينات أنه يقبل بدولة علمانية شرط علمنة المجتمع، أي تهيئة الأوضاع القانونية لتكامل لا يكون فقط من جانب واحد (الجانب المسيحي).

أحزاب اليسار، إزاء مطلبها بتحقيق العلمنة، كانت ضعيفة. أما موقف الكتائب فقد فُسّر على أنه لا يعدو كونه مناورة ومحض تكتيك، ذلك أنه يعرف سلفاً بأن العلمنة غير مقبولة من المسلمين. وبذلك يبقى الحفاظ على الوضع الراهن قائماً بالنسبة إلى تقاسم السلطة بين الطوائف، ويمكن بالتالي تبرير استمراريته. والحقيقة أن هذا التفسير (مناورة الكتائب) قد يكون صائباً بالنسبة إلى حزب الكتائب، أو بصورة أدق بالنسبة إلى بعض سياسي الحزب، ولكنه لا يمكن أن يجد له أي وجه حق بالنسبة إلى المسيحيين، ذلك أنهم، وبحكم معتقداتهم الدينية نفسها، وتاريخهم، وتعليمهم وثقافتهم... مندرجين، وبصورة طبيعية، في خانة القبول بالعلمنة، وقد أثبتت ذلك تحقيقات كثيرة.

بيان الحزب التقدمي الاشتراكي، الصادر في أيار 1976 (وكانت كارثة الحرب في أوجها)، أعطى زخماً كبيراً لقضية العلمنة، توصيفاً وعلاجاً: "... إن الطائفية حالت دون بناء هوية موحّدة في لبنان، وبسببها نشأت هويتان مع وضعين طائفيين (...) تحاول العلمنة إلغاء الطائفية التي هي سبب التمزّق والانقسام

المجتمعي القائم في لبنان. العلمانية ستحاول القضاء على هذا الارتباط المزدوج، أي الانتماء إلى الطائفة أولاً، ثم الانتماء إلى الأمة ثانياً، وخلق إمكانية لإقامة رابط مشترك، وهو الارتباط بالأمة فقط (...) وبما أن العلمانية هي نقيض الطائفية التي هي أهم الخصائص الاجتماعية في لبنان، فهي ملزمة بأن تقيم مكانها مفهوماً سياسياً ومجتمعياً جديداً للقومية العربية يصبو الى ما يلي:

أ) ابعاد الطابع الطائفي والشعوري عن العروبة، والذي أضفي عليها عبر الشارع الإسلامي والطروحات القومية الرومنسية كالبعث والناصرية.

ب) إبعاد عقدة الخوف من نفوس المسيحيين، لأن المفهوم الجديد للعروبة سيصبح الرابط القومي والثقافي الذي يتجاوب مع الحاجات الاقتصادية والسياسية للمجتمع اللبناني.

ج) تمهيد الطريق لاحقاً للبنان، كي يصبح جزءاً من الدولة العربية المتحدة التي ينبغي أن تقوم على أسس الديمقراطية والعلمانية (..). العلمانية ليست فقط مجموعة من القوانين، ولا تهدف إلى إلغاء النظام الطائفي وإلغاء الطائفية في الوظائف الحكومية، وإقرار الزواج المدني... فحسب، بل هي أيضاً إعادة بوتقة ثقافة المجتمع وبنائها على ثقافة العقل والعلم...".

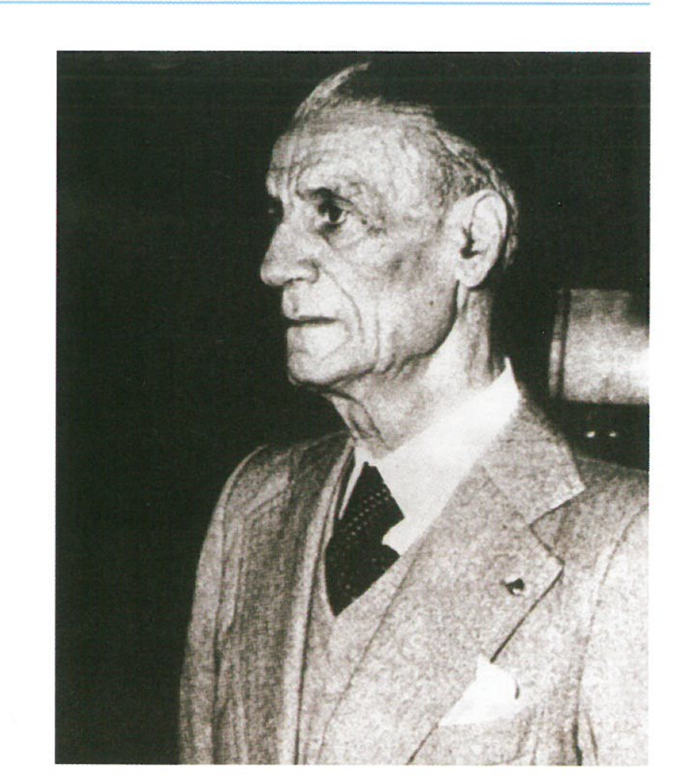
أعلن اليسار، كما في السابق ، موافقته وتأييده لهذا البيان، وكذلك أكثر الأحزاب المسيحية، كما تبين أن فكرة العلمنة يمكن أن يقبلها المسلمون الذين لا ينتمون إلى الأحزاب اليسارية. فاتحاد طلبة جمعية المقاصد الإسلامية آنذاك أعلن قبوله لمفهوم العلمنة الشاملة، بما في ذلك قبول قانون مدني للأحوال الشخصية، وذلك في آذار 1976، أي قبل صدور بيان الحزب التقدمي الاشتراكي.

لكن هذا ما أثار غضب رجال الدين السنّة والشيعة. فأصدر مجلس العلماء بياناً بالغ الأهمية برزت فيه بوضوح إشارات الخوف من تنامي ديناميكية اليسار والعلمنة، وتالياً زوال، برأيهم، الهوية الإسلامية (وسائل الإعلام، في 25 آذار 1976):

لا يعارض مجلس العلماء إطلاقاً "مطالب القيادات المارونية والدرزية إذا أرادوا علمنة قانون الأحوال الشخصية لطوائفهم، إذا بقي هذا المطلب مقتصراً على ذلك، ولكن المجلس يعارض تطبيق العلمنة على الجميع (...) لا مكان للعلمنة في حياة المسلم، إما أن يقوم المسلم دون العلمانية، أو العلمانية دون الإسلام...".

وطالب مجلس العلماء اتحاد طلبة جمعية المقاصد "التمسّك بالإسلام والابتعاد عن أي مبدأ أو اتجاه آخر"، وحذّر كل المرشحين لانتخابات رئاسة الجمهورية من التزامهم بالعلمنة، وأبلغهم بأن المسلمين "الذين ينتمون إلى حزب واحد، هو حزب الله (قبل سنوات من قيام الحزب المعرف بهذا الاسم "حزب الله")، سيحافظون على قوانين دينهم بكل الوسائل". وفي هجوم معاكس، طالب المجلس، بمنع الاعتراف بالزواج المدني الذي يعقد في الخارج (وكانت مثل عقود الزواج هذه متنامية، وغالبيتها الساحقة عقدت بين مسيحيين ومسلمات ومسلمين ومسيحيات).

ودخلت "الوساطة الفلسطينية" على خط قضية ومشكلة العلمنة، وتركّزت على تسوية تناولت "العلمنة السياسية" التي استهدفت إلغاء نظام النسبة الطائفية في الدولة وفي الوظائف العامة. أما المطالبة بتطبيق العلمنة في مجالات أخرى فقد وتركّت جانباً، "بصورة مؤقتة" حسب تفسير اليسار، و"بصورة مبدئية" حسب تفسير الجانب الإسلامي.



بيار الجميّل: لا بديل عن العلمنة

وكانت كلمة الرئيس السوري حافظ الأسد في الموضوع إياه، في خطابه الشهير يوم 20 تموز 1976، حيث اكتفى بالإشارة إلى صعوبة القضية وتعقيدها والخلاف اللبناني العميق بشأنها. فقال إنه ناقشها مع بيار الجميّل وكمال جنبلاط وموسى الصدر وبعض رؤساء الحكومات ورؤساء المجلس النيابي. وكانت النتيجة ان الصدر ورؤساء الحكومات والمجلس النيابي رفضوا، جميعاً، العلمنة لأنها تمسّ جوهر الإسلام، "فالمسلمون في لبنان هم الذين لا يريدون أية علمنة، وليس العكس...". ومما قاله الأسد إن بيار الجميّل أكد له بأنه لا يقبل "بأي بديل عن العلمنة"، وانه يصرّ ويتمسّك بدولة علمانية في لبنان، وأن كمال جنبلاط يتمسّك أيضاً بالعلمنة.

إفتراضات والمسؤولية

الافتراضات غير ممكنة في التاريخ. فمقولة "لنفترض..." لا تنفع إلا في حدود التفكير النظري، وكتابة، على سبيل المثال، سيناريو لحظة معينة. فلا يمكن تأكيد أو نفي أن اللبنانيين كانوا سيطلقون النار على بعضهم بعضاً لو لم يكن هناك هذا الوجود الفلسطيني الضخم الذي استدعت قضيته تدخلات اقليمية ودولية بسبب مصالحها المتشابكة.

إن ما يمكن قوله، موضوعياً، إنه في العام 1975، عام انطلاقة الحرب، كانت الطبقة الحاكمة والنخبة السياسية اللبنانية أقل تمزقاً مما كانت عليه في العام 1958 (ثورة 1958)، أقلّه في ما يتعلق بمسائل السياسة الداخلية. كما إن ما يمكن قوله وتأكيده أن نقاط الاتفاق بين اللبنانيين كانت أقوى وأرسخ من نقاط الخلاف حتى في عزّ أيام الحرب: استعداد دائم للتسامح والعيش المشترك (راجع ما ورد أعلاه تحت عنوان: "2- معالم في رفض الحرب والتمسّك بالعيش المشترك").

فمسألة "لبناني يطلق النار على لبناني مع عدم وجود العنصر الفلسطيني" مسألة مختلفة تماماً، دون ريب، عن مسألة "لبناني يطلق النار على لبناني بوجود العنصر الفلسطيني".

وأكثر من ذلك، فإن الأمر الحاسم في عسكرة النزاع اللبناني وتحويله إلى حرب لبنانية أهلية، إنما يعود إلى وجود قوة مسلحة في البلاد إلى جانب الدولة، وهي قوة الفلسطينيين الذين سارعوا إلى تسليح حلفائهم تجنباً لمصير مشابه للمصير الذي لقوه في الأردن.

وهنا، وفي ضوء ما حصل في الأردن (التجربة أو الامتحان الأردني)، ناقش اللبنانيون، افتراضياً أيضاً، الفكرة التالية: في الأردن، لم تحصل أية خلافات تقليدية بين المسيحيين والمسلمين، بل كانت هناك سلطة مركزية قوية، ومع ذلك حصلت حرب دموية وفازت بها السلطة. فهل كان بإمكان نظام لبناني مركزي قوي ومقبول في لبنان (النظام الشهابي على

سبيل المثال) الحؤول دون قيام حرب لبنانية - فلسطينية أو مسيحية - فلسطينية كما ظهرت في سنتيها الأوليين؟ أو في حال اندلاعها هل كان بإمكان مثل هذا النظام كسب هذه الحرب، أي أن تكسبها السلطة والدولة؟ واستتبع هذه التساؤلات تساؤل آخر، فيه منطق قوي يستند إلى واقع لاحق متمثل بـ "حرب المخيمات"، ويقول: لو لم يقاوم المسيحيون الفلسطينيين لثار ضد هؤلاء الشيعة الأكثر تضرراً من نشاطهم !؟.

تساؤلات وافتراضات غير جائزة في تأريخ الوقائع، ولكنها تجوز لأخذ العبرة، وللإشارة، ولو من بعيد، إلى أهمية العوامل الخارجية في جعل لبنان ساحة حرب تضعف الفلسطينيين (القضية الفلسطينية) واللبنانيين (تجربة حريات وديمقراطية غير مرغوب بها).

ولا تزال تدخل أيضاً في خانة "وجهات النظر" و"التساؤلات" وإلى حد كبير "الافتراضات" مسألة "المسؤولية الذاتية"، مسؤولية "الأفرقاء اللبنانيين"، مسؤولية القيادات اللبنانية عن هذه الحرب.

لكن ثمة وقائع تثبت أن جميع هؤلاء الأفرقاء يتوزّعون المسؤولية في تفجير الحرب والانزلاق فيها. والخطوط العريضة لهذه المسؤولية المباشرة (المسؤولية غير المباشرة كامنة في مجمل أداء الحكم منذ الاستقلال) أن الشيخ بيار الجميّل وحزبه (الكتائب) ركّزا على إثارة الجيش اللبناني لضرب المقاومة الفلسطينية، في وقت أن تاريخهما - الجميّل والكتائب - حفل بمعارضة كل مطلب كان من شأنه تقوية الجيش انصهاراً وعقيدة وطنية وتسليحاً، بحجة أن "قوة لبنان في ضعفه" (العبارة الشهيرة التي كان يطلقها الشيخ بيار الجميّل)، الأمر الذي أثار مخاوف كبيرة لدى الأطراف الآخرين من رغبة مارونية جامحة في إبقاء الجيش مجرّد أداة مسلّحة لحراسة مصالح نظام، الطرف الأكثر استفادة منه هم الموارنة. أما المسؤولية المباشرة للفريقين الآخرين: كمال جنبلاط والحركة الوطنية (اليسار)، والزعماء المسلمين التقليديين، فقد تمثّلت باعتمادهما الهائل على عنصر غير لبناني، أي على الفلسطينيين (ويبقى عنصراً غير لبناني . بحكم الأمور وطبيعة الأشياء، مهما كان أخوياً ومهما كان حاملاً لقضية مقدسة)، مدخلين إياه في كل شاردة وواردة وكل صغيرة وكبيرة في شأن الخلاف اللبناني الداخلي، وأكثر من ذلك في تغطيتهما لممارساته اليومية على الأراضي اللبنانية التي لم تخلُ من أعمال وتجاوزات أضرّت كثيراً بالاقتصاد، وانتهكت السيادة الوطنية واعتدت على كرامة اللبنانيين.

فكمال جنبلاط وحلفاؤه وجدوا مساعدة المنظمات الفلسطينية لهم فرصة ذهبية للاستيلاء على الحكم، والزعماء المسلمون تمكّنوا من فرض مطلبهم بعدم استخدام الجيش، وحاولوا استخدام الصراع لمصلحتهم ولبلوغ مطلبهم في تعديلات دستورية تؤمن توزيعاً جديداً للسلطة.

وفي خضّم شحن النفوس، وتدفّق الأسلحة، وتزايد العنصر الفلسطيني قوة وأهمية ، والتدخلات الإقليمية والدولية.... وجدت الأصوات والأوساط والهيئات والحركات المعتدلة (البطريركية المارونية، ريمون إده، موسى الصدر...) نفسها عاجزة عن إيقاف الانزلاق نحو النزاع القاتل.

العوامل الخارجية (سورية وحدها انتصرت)

يستطيع القارئ أن يقع على بعض تفاصيل هذه العوامل، الاسرائيلية والسورية والعربية الأميركية والأوروبية وسواها، التي دفعت أو شجّعت على انزلاق اللبنانيين والفلسطينيين نحو المواجهة، في كتاب



جندي سوري في بيروت

سابق، وتحديداً منذ بدأ الإنزلاق المباشر نحو الحرب في أواخر عهد الرئيس شارل حلو حتى انفجارها في العام 1975.

لقد زجّ لبنان في وسط عاصفة سياسة الشرق الأوسط مع بداية المحاولات الأميركية لتسوية المشكلة الفلسطينية (أواسط ستينات القرن العشرين)، في البداية دون منظمة التحرير الفلسطينية، ثم دون سورية، وكذلك دون مشاركة الاتحاد السوفياتي الذي كان يعتبر داعماً وحامياً للمنظمة ولسورية. لذلك بذلت المنظمة وسورية جهودهما لإفشال هذه المحاولة عبر تعبيرات، انطلاقاً من لبنان (حيث المنظمة وقوتها)، مؤداها أن لا إمكانية لتسوية نزاع الشرق الأوسط بدونهما.

ونجحت المنظمة وسورية في ذلك. ولكن سرعان ما أصبح هذا النجاح، ما إن اشتعلت الحرب، وقفاً على سورية التي تمكّنت من الاحتفاظ بنفوذ حاسم وبالسيطرة على الأحداث في لبنان. ولم يعد الفلسطينيون، بعد ذلك، يلعبون سوى دور دفاعي حتى 1982، ودور موقوف على الجنوب بعد ذلك. فبرزت سورية وحدها متمكنة من السيطرة التامة على مجريات الأمور في لبنان، حتى وإن ظلت هذه السيطرة، على شيء من التضعضع في عمق المنطقة المسيحية في وسط البلاد حتى 1990.

مسارات هذه السيطرة، بحركيتها السياسية والعسكرية وبكواليسها خاصة لجهة العلاقات السورية - الأميركية (حافظ الأسد - هنري كسينجر)، ينظر إليها خصوم سورية، من لبنانيين وسواهم، من خلال نظرية "المؤامرة"، العبارة التي تثير، دون شك، سورية ولا تجد أي احتمال لتصديقها. فسورية، دون أدنى ريب، لديها مصالح بعيدة الأمد، تعمل قيادتها على تحقيقها بكل عزم وإصرار، فهي تمارس، حسب ما جاء على لسان الرئيس حافظ الأسد، في اتجاه كل الدول العربية، "سياستها القومية". فهدف النفوذ السوري في لبنان يدخل في هذا الإطار، مثلما يدخل فيه أيضاً رغبة سورية في السيطرة على الحركة الفلسطينية. وفضلاً عن ذلك هناك مصالح دفاعية أساسية لسورية في لبنان، التي ترى إليه "خاصرتها الضعيفة" في أية مجابهة عسكرية محتملة مع اسرائيل.

لقد أعطت المجابهة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير، عام 1968، سورية فرصة لممارسة دور الحكم ولفرض نفوذها على فرقي النزاع، وتمكّنت من ممارسة هذا الدور على أفضل وجه والتمسّك به. فمنعت كل فريق من إحراز أي نصر على الآخر: دعمت الفلسطينيين عندما هدّدهم الجيش اللبناني في 1969 و1973.



الرئيسان سركيس والاسد ...« والنوايا السورية»

وأسرعت لنجدة المسيحيين عام 1976 وإنقاذهم من هزيمة محققة على يد المقاومة الفلسطينية والقوات المشتركة وكمال جنبلاط...

كريم بقرادوني (عضو قيادة القوات اللبنانية، والمستشار السياسي للرئيس الياس سركيس)، في كتابه "السلام المفقود" (La Paix Manquée)، يتحدث عن "تلك النوايا السورية"، وعلى لسان الرئيس سركيس نفسه في أكثر الأحيان. ويبدأ بالمقارنة بين ما كان يريده عبد الناصر من الرئيس فؤاد شهاب ولبنان، وبين سورية وما تريده من الرئيس سركيس ولبنان.

اعتقد الرئيس سركيس، عند تسلّمه سدة الرئاسة، بنوايا القيادة السورية الهادفة إلى مساعدة الدولة اللبنانية لبناء توازن سياسي جديد فيه ولردع الفلسطينيين ولكنه سرعان ما بدأ يشكّك بنوايا سورية. وقال لمستشاره (كريم بقرادوني)، في 1976، أي بعد فترة قصيرة من تسلّمه الحكم: "... أراد جمال عبد الناصر من لبنان أن يلتزم ويؤيد سياسة مصر الخارجية فقط، والرئيس فؤاد شهاب أراد أن يقرّر وحده سياسة بلاده الداخلية فكان هناك مجال لاتفاق متوازن. فقد اتبع فؤاد شهاب خط عبد الناصر في السياسة الخارجية، كما دعم عبد الناصر سياسة فؤاد شهاب الداخلية". (**La Paix Manquée P.21**).

وازدادت شكوك الرئيس سركيس بدءاً من العام 1978: ومن أقواله: "سورية... لا تفهم لبنان. ولن تفهمه، حتى وإن بقيت قواتها مائة سنة هنا. يريد السوريون تطبيق أساليبهم هنا.. ويعتقدون بأن على الرئيس اللبناني أن

يحكم البلد حسب طريقتهم" (**op. cit., p.146**).

وفي 1979، حمل كلام نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، الذي وجّهه للرئيس سركيس، تهديداً واضحاً وإفصاحاً صريحاً عن "تلك النوايا": "... إهدأ يا فخامة الرئيس، سوف لن نقصف بيروت بعد الآن. سنستخدم وسائل أخرى ونضرب في مكان آخر.. الضربات على الرأس ليست وحدها مميتة. في المستقبل سندفع عشرين ألفاً من الفلسطينيين لمحاربة عشرين ألفاً من القوات اللبنانية"(**op. cit., p.191**). وفي الواقع، لم تكن القيادة السورية تستخدم جيشها النظامي فقط بل أيضاً المجموعات المناصرة لها، لترويض خصمها في لبنان.

"السياسة السورية" في لبنان، بحسب كتابات المناصرين للدور السوري، المندرج، في رأيهم، في إطار استراتيجيتها القومية المواجهة لإسرائيل ، سواء على صعيد المسار السلمي في الشرق الأوسط كسباً لأكبر قدر من الحقوق العربية، أو على صعيد احتمال العودة إلى المواجهة العسكرية معها في حال فشل هذا المسار.

"النوايا السورية" في لبنان، بحسب كتابات خصوم الدور السوري، تهدف، في رأيهم، للسيطرة على لبنان. من الأعمال الكتابية التي تنحو في هذا الاتجاه، برز (حزيران 2001) كتاب روجيه عزام "لبنان: الحقيقة، الجريمة والتحدي - دهاليز الحرب اللبنانية"، الذي عرض أهم محتوياته (من باريس، ونشرت العرض "النهار"، **14 حزيران 2001**) الصحافي بيار عطا اللّه: فيه أن المؤلف جمع معلوماته من موقعه السابق في مجلس قيادة حركة "التنظيم" التي كانت قريبة جداً من المكتب الثاني (المخابرات) في الجيش اللبناني، وأن منطق الحرب "انطلق من قرار اتخذه مسؤولان سياسيان كبيران هما الرئيس السوري حافظ الأسد ووزير خارجية



تقي الدين الصلح

أميركا هنري كيسنجر، وكل لأهدافه الخاصة: فقد أراد الوزير الأميركي ضبط الوضع الفلسطيني والسيطرة عليه فيما أراد الرئيس السوري وضع اليد على الورقة الفلسطينية ولبنان معاً تنفيذاً لأحلام سورية قديمة، وكان أن اختار الأميركيون والسوريون معاً افتعال حرب داخلية طائفية تبرّر وضع اليد على لبنان والقضاء على الحضور الفلسطيني فيه. وهذا ما كان". وفي الكتاب أيضاً، وفق العرض الذي قدّمه عطا اللّه أن المؤلف (روجيه عزام) يتحدى وجود أي أثر لطلب بدخول الجيش السوري صدر عن الرئيس فرنجية أو أي من أعضاء الجبهة اللبنانية آنذاك: فهذا "الادعاء من نسج خيال الدعاية السورية وعبد الحليم خدّام

تحديداً (...) والأصح أن يقال إن التنسيق المكثّف مع الاسرائيليين بواسطة ملك الأردن هو ما أدخلهم إلى لبنان. وهذا ما كشفه السفير الاسرائيلي، رافائيل جدعون، لاحقاً، والذي نقل رسائل ووثائق خطية بين الطرفين قادها إيغال آلون باسم اسرائيل وكيسنجر باسم واشنطن من أجل الاتفاق على الخطوط الحمراء".

الأسباب اختصاراً وموضوعية وفي شهادة للتاريخ على لسان سياسي لبناني وطني معتدل ومثقف. تقي الدين الصلح

تيودور هانف، الباحث الألماني، الذي أمضى سنوات عديدة في لبنان – ضمن سنوات الحرب – على رأس فريق من المساعدين، والذي وفّر له أكاديميون واختصاصيون لبنانيون معروفون (بطرس لبكي، انطوان مسرّة وسليم نصر) الكثير من المعلومات والتوجيهات، خصّص في كتابه: "لبنان تعايش في زمن الحرب، من انهيار دولة إلى إنبعاث أمة" (نقله عن الألمانية موريس صليبا، وأصدره مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، ط 1993). فصلاً كاملاً عن أسباب الحرب من صفحة 477 إلى صفحة 525 بعنوان "الثعالب والذئاب، النزاع اللبناني في تصورات السياسيين وزعماء الميليشيات". وهذا الفصل كناية عن ثبت أو لائحة طويلة بأجوبة السياسيين وزعماء الميليشيات حصل عليها رداً على سؤاله لهم عن تصوراتهم أسباب الحرب .

أجوبة السياسيين، من تقليديين مسيحيين ومسلمين، أو محدثين، إصلاحيين (مثل ريمون إده وفؤاد بطرس)، وكذلك أجوبة زعماء الميليشيات، وإن جاءت على بعض اختلاف في تغليب سبب على آخر، أجمعت على أن المشاكل الداخلية سمحت بوقوع الحرب وسهّلت اندلاع شرارتها، ولكنها اعتبرت بمجملها



فؤاد بطرس

الأسباب غير اللبنانية (الفلسطينية، السورية، الأميركية، الاسرائيلية....) بأنها الأهم والأقوى، لا بل ذهب معظمها مذهب اعتبار أن هذه الحرب ما كانت لتندلع لولا الأسباب غير اللبنانية.

النموذجي في هذه الرود كان رد رئيس حكومة سابق هو تقي الدين الصلح، أحد أركان هذه الأرومة الصلحية اللبنانية (رياض، كاظم، خلدون، علياء، منح، رغيد....) التي امتهنت "وظيفة الصلح الوطني اللبناني" بعمق فكر سياسي وصدق ممارسة. وننقل ما جاء فيه: (461 - 462).

"العناصر الداخلية هي من جهة الشعور بالخوف لدى المسيحيين، ومن جهة أخرى الشعور باللامساواة لدى المسلمين. وقد أسهمت مثل هذه المشاعر في لبنان إلى تحويله إلى ساحة صراع للآخرين. في مطلق الأحوال، لقد عشنا سوية في لبنان بصورة جيدة. من



فلسطينيون واسلاك شائكة

المؤكد أن أموراً كثيرة لم تكن سليمة. كانت لدينا مشاكل اجتماعية، كما في الدول الأخرى. ومن المؤكد أيضاً أن إداراتنا لم تكن في وضع يؤهلها لممارسة كل واجباتها. وليس هناك من سر. فالتساوي كان موجوداً. التوترات الاجتماعية والفساد لا يفسّران وحدهما جوهر النزاع. ولكن جرى استغلالهما. وكذلك استغلت أيضاً الخصائص التي تتميز بها حريتنا ومستوانا المعيشي، والتقدم الذي أحرزناه. كل إنسان كان يستطيع المجيء إلى أرضنا. اقتصادنا جذب عدداً كبيراً من العمّال من البلدان المجاورة. ومفكّرون كثيرون جاؤوا إلى هنا أيضاً، لأنه لم يكن يسمح لهم في بلادهم، لا بالكتابة ولا أيضاً بالقراءة. فقد اضطر لبنان إلى دفع ثمن أخطائه وحسناته غالياً.

والعنصر الفلسطيني كان هاماً جداً في عام 1948، كان يعيش 6 آلاف لاجىء هنا. وعند اندلاع الحرب أصبح عددهم يتراوح بين 400 و 600 ألف. ولا أحد يعرف ذلك بدقة. هناك من يتحدث عن نصف مليون فلسطيني. بعد مجازر عمّان عام 1970، ارتفع عددهم هنا بطريقة مأساوية. آنذاك غادروا الأردن وجاؤوا إلى البلد الأكثر جمالاً وحرية، أي لبنان. هناك حكومات عديدة استاءت كثيراً من هذه الحرية، لأن الإنسان يستطيع هنا أن يتحدث ويكتب عما يحصل في تلك البلدان، الأمر الذي لا يسمح به فيها. ولكن بالنسبة إلى الفلسطينيين لم يكن الأمر يتعلق فقط بالزيادة العددية والحرية التي يتمتعون بها، بل أيضاً بالتغيير النوعي والشامل للشعب الفلسطيني.. ففي مخيّمات اللاجئين حصلت ثورة نوعية. في السابق كانوا فقراء يعملون بأجور زهيدة، وكان بإمكان عنصرين في قوى الأمن الداخلي مراقبة 15 ألفاً أو 20 ألفاً من اللاجئين. فالخوف أدّى إلى القهر والاستغلال. ولكن

اليوم تمكّن الفلسطينيون من إعادة اكتشاف شخصيتهم. فهم يفتخرون. وأصبحوا أحراراً. ولكنهم تسلحوا أيضاً. الأجانب، وبالأخص الأجانب المسلحون الذين تمتّعوا بحريات معينة، حتى عبر الحدود. الأجانب الذين لا يظهرون أي احترام للقانون. لا بد من أن يدخلوا في نزاع مع سكان البلد. من المؤكّد أن الفلسطينيين هم إخوتنا. ولكن بين الأخوة أيضاً يؤدي مثل هذا التصرّف إلى نزاعات.

أخيراً. ما الذي أشعل مثل هذا النزاع؟ هل المشاكل بين اللبنانيين أنفسهم. أو بين الفلسطينيين واللبنانيين أنفسهم. أو بين الفلسطينيين واللبنانيين؟

أنا مقتنع بأن اللبنانيين كانوا يستطيعون حل مشاكلهم دون اللجوء إلى السلاح. كان بالإمكان حصول مشاكل طبيعية اقتصادية واجتماعية. لكن دون أن يؤدي الى حرب اطلاقاً. فدون الوجود الفلسطيني لما اندلعت الحرب. ولكن المشكلات الداخلية اللبنانية خلقت أجواء كانت ملائمة لنشوب الحرب.

الشعور بالخوف لدى المسيحيين يكمن في أن المسلمين يولدون كثيراً. ويفعلون ذلك لأن المناطق الإسلامية في البلاد هي المناطق المتخلفة. وفي مثل هذه المناطق يتكاثر في العالم كله عدد الولادات الميزان الديموغرافي كان سيتغيّر حتى دون الفلسطينيين الجميع هنا يخافون من التعداد السكاني لقد فضّلنا التغاضي عن الواقع الديموغرافي وتناسيه.

إن المجتمع المسيحي هو تقريباً في كل الميادين أكثر تقدماً من المجتمع الإسلامي. رغم ما أحرزه المسلمون من تقدّم أيضاً والسبب الرئيسي في ذلك هو أن المسلمين انفتحوا على الحضارة الغربية ببطء أكثر من المسيحيين... فعندما يتشكى بعض المسلمين من المسيحيين ويتهمونهم بأنهم اغتنوا على عاتق المسلمين واستغلالهم لهم. أعتبر ذلك خطأ. المسيحيون بدأوا عملية ترقيهم. حتى في عهد الأتراك. وذلك بفضل عملهم وجهادهم الذاتي. ولكن المسيحيين اقترفوا حسب رأيي الخطأ لاحقاً. فبعد الاستقلال أهملوا تنمية المناطق الإسلامية. فالرئيس فؤاد شهاب أدرك ذلك. وحاول تنفيذ سياسة إنمائية للمناطق الإسلامية. كان يعلم أن عدم التوازن الإجتماعي يسمح بتعريض لبنان للخطر».

الجمهــورية الثالــثة
جمهورية الطائف
(2001-1990)

(الجمهورية الأولى من 1926 إلى1943 ، الثانية من 1943 إلى 1989)

عهد الياس الهراوي
(1989 -1998)

الأمن وتوحيد العاصمة أول أعمال الحكومة

(بدأ عهد الرئيس الياس الهراوي مع انتخابه في 22 تشرين الثاني 1989، ولكنه استمرّ "عهداً جزئياً"، إذا صحّ التعبير، لوجود حالة تمرّد العماد ميشال عون حتى إقصائه في 13تشرين الأول 1990. راجع، بصدد أحداث هذه الشهور الـ 11العناوين الفرعية المرقمة من **71** إلى **100** تحت العنوان الأساسي "أحداث **1988-1990**").

الحكومة هي حكومة الرئيس سليم الحص التي صدرت مراسيم تشكيلها بعد ساعات من أداء الهراوي القسَم أمام مجلس النواب. وفي اليوم التالي لإنهاء حالة تمرّد العماد عون، عكفت الحكومة على معالجة الحالة الأمنية مركّزة على نقطتين أساسيتين: وضع الميليشيات وتوحيد العاصمة (بيروت الكبرى).

قبل 13تشرين الأول (1990)، كانت وحدات الجيش اللبناني الخاضعة لقيادة العماد لحود من حوالى 6 آلاف جندي. وبعد انضمام معظم الوحدات التي كانت خاضعة سابقاً للعماد عون إليها، تضاعف عدد أفراد الجيش اللبناني الشرعي سريعاً، ولم يكن لهم، بصورة عامة، أي تعاطف مع الميليشيات كافة. فسرعان ما أصبح، ووفق خطة وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء، جيشاً مندمجاً ومحفزاً كفاية لتنفيذ الأوامر التي تعطى



الياس الهراوي

له لتحرير بيروت من الميليشيات.

قبل إعلان الحكومة عن خطتها الأمنية لبيروت، بدا أن توافقاً تاماً بصددها كان قائماً بين الحكومة وسورية. وفي 17 تشرين الثاني 1990(بعد 35 يوماً

من إنهاء تمرّد عون)، اتخذت وحدات من الجيش اللبناني مراكز لها في نقاط عديدة من العاصمة. وفي اليوم نفسه، طلبت الحكومة من كل الميليشيات سحب عناصرها من بيروت. فسحبت حركة أمل وحداتها إلى الجنوب، والحزب التقدمي الاشتراكي إلى الشوف، وبعد ثلاثة أيام انسحب مقاتلو حزب الله. أما القوات اللبنانية فوضعت شروطاً لانسحابها معلنة عن استعدادها لذلك بعد انسحاب الميليشيات المؤيدة لسورية من منطقة المتن (جماعة ايلي حبيقة التي كانت تتحرك بزخم تحت يافطة "حزب الوعد" ومجموعات تابعة للحزب السوري القومي الاجتماعي)، وبعد إعادة مكاتب وبيوت حزب الكتائب إليه ومرابطة وحدات من الجيش في الأشرفية غير الوحدات التي كانت سابقاً تحت إمرة العماد عون. وأبدت الحكومة تفهّماً ومرونة إزاء هذه الشروط، فأعادت إلى حزب الكتائب معظم مقرّاته ("بيوت الكتائب")، وأرسلت إلى الأشرفية وحدات من ثكنة صربا التي بقيت على الحياد أثناء المعارك بين عون والقوات. وفي 23 تشرين الثاني 1990، بدأت هذه القوات بالانسحاب من بيروت في عراضة قوة لم تستطع طمس مشاعر الإرباك والخوف من المنتظر. وانتهى انسحابها الاستعراضي في 3 كانون الأول 1990. ولكنها أبقت على نحو 300 مقاتل من عناصرها في مقرها الرئيسي في الكرنتينا والمرفأ.

وفي اليوم التالي (4 كانون الأول 1990)، بدأت وحدات الجيش بإزالة الحواجز والدشم عن خطوط التماس. وأعيد توحيد بيروت للمرة الأولى منذ شهر شباط 1984. كما أن هذه المدينة أصبحت، للمرة الأولى، منذ 1975، خالية تقريباً من الميليشيات. وفي 6 كانون الأول، زار الرئيس الهراوي منطقة الأشرفية (كان يقيم في مبنى في محلة سبينس من بيروت الغربية بانتظار



الامل بوطن جديد

انتهاء أعمال ترميم وتأهيل قصر بعبدا الرئاسي).

واستطاعت الحكومة إحراز نجاحات أخرى. فبعد جهود ووساطات بذلتها الحكومتان السورية والايرانية، انسحبت ميليشيات حركة أمل وحزب الله من إقليم التفاح حيث كانت وقعت معارك طاحنة بينهما. وكذلك قام خمسة ضباط لجأوا مع العماد عون إلى السفارة الفرنسية بوضع أنفسهم بتصرف قائد الجيش العماد إميل لحود. وفي 15 كانون الأول 1990، زار بيروت، لأول مرة منذ سنوات طويلة، رئيس دولة عربية، هو الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، الذي وعد بتقديم مساعدات وأسلحة لدعم بناء الجيش اللبناني.

خلافات الهراوي - الحص

كان الرئيس سليم الحص دائم التمسّك بتفضيله لحكومات من تكنوقراط ذوي كفاءة عالية على حكومات موسّعة من السياسيين. في حين أن الرئيس الياس الهراوي، وهو سياسي من المدرسة التقليدية في السياسة اللبنانية، لم يوافقه هذا الرأي. وبينما



الرئيس سليم الحص

تمسّك الحص بصلاحيات رئيس الحكومة وفقاً للدستور الجديد (دستور الطائف). تصرّف الهراوي من منطلق روحية صلاحيات رئيس الجمهورية التي كانت له قبل الطائف، ما أدّى سريعاً إلى توتّر في العلاقات بين الرجلين. والهراوي، في موقفه هذا، استند إلى دعم سوري قوي تأمّن له تقديراً لخياره الواضح والهادف إلى تعاون وثيق مفتوح مع سورية. وهذا الوضع بالذات: خلافات الهراوي والحص والدعم السوري للهراوي على حساب صلاحيات رئيس الحكومة المنصوص عليها في الطائف، اعتبر الخطوة الأولى والمبكرة في مسار "انهيار" دستور الجمهورية الثالثة والواقع الدستوري بصورة بارزة.

أحد وزراء حكومة الحص، ألبير منصور، وزير الدفاع، انبرى للحديث عن "مؤامرة" تعرّض لها الحص، وتالياً دستور الطائف (في كتابه: "الانقلاب على الطائف"، ص 913-139):



الرئيس عمر كرامي

"... لم يعد الرئيس الهراوي يفوّت فرصة واحدة تسنح دون أن يثير وينتقد تململ الرئيس الحص من رحلات فخامته المنفردة إلى دمشق ومقابلته المسؤولين السوريين. كما أخذ ينسب إليه التردّد في اتخاذ القرارات مستفيداً من تردّده في الموافقة على قرار العملية العسكرية في 13 تشرين الأول ليتخذ منه ذريعة تعميم وتهجّم (..) وتضاف رغبة الرئيس بتوزير الأقربين واستلحاق الاستفادة من السنوات المتبقية مما يُسمّى بالعهد...".

حكومة عمر كرامي (24 كانون الأول 1990 ـ 16 أيار 1992)

"الحكومة الجديدة"، الموضوع الأساسي لزيارات الهراوي دمشق، وكذلك المفاوضات لتشكيلها. وكان واضحاً أثناءها تجاهل، ليس فقط رئيس الحكومة



فارس بويز

سليم الحص، بل أيضاً رئيس مجلس النواب حسين الحسيني (الاستشارات النيابية بحضوره تمّت بشكل صوري). وفي 15كانون الأول 1990، قصد الهراوي دمشق بمفرده، دون الحص والحسيني، وبعد أربعة أيام استقال الحص، وفي اليوم التالي كُلفّ عمر كرامي بتشكيل الحكومة الجديدة التي أعلن عن تأليفها في 24 كانون الأول 1990.

تشكّلت هذه الحكومة من 30 وزيراً، فكانت أوسع حكومة عرفت حتى ذلك الوقت في تاريخ لبنان، وتمثلت فيها كل الأحزاب والاتجاهات السياسية باستثناء حزب الله وحزب الوطنيين الأحرار وأنصار العماد عون والشيوعيين. وتألفت أكثرية أعضاء الحكومة من أنصار عائلات السياسيين التقليديين. ولم يتردّد الهراوي في تعيين صهره فارس بويز وإثنين من الأعيان المرتبطين به تجارياً كوزراء في الحكومة (بويز وزيراً للخارجية).

عيّن فيها زعماء الميليشيات كوزراء دولة (دون حقائب): بري، جنلاط، جعجع، حبيقة، سليمان طوني فرنجية، عبد اللّه الأمين (حزب البعث - الجناح السوري)، وأسعد حردان (الحزب السوري القومي الاجتماعي). وكان عمر كرامي صريحاً بقوله إن مشاركة "أمراء الحرب" في الحكم تعني استعدادهم لحل ميليشياتهم.



"وزير دولة"

انشغل اللبنانيون، وهم يتابعون أخبار تشكيل الحكومة بهذا "التوزير" (وزير دولة) لزعماء الميليشيات، في محاولة للوقوف على "أهمية" المنصب في الحكم، و تاريخه ومفهومه في لبنان. وقد عكست وسائل الإعلام هذا الاهتمام العام، ونشرت ما يعنيه منصب "وزير دولة" وصلاحياته، خارج لبنان (في فرنسا) وفي لبنان.

"استعمل لقب وزير دولة في الجمهورية الثالثة الفرنسية باسم Ministre d´état ثم تحوّل في أواخر عهد الجمهورية الثالثة وفي عهد الجمهورية الرابعة إلى Ministre sans porte feuille، وهو اللقب الأصحّ. أما الغاية في إيجاد هذا الوضع الوزاري الخاص فكانت إرضاء الأحزاب التي كانت قائمة في عهد هاتين الجمهوريتين، والتي كانت تتميّز بتعددها البالغ؛ ولكي تنال الحكومة ثقة البرلمان، كان الملكف تشكيلها يرى نفسه مضطراً إلى إرضاء ممثلي تلك الأحزاب بإيجاد مناصب وزارية من دون حقائب. ووظيفة وزير الدولة كانت ولا تزال في الدول التي تعمد إلى ذلك الاشتراك فقط في حضور جلسات مجلس الوزراء والمشاركة في اتخاذ المقررات السياسية، ما يدل



أسعد حردان

على أن هذا المنصب ليس منصباً إدارياً بالمعنى الذي نصّت عليه المادة 64 من الدستور اللبناني قبل تعديلها في 21 أيلول 1990 والتي كانت تنص على أن "يتولى الوزراء إدارة مصالح الدولة ويناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين كل بما يتعلق بالأمور العائدة إلى إدارته". وعلى هذا فإن كل وزير دولة لا يكلف مهمة خاصة، كانت تقتصر وظيفته على حضور جلسات مجلس الوزراء. ويرى الأستاذ أحمد زين في كتابه "إشكالات دستورية ونيابية"، الجزء الأول، "إن هذا التوزير كانت ولادته الأولى لإحداث شيء من التغطية السياسية للحكومة... وإن مفهوم وزير الدولة تطوّر ابتداءً من حكومة الرئيس تقي الدين الصلح (1973-1974، وكان فيها أربعة وزراء دولة) إذ أصبح على علاقة مباشرة بالتوازنات السياسية والمذهبية والمناطقية في داخل الحكومة..." (الرائد ماجد ماجد، "تاريخ الحكومات اللبنانية"، ص 387).

نقاط تعثّر في طريق الحكومة

في 9 كانون الثاني 1991، عقدت جلسة الثقة، وألقي البيان الوزاري. ورغم الانتقادات العنيفة التي وجّهت إلى ظروف تشكيل الحكومة، فقد جرى التصويت ومنحت الثقة بأكثرية 47 صوتاً وحجبها 3 نواب وغاب عن الجلسة 17 نائباً (عدد النواب حينذاك 67).

تضمّن بيان الحكومة برنامج الطائف بكامله الداعي إلى سيطرة الجيش بأسرع وقت ممكن على المرافىء غير الشرعية، وإرساله إلى الجنوب، وحلّ الميليشيات وإدماج عدد كبير من أفرادها في الجيش وقوى الأمن الداخلي والإدارات الحكومية الأخرى، وتعيين نواب جدد للمقاعد الشاغرة والمستحدثة، وعقد الاتفاقات مع سورية كما تقرّر في الطائف، والعمل على تسهيل عودة المهجّرين إلى ديارهم، وإعادة بناء البلاد.

فور إعلان التشكيلة الحكومية تريّث الوزيران ميشال ساسين وجورج سعادة (رئيس الكتائب) قبول المنصب الوزاري، وقاطعا اجتماعات مجلس الوزراء، ثم عادا عن مقاطعتهما: ساسين ابتداءً من 6 آذار 1991، وسعادة من 20 آذار 1991. أما سمير جعجع فقد اعتذر أصلاً عن الاشتراك وقدّم استقالته التي قبلت في 20 آذار 1991، وعيّن مكانه كوزير دولة أحد كوادر القوات المقربين منه روجيه ديب. وكانت القوات أصلت الحكومة الاحتجاج الأعنف مطالبة بحكومة "أكثر توازناً" لأن الوزراء المسيحيين لا يمثلون القاعدة. وكان من المحتمل، برأي القوات، أن يكون الأمر أسهل إذا ما تمّ تشكيل حكومة أصغر. ولكن هذا المطلب بالذات كان الهراوي يتجنّبه.



ميشال المر

الإمام موسى الصدر

في 11 كانون الثاني 1991، أعلن الوزير جنبلاط استقالته من الحكومة في خطاب ألقاه في المكتبة الوطنية في بعقلين. لكن كرامي رفض استقالته، وعاد جنبلاط عنها في 2 آذار 1991.

في 20 آذار 1991، تعرّض نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع ميشال المر لمحاولة اغتيال بتفجير سيارة مفخخة لدى مرور موكبه في انطلياس (استمرّ ميشال المر يشغل منصب نائب رئيس الحكومة في جميع الحكومات التي تشكّلت حتى أواخر العام 2000. وهذا المنصب اقتضى العرف تخصيصه طائفة الروم الأرثوذكس باستثناء أربع مرات: الأولى، قبيل الاستقلال حيث عيّن مارونياً هو موسى نمّور؛ والثانية في 1946-1947، صبري حماده (شيعي) بسبب انتخاب حبيب أبو شهلا (أرثوذكسي) رئيساً لمجلس النواب؛ والثالثة حين عيّن ناظم عكاري (سني) بسبب تعيين اللواء فؤاد شهاب (ماروني) رئيساً لمجلس الوزراء (1952)؛ والرابعة حيث عيّن كميل شمعون (ماروني) بسبب الظروف التي كانت سائدة في أواخر ولاية رئيس الجمهورية سليمان فرنجية).

وفي مهرجان شعبي حاشد أقيم في النبطية في 31 آب 1991، لمناسبة ذكرى اختفاء الإمام موسى الصدر ورفيقيه، أعلن الوزيران نبيه بري ومحمد عبد الحميد بيضون استقالتهما من الحكومة، وطالبا بـ"موقف من قضية الإمام الصدر يكون واضحاً وصريحاً، وموقف إزاء ليبيا...". لكنهما عادا عن الاستقالة بعد تبنّي مجلس الوزراء (في 18 أيلول 1991) موقفاً أعلن فيه "الحرص على متابعة قضية الإمام موسى الصدر ورفيقيه، والتي تعتبر قضية لبنانية شاملة تعني كل لبنان وهي من القضايا الوطنية الكبرى وتهيب بالمسؤولين الليبيين وبجميع المراجع

القادرة على المساعدة على جلاء هذه القضية".

الحكومة والخطة الأمنية والميليشيات

اعتبرت الحكومة الثلاثينية (حكومة عمر كرامي) أنها "حكومة الوفاق الوطني" المولجة تحقيق التصوّر الذي وضعه أهل الطائف في وفاقهم الوطني للميليشيات وحلها وللخطة الأمنية التي يأتي حل الميليشيات جزءاً منها. وينص تصوّر الطائف على:

"تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

1- الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

2- تعزيز قوى الأمن الداخلي:

أ) فتح باب التطوّع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع إتباعهم لدورات تدريبية دورية منظمة...".

في منتصف كانون الثاني 1991، كلّفت الحكومة الجيش التصدّي في بيروت الكبرى، بقوة وحزم، لكل ما تبقّى من سيطرة الميليشيات فيها، إذ كانت هذه لا تزال تحاول مواصلة سيطرتها على بعض أجزاء المدينة. لكن الحكومة حظّرت أي نوع من حمل السلاح وارتداء اللباس الميليشياوي. كذلك كلّف الجيش البحث عن الأسلحة المخبّأة، ومنع الميليشيات من مراقبة الأشخاص وفرض "الضرائب والخوّات". ومن المظاهرات غير المرخّص لها. فقام الجيش بعدة حملات دهم لعدد كبير من مكاتب الميليشيات، وتفتيشها، وتوقيف المسلحين الذي كانوا يوصفون في التقارير الرسمية بـ"العناصر المسلحة" من دون الإشارة إلى الميليشيا التي ينتمون إليها.

احتجّ قائد القوات اللبنانية سمير جعجع بعنف على الخطة الأمنية وعلى نزع سلاح الميليشيات. فردّ عليه وزير الدفاع، ميشال المر، بأنه في المستقبل لن تبقى أية "جزر" أو "جيوب" خارج سيطرة الجيش. وفي 9 آذار 1991، دخلت قوات من الجيش المقرات الرئيسية للقوات اللبنانية، وحركة أمل، والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب اللّه. كما صادرت أسلحة مخبّأة في بيروت الغربية والشرقية. وفي اليوم التالي تقدمت قوات الجيش نحو مرافىء الميليشيات: الحوض الخامس في مرفأ بيروت، ومرفأ ضبيه، والأوزاعي وخلده. وأُعيد مرفأ بيروت مجدداً أمام الملاحة البحرية.

كانت إنجازات الحكومة الأمنية تلاقي ارتياحاً شعبياً حتى من قبل أنصار العماد عون الذين كانوا لا زالوا متأثرين بـ"صدمة 13تشرين الأول"، وذلك لما كانت تعنيه هذه الإنجازات، هذه المرة، من جدية في طي صفحة الحرب اللبنانية. وفي 15آذار 1991، تلقّت الحكومة تأييداً خارجياً قوياً لإنجازاتها عبر إعلان الرئيسين: الأميركي جورج بوش والفرنسي فرنسوا ميتران، في مؤتمر قمة المارتينيك، عن تأييدهما لعملية الطائف، كما أرسلت الولايات المتحدة، لأول مرة منذ 1984، شحنات أسلحة إلى الجيش اللبناني.

حل الميليشيات

في 20 آذار 1991، اتخذت الحكومة قراراً أكثر أهمية، يقضي بحلّ الميليشيات في موعد أقصاه آخر نيسان (أي في غضون 40 يوماً). في البداية، أعرب كثيرون عن



حل الميليشيات

شكّهم بإمكانية تطبيق هذا القرار. ذلك أن انسحاب الميليشيات من بيروت مع أسلحتها الثقيلة إلى معاقلها في كسروان أو الشوف أو الجنوب أمر. والتخلي نهائياً عن هذه المعاقل أمر آخر. إلا أن قرار الحكومة، من جهة ثانية، كان واضحاً للغاية: تسليم كل الأسلحة إلى الجيش خلال شهر واحد، وإغلاق كل وسائل الإعلام التابعة للميليشيات. وفي حال الضرورة يجري تنفيذ هذا القرار باستخدام العنف وبمساعدة أخوية من الجيش السوري. وأضاف الرئيس الهراوي على هذا القرار تصريحاً قال فيه إن "أيام الميليشيات



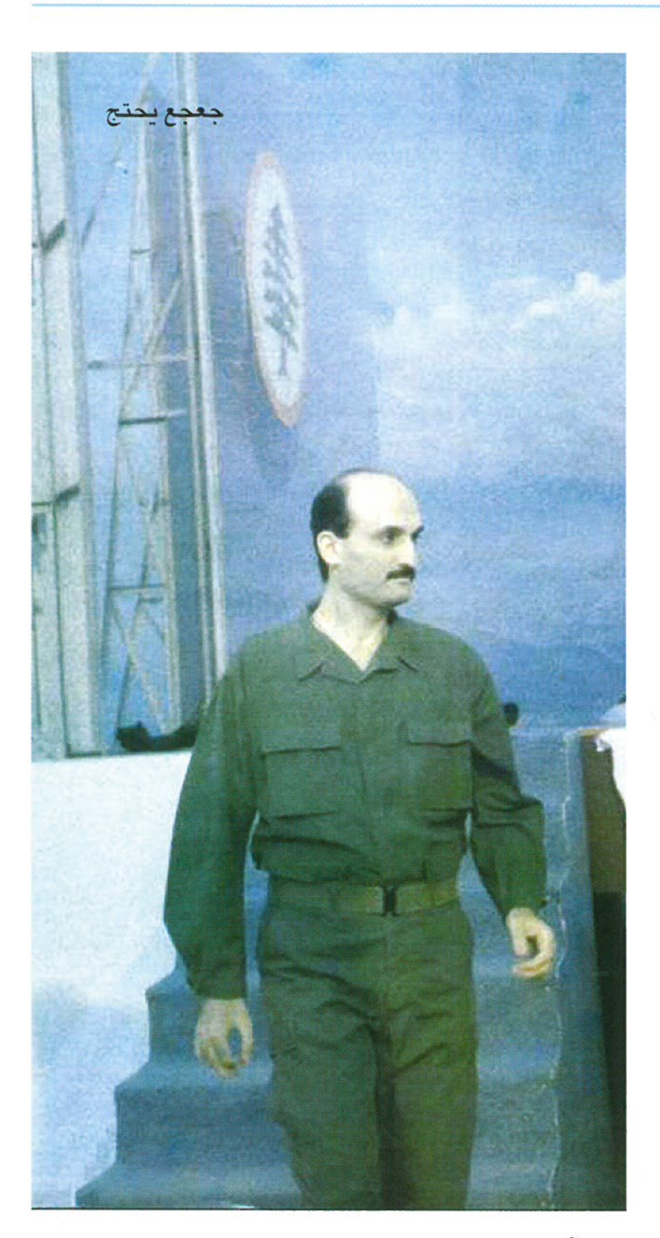
أصبحت معدودة وعملية السلام لا عودة عنها".

وفي جلسات الحكومة المتوالية، اتخذت قرارات تتعلق بمستقبل أفراد الميليشيات، خاصة وأن معظمهم لا يتقن إلا ممارسة الحرب، وسيكون صعباً عليهم إيجاد فرصة عمل في الحياة المدنية، وسيشكّلون.. إذا كانوا عاطلين عن العمل، مصدراً لاضطرابات اجتماعية. لذلك لحظت الحكومة اعتمادات تسمح بدفع أجر شهري بمقدار مائة دولار لكل مقاتل ميليشياوي، وإدماجهم في الوظائف العامة بعد مرحلة زمنية من التدريب والامتحان تسمح بضمّهم إلى الجيش أو إلى قوى الأمن الداخلي أو إلى الشرطة أو إلى وظائف حكومية أخرى.

عارضت القوات اللبنانية بشدة هذه القرارات حتى أن جعجع تحدث عن خطر اندلاع حرب جديدة، وقام الميليشياويون وذووهم في كسروان وجبيل (معظمهم يسكنون هاتين المنطقتين ولكنهم من بشري وبلدات وقرى شمالية) بمظاهرات تطالب بالإبقاء على الميليشيات. فكان كلام جعجع والمظاهرات مؤشراً على التقهقر والتراجع. وبدأت القوات، في النصف الثاني من نيسان، بنقل أسلحتها الثقيلة، وثمة "معلومات من مصادر" تحدثت أنها شحنتها إلى خارج البلاد.

من جهة أخرى، أعلن وليد جنبلاط عن رغبته تسليم ترسانة الأسلحة الموجودة لديه إلى الجيش السوري. وقد فُسّر هذا الموقف أنه مكمّل لموقف الاعتذار الذي قدّمه جنبلاط لدمشق بعد إعلانه تأييد العراق ورئيسها صدام حسين (في حرب الخليج الثانية). وكان، على أثر ذلك، قرّر اعتزال العمل السياسي نهائياً. إلا أنه عاد عن هذا القرار نزولاً عند رغبة طائفته.

بعد ذلك، تقرّر ضم 20 ألف ميليشياوي إلى الجيش والقوى الأمنية والإدارات العامة، 10 آلاف مسيحي

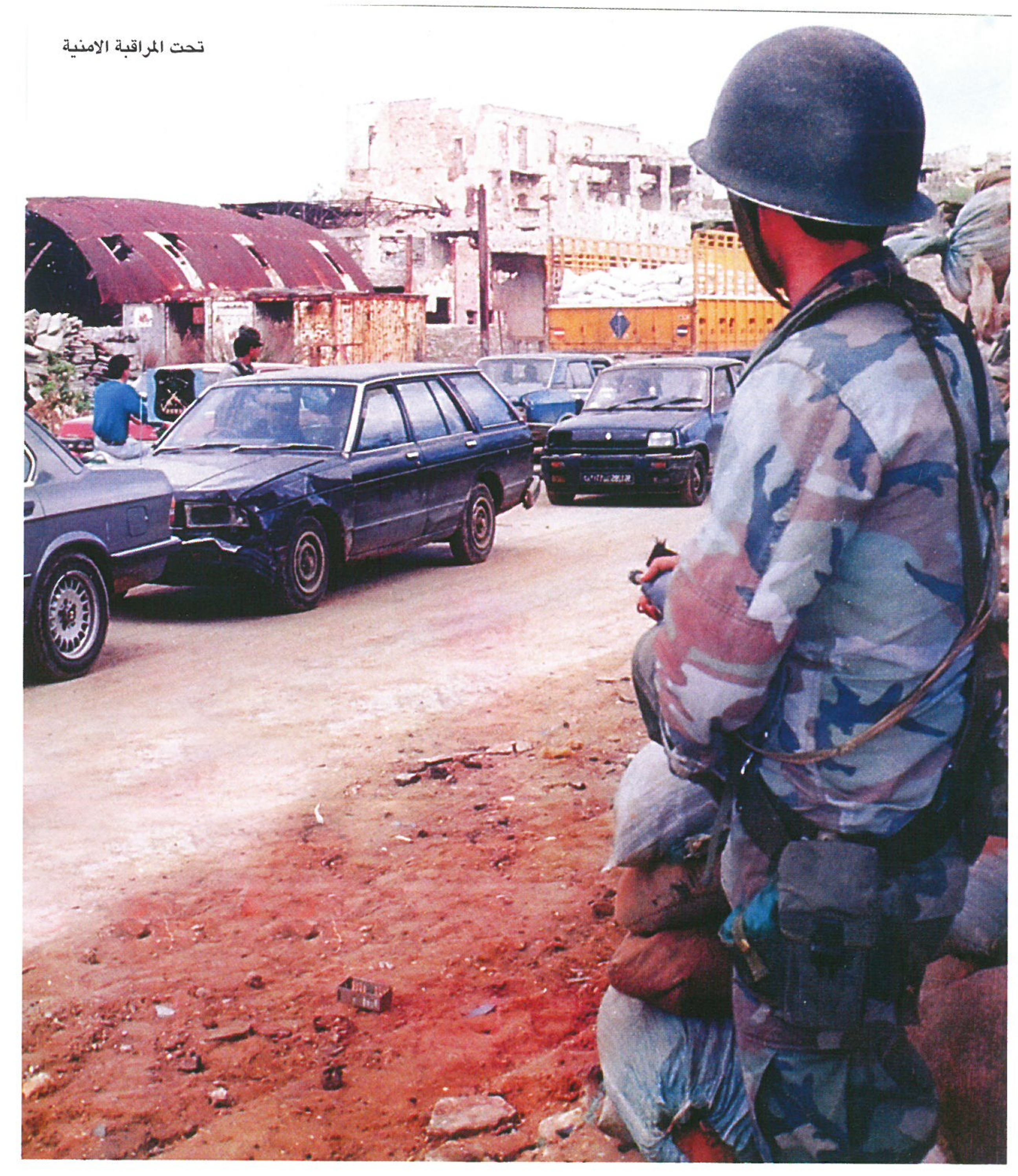


جعجع يحتج

و10 آلاف مسلم، تقدّم منهم القوات اللبنانية 6500 عنصر من أفرادها، وتقدم كل من حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي 2800 عنصر، ويؤخذ الباقون من الميليشيات الأخرى.

عيوب قرار حل الميليشيات والخطة الأمنية خلافاً لوثيقة الطائف

تناول ألبير منصور (وزير الدفاع في حكومة الحص، وزير الإعلام في حكومة كرامي المعنية بقرار الحل



تحت المراقبة الامنية

والخطة الأمنية. مؤلف كتاب "الانقلاب على الطائف" الصادر في العام 1993، في الصفحات 150-152) معالجة لمسألة حل الميليشيات بالنقد. وكان الوزير الوحيد الذي خالفها، معتبراً أنها أدّت إلى "حل للميليشيات بدل حلها". وتمثلت عيوب المعالجة الحكومية لهذه المسألة، بنظر منصور، بالنقاط التالية:



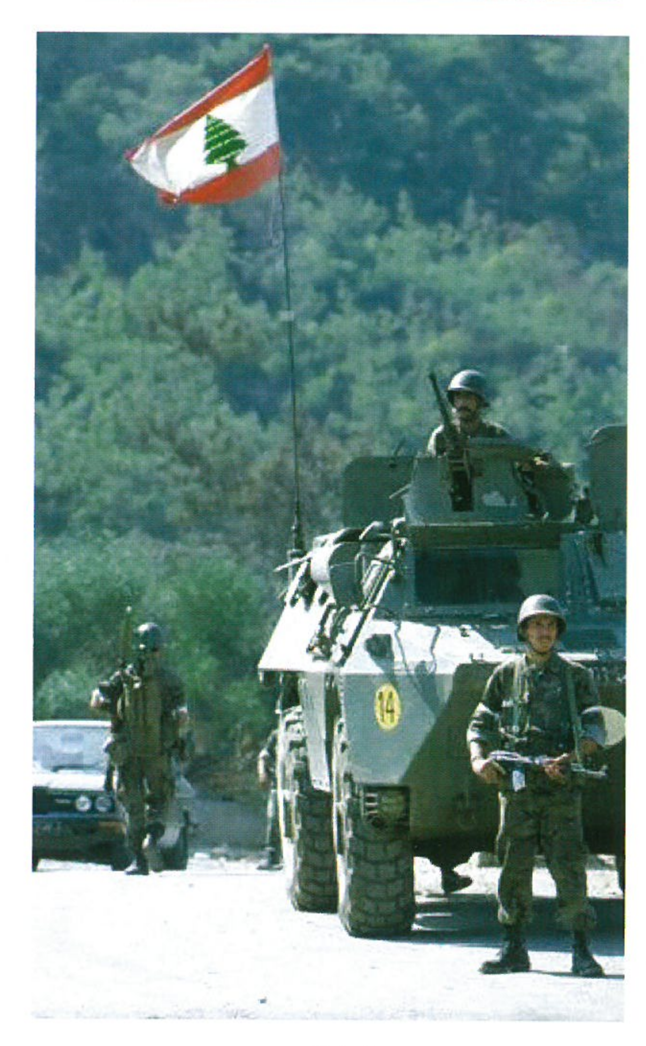
حزب الله يغنم دبابة اسرائيلية

1- جاء الحل لصالح الميليشيات وعلى حساب الدولة، إذ إنه يعطي الميليشيات إمكانية التسلّل المباشر إلى داخل المؤسسات العسكرية وخاصة الجيش، ويميّزها عن سائر المواطنين من حيث أفضلية عناصرها عنهم، في حين أن وثيقة الطائف تحصر استيعاب عناصر الميليشيات في قوى الأمن الداخلي وفي أجهزة على جنبها وخارجها وهامشها (كالحرس الوطني وحرس الحدود) وتحترم المساواة بين المواطنين دون أي تمييز.

2- ثمة تجاوز أشد خطورة يقضي بالسماح للميليشيات بأن تبيع أسلحتها أو تتصرف بها كما تريد، إعادةً أو إخفاءً... وألا تسلّمها للدولة اللبنانية. وتمّ القبول بهذا التجاوز لاتفاق الطائف تحت ستار التزام هذه الميليشيات بإعادة أسلحتها إلى مصادرها: فوليد جنبلاط رفض تسليم الجيش اللبناني مصراً على إعادة سلاحه إلى سورية، والقوات اللبنانية تذرعت بوجوب إعادة قسم من سلاحها إلى الاسرائيليين وبرغبتها ببيع القسم الآخر طالما أن وليد جنبلاط يرفض تسليم سلاحه.

3- ما سُلّم من سلاح للدولة تمّ في إطار عمليات إعلامية غير جدية. فواقع الأمر أن عناصر الميليشيات دخلت الجيش وقوى الأمن والسلاح بقي بتصرف الميليشيات ولم يجمع بل اختفى.

4- تحت ستار مقاومة الاحتلال أبقي سلاح أمل وحزب اللّه لا في الجنوب فقط وإنما في البقاع أيضاً والضاحية الجنوبية لبيروت. حزب اللّه استمرّ ممتلكاً كامل قواه العسكرية عديداً وسلاحاً وفي جميع المناطق من الجنوب إلى الضاحية الجنوبية إلى البقاع. وهو ليس سلاحاً مخفيّاً بل ظاهر ومستعمل عند الحاجة التي ليست بالضرورة والحصر حاجة



جيش لبنان

المقاومة. ففي القتال مع آل جعفر استعمل. وفي العرض بمناسبة ذكرى عاشوراء في بعلبك كذلك. وعشية الانتخابات النيابية في مهرجان بعلبك عصر يوم الجمعة في 21 آب 1992. وهو دائم الحضور في ضمير وذهن وتصرّف أي مواطن في الضاحية وبعلبك والهرمل والبقاع الغربي والجنوب. فهذه المخالفات لاتفاق الطائف فتحت الباب أمام سلسلة المخالفات اللاحقة في الأمور الأساسية. ومنها قانون الانتخاب الذي فصّل على قياس مصالح وعلى حساب الاتفاق والوفاق الوطني. وخطورة الأمر بدت، كما مرّ معنا، في تحكّم الميليشيات المحسوبة على السوريين متحالفة مع الوزراء المحسوبين عليها، بمصير اتفاق الطائف وتنفيذه وفقاً لمصالحها.

5- أما انتشار الجيش اللبناني، تنفيذاً للخطة الأمنية ووثيقة الوفاق الوطني (الطائف)، بقصد بسط سلطة الدولة بقواها الذاتية على الأراضي اللبنانية كافة، فقد رسم على الورق بدقة وفقاً لجدول زمني محدد: الأول من أيار 1991 جبل لبنان مع البترون والكورة؛ الأول من حزيران الجنوب؛ الأول من تموز البقاع والشمال. فتصبح السيادة الوطنية وبالقوى الذاتية تامة.

انتشر الجيش فعلاً في الأول من أيار وبفعالية كبيرة في كسروان وجبيل وبكثافة أقل في الكورة والبترون وعاليه، وبشكل رمزي في الشوف والضاحية الجنوبية. منطقة المتنين لم يتغير وضع انتشار الجيش فيها بسبب كونها منطقة وزارة الدافاع ووزير الدفاع (ميشال المر). فهي واقعة تحت سيطرة محكمة للجيش وأجهزته كافة من مخابرات وشرطة عسكرية وتدخّل، إلى وجود عسكري وأمني سوري كثيف. تمّ انتشار الجيش في المرحلة الأولى انتشاراً مركّزاً في مناطق تواجد القوات اللبنانية بحيث أصبحت المناطق الشرقية التي كانت خاضعة للعماد عون والقوات اللبنانية تحت سيطرة محكمة للجيش اللبناني. أما مناطق الجبل الأخرى وبيروت الغربية فسيطرة الجيش فيها تقارب الرمزية كما في الضاحية والشوف.

الانتشار الأخير في البقاع والشمال لم يحصل ولم يسأل عنه أحد. "يوم سألتُ - يقول ألبير منصور في كتابه المذكور ص 152- قيل إنه آتٍ مع زيادة عديد الجيش وإمكان نقل بعض الوحدات من الجنوب عندما تسمح الظروف".

وينهي ألبير منصور نقده للخطة الأمنية بقوله إن



في احد المخيمات



انتشار الجيش اقتصر فعلياً على المناطق التي كانت سابقاً تحت سيطرة الفلسطينيين في الجنوب: "توجّه كبت واضح واستثارة قهر مقصود وتركيز غالب ومغلوب وتجاوز مرعي ومدروس لاتفاق الطائف ووثيقة الوفاق. فما استعيد لسيطرة الدولة وبسط سيادتها هو ما كان في حوزة المسيحيين والفلسطينيين. أما ما كان في يد سواهم فبقي على حاله وأصبحت السيادة في الدولة لهذا "السوى" ميليشيات وأحزاباً وشخصيات".

أي حلّ لمنظمة التحرير والفلسطينيين؟

مرّ معنا، سابقاً، أن منظمة التحرير، التابعة لياسر عرفات، تمكّنت من إعادة بناء قوة عسكرية لها في مخيمات الفلسطينيين المجاورة لصيدا وصور وفي بعض المواقع خارجها في الجنوب.

في اتفاق الطائف لم يشر إطلاقاً إلى الفلسطينيين، ما أتاح الفرصة أمام "اللاعبين" على رقعة الاتفاق لاعتبارهم "ميليشيات" ينبغي تجريدها من السلاح. وهذا ما كان جعل منظمة التحرير تبدي تعاطفاً مع معارضي الاتفاق وخاصة مع العماد عون. وبعد إبعاد عون، زادت مخاوف الفلسطينيين حول مستقبل وجودها في لبنان. فطالبت منظمة التحرير الحكومة اللبنانية بإبرام اتفاق جديد حول وضعها في لبنان. لكن هذه المطالبة لم تلقَ أي صدى لدى أي قوة سياسية لبنانية. فمعظم اللبنانيين أصبحوا مقتنعين أن ما حلّ بهم من مصير مشؤوم بدأ مع اتفاق القاهرة في العام 1969.

الرئيس الياس الهراوي قال بوضوح، في تشرين الثاني 1990، إن الوجود المسلّح لمنظمة التحرير ينبغي أن يتوقّف نهائياً خلال الأشهر الستة القادمة.

في البيان الحكومي (9كانون الثاني 1991)، شدّد عمر كرامي على أن قرار الحل يشمل "الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية". فردّت منظمة التحرير معتبرة نفسها "جيشاً لتحرير فلسطين" ولا علاقة لها إطلاقاً بـ "سياسة لبنان الداخلية". وعلى ذلك أجاب رئيس مجلس النواب حسين الحسيني بقوله إنه يبدو أن أبار عمّار (ياسر عرفات) وأبا إياد (صلاح خلف، الرجل الثاني في المنظمة) ما زالا يعيشان في مرحلة ما قبل عام 1982؛ فلبنان يهدف إلى احترام شديد لاتفاق وقف إطلاق النار المنعقد مع اسرائيل عام 1948، والجيش وحده مع قوات الأمم المتحدة يتحمّلان معاً مسؤولية أمن الجنوب، وسيجري التعامل مستقبلاً مع الفلسطينيين ومع مخيماتهم تماماً كما هو حاصل معهم في باقي الدول العربية.

رصد تيودور هانف (في كتابه "لبنان تعايش في زمن الحرب، من انهيار دولة إلى انبعاث أمة"، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، باريس، ط1، 1993، ص 758-759) تطوّر التوترات اللبنانية - الفلسطينية بعد بداية عملية حرب الحلفاء ضد العراق في نزاع الكويت، بقوله:

"حاولت منظمة التحرير في جنوب لبنان فتح جبهة ثانية لدعم صدام حسين، إذ أطلقت قذائف الغراد والكاتيوشا على المنطقة الشمالية من اسرائيل وعلى الحزام الأمني. فردّت اسرائيل بقصف مدفعي وغارات جوية. وهكذا اضطرّ الجيش اللبناني إلى التحرّك، فاتجه في 6 شباط (1991) فوج من قواته إلى الجنوب بهدف "إسكات كل المدافع" حسب قول وزير الدفاع آنذاك ميشال المر. على أثر ذلك، حصلت بين صفوف الفلسطينيين معارك داخلية، بين وحدات أرادت التجاوب مع المطالب اللبنانية، وأخرى رفضتها. ولكن تمكّنت الفئة الأولى من فرض رأيها.

"في نهاية شهر آذار (1991)، بدأ الجدال مجدداً حول وضع الفلسطينيين في لبنان. فكرّرت منظمة التحرير



الامر للجيش





من نتائج القصف الاسرائيلي

قولها بأنها ليست ميليشيا، ولن تسمح بالتالي بتجريد عناصرها من السلاح. ولكن ردود الفعل اللبنانية جاءت سريعة وواضحة. فصرّح الرئيس الهراوي بأنه لن يسمح للفلسطينيين بحمل السلاح. وطالب نبيه بري بأن يطبّق على الفلسطينيين ما يطبّق أيضاً على اللبنانيين. وكذلك صرّح وزير الداخلية سامي الخطيب أن المقاومة المزعومة لا ينبغي أن تشكّل حجة لبناء دولة داخل الدولة. وشدّد وزير الخارجية فارس بويز بأنه لن يعقد بعد اليوم إطلاقاً أي اتفاق مع الفلسطينيين. وهكذا حصل التوافق اللبناني حول هذا الموضوع بدعم سوري قوي تجسّد في تصريح وزير الدفاع مصطفى طلاس الذي عبّر فيه عن وجوب زوال كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية.

"أما الفلسطينيون، فلم يكونوا راغبين في الحصول على أكثر مما حصلوا عليه عام 1969 وعام 1975. أي حق محاربة اسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية. ولكنهم في عام 1991 لم يجدوا أي حليف لبناني يؤيدهم. وهكذا اختصر وزير الدفاع اللبناني ميشال المر بأن "الفلسطينيين لم يحرّروا خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة أي شبر من أرض فلسطين". وبعكس ما حصل عام 1969و 1975، لم يعد بإمكان منظمة التحرير التابعة لعرفات الاعتماد على دعم سورية.

"في 20 نيسان1991 ألقى الجنود اللبنانيون في الجنوب القبض على وحدات فدائية من الجبهة الشعبية كانت تستعد لعملية كومندوس. وفي

منتصف أيار حصلت اشتباكات بين الجيش والفلسطينيين في ضواحي مدينة صور. وفي حزيران أعلن اللبنانيون استعدادهم لمجابهة شاملة. عندئذ وطلبت الحكومة من منظمة التحرير الانسحاب كلياً من مواقعها خارج المخيمات وتسليم الأسلحة الثقيلة للجيش اللبناني. وبأمر من قيادة منظمة التحرير من تونس رفضت القوات الفلسطينية المتواجدة في ضواحي صيدا الانصياع لهذا الطلب.

"وهكذا مقابل ستة آلاف مقاتل فلسطيني وقف عدد مماثل من الجيش اللبناني مؤلفاً من وحدات مسيحية وإسلامية مختلطة، لم تكن لديها، مثل الفلسطيني، أية خبرة مشتركة في القتال. بدأت المعارك في أول تموز (1991) بتبادل القصف المدفعي والقذائف الصاروخية. في اليوم التالي، هاجم الجيش اللبناني المواقع الفلسطينية. وبعد معارك دامت حوالي 12ساعة فقد الفلسطينيون كل مواقعهم خارج المخيمات. على أثر ذلك تحدث وزير الدفاع ميشال المر بحق عن "انتصار خاطف". وفي 4 تموز أعلن الفلسطينيون عن استعدادهم لتسليم الأسلحة الثقيلة والخفيفة. وكذلك قام الجيش بتجريد الميليشيات اللبنانية في صيدا من السلاح. وبعد ذلك بأيام قليلة، قامت قوات من الجيش اللبناني باقتحام المخيمات الفلسطينية المحيطة بمدينة صور حيث أرغم الفلسطينيين على الرضوخ والاستسلام. عندئذ لم يبق لياسر عرفات إلا البحث عن مخرج مشرّف له. فأمر بإهداء الأسلحة إلى الجيش اللبناني. كان لهذه البادرة أن تترك صدىً طيباً لو حصلت في السنوات السابقة. ولكن في 1991اعتبرها اللبنانيون مهزلة تافهة بعد المآسي التي تكبّدوها بسبب الوجود الفلسطيني على أرضهم".

تعديل قانون الانتخاب وتعيين نواب

في مطلع أيار 1991 عدّل مجلس النواب قانون الانتخاب تنفيذاً لقراراته الداعية، وفق اتفاق الطائف، إلى رفع عدد النواب إلى 108، نصفهم من المسيحيين والنصف الآخر من المسلمين، واعتماد النسبة داخل كل مجموعة حسب الطوائف (ماروني، أرثوذكسي... سني، شيعي، درزي، علوي). وأُعطي للشيعة ثلاثة مقاعد إضافية في الجنوب وبعلبك وبعبدا، وللسنّة مقعدان في بيروت وطرابلس، وللدروز مقعدان في حاصبيا وبيروت. كما أُعطي لأول مرة مقعدان للعلويين في طرابلس وعكّار.

معارضة شديدة لمبدأ "تعيين نائب" برزت على لسان بعض النواب ("هذا عمل شائن"، ميخائيل الضاهر)، وبعض الزعماء ("لا يمكن بهذه البساطة تعيين أي إنسان في مقعد كمال جنبلاط"، وليد جنبلاط)، وفي الصحافة والندوات والمنتديات الثقافية. لكن محدلة "الطائف"، كما بدأ يتبين بوضوح، "تسير"، أو "تتوقف"، أو "تأخذ طريقاً فرعياً"... وفق رغبة دمشق. وهنا، سارت "المحدلة" تحت يافطة "صعوبة إجراء انتخابات في المستقبل القريب... وعدم جواز إبقاء المجلس من 68 نائباً من أصل 99 انتخبوا منذ العام 1972". علماً أن ثمة قاعدة تقول، في أحوال شبيهة بالأحوال اللبنانية، "إنه كلما زاد العدد كلما أحكمت عملية الانحراف" (العبارة استشهد بها ألبير منصور في كتابه المذكور، ص 153).

تقدّم 384 مرشحاً، نظرت بهم الحكومة في جلستها تاريخ 7حزيران 1991، و"انتخبت" منهم 40 نائباً جديداً، ومعظمهم بأكثريات ساحقة من أصوات الوزراء. من هؤلاء الأربعين 13 نائباً من أعضاء الحكومة، أي أن نصف أعضاء الحكومة تقريباً "قرروا شخصياً تعيين أنفسهم نواباً".

من النواب المعيّنين أعضاء في أحزاب لم تتمكّن في السابق من الفوز بمقعد نيابي مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث الموالي لسورية (3مقاعد)، وحركة أمل. وأُعطيت الأحزاب القديمة، مثل الكتائب والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الطاشناق المقاعد التي كانت تشغلها سابقاً، باستثناء حالة بارزة أثارت استهجاناً واسعاً على قدر ما دلّت على "المستقبل المنتظر"، وهي إعطاء مقعد بيار الجميّل إلى إيلي حبيقة (نُشر في حينه أنه كان من المقرّر أن يعيّن مكان النائبين المتوفيين، كميل شمعون وبيار الجميّل، ولداهما دوري وأمين، ولكنهما رفضا ذلك - أمين الجميّل كان فقد مقعده النيابي بانتخابه رئيساً للجمهورية).

وأكثر من نصف النوابُ المعينين جرى اختياره من بين العائلات السياسية التقليدية أو من الشخصيات المقرّبة منها، وكان بينهم ما لا يقل عن 14 نائباً من أبناء أو من أقارب نواب سابقين.

هكذا تمّت عملية إكمال عدد مقاعد مجلس النواب في ظل ذات المؤشرات التي رافقت عملية تشكيل حكومة عمر كرامي، إضافة إلى عملية أخرى، وقد تكون هي الأساس، يدعوها ألبير منصور (المرجع المذكور، ص 153) "عملية سبر غور لدراسة ردات الفعل حول نوعية النواب المعينين. فلما قبلت النوعية ثبت إمكان تحويل المجلس كله إلى نوعية مماثلة وهذا ما حصل" (المقصود: هذا ما حصل في انتخابات 1992).

معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق مع سورية

جاء في "رابعاً" من وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (إتفاق الطائف): "إن لبنان، هو عربي الانتماء والهوية تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سورية علاقات مميزة تستمدّ قوّتها



بطرس حرب

من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسّده اتفاقات بينهما في شتى المجالات بما يحقّق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما...".

ولعقد "معاهدة أخوة وتعاون وتنسيق" مع سورية، شكّلت لجنة برئاسة رئيس الحكومة وعضوية الوزراء: ميشال المر، جورج سعادة، بطرس حرب، مروان حمادة، فارس بويز، عبد الله الأمين، سامي الخطيب وألبير منصور لاقتراح مشروع معاهدة يطرح على مجلس الوزراء ويتم بحثه مع المسؤولين السوريين.

وبعد بحث وتداول، جرى وضع المعاهدة، ثم إقرارها، وبموجبها تعمل الدولتان على تحقيق "أعلى درجات التعاون والتنسيق بينهما في جميع المجالات



مروان حمادة

السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية وغيرها"، وذلك "ضمن إطار سيادة واستقلال البلدين" (المادة الأولى من المعاهدة). وقد جرى التركيز فيها على الجوانب الأمنية: لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأية قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمن سورية، وأن سورية، الحريصة على الحفاظ على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه، لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته (المادة الثانية). وتعمل حكومتا البلدين على تنسيق سياستيهما العربية والدولية وتحقيق أوسع التعاون في المؤسسات والمنظمات العربية والدولية وتنسيق مواقفهما تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية (المادة الخامسة). وقد جرى التشديد على أنه، وبالاستناد إلى الجدول الزمني الذي اتفق عليه في



إعادة تمركز القوات السورية

الطائف، تقرّر الحكومتان إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي وفي ضهر البيدر حتى خط حمانا - المديرج - عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى (المادة الرابعة).

ولتنفيذ هذه المعاهدة، تقرّر إنشاء بعض الأجهزة:

- مجلس أعلى يتألف من رئيسي الدولتين ورئيسي الحكومتين وممثليهما ومن رئيسي مجلس النواب، وينعقد هذا المجلس مرة كل سنة.
- لجنة متابعة وتنسيق تتألف من رئيسي مجلس الوزراء وعدد من الوزراء المعنيين بالعلاقات بينهما وتلتقي مرتين كل سنة.
- لجان وزارية للشؤون الخارجية والاقتصاد والدفاع تعقد اجتماعاتها دورياً كل شهرين.
- وأخيراً أمانة عامة.

وأشارت المعاهدة كذلك إلى عقد اتفاقيات ثنائية في كل المجالات الواردة فيها.

وجاءت ردود الفعل على المعاهدة متباينة، كما كانت بالنسبة إلى الطائف. المأخذ الرئيسي لمعارضي المعاهدة عبّر عنه البطريرك الماروني نصر الله صفير بقوله إن معاهدة بين فريقين غير متساويين تعني سيطرة جهة على أخرى. المؤيدون أشادوا بالمعاهدة وبما تحمل من فوائد للبنان على الصعد الوطنية كافة. ورأى الوزير مروان حمادة أن المعاهدة تحمل اعتراف "سورية لأول مرة بالدولة اللبنانية".

في 15أيار 1991، وافقت الحكومة على المعاهدة بالإجماع، وامتنع وزيران عن الإدلاء بصوتهما: روجيه ديب وجورج سعادة (القوات اللبنانية والكتائب). وجرى التوقيع عليها في دمشق في 22 أيار 1991. وفي حفل التوقيع، كرّر الرئيس الأسد، مرة أخرى، عبارته الشهيرة "شعب واحد في دولتين"، وركّز الرئيس الهراوي على أن المعاهدة هي أفضل خيار للبنان، وانها لا تنقص من سلطة الدولة التي استُعيدت بعد 16سنة من الحرب الأهلية.

حكومة عمر كرامي في تقويم شامل (مناقشة)

(تحت عنوان "تحريف اتفاق الطائف"، جال تيودور هانف – في كتابه المذكور آنفاً، ص 760 إلى 763– في النصف الثاني من ولاية حكومة كرامي، أي من خريف 1991 إلى استقالتها في أواخر ربيع 1992، ذاكراً الظروف والضغوط الإقليمية والدولية التي دفعت في اتجاه "تحريف اتفاق الطائف"، ودائماً على حساب لبنان ولحساب سورية):

في منتصف عام 1991، شعر معظم اللبنانيين بارتياح لنهاية نفوذ الميليشيات ولعودة الأمن. كما كانوا سعداء لإعادة توحيد البلاد والعاصمة، وكان ثمة

عمر كرامي

شعور جدي بعودة السلام، وقد تمثّل ذلك في صيف 1991 عبر ظاهرة تدفّق رساميل كثيرة إلى البلاد.

تحقّق هذا النجاح لأن سورية ولبنان التزما حرفياً بقرارات اتفاق الطائف. فالحكومة اللبنانية لم تتخذ في الواقع أي قرار مهم دون التفاوض المسبق حوله مع سورية التي كانت تدعم هذه القرارات بصدق ودقة. هكذا سمح هذا التنسيق الوثيق بإنهاء حالة الحرب وباستتباب الأمن.

إلا أن ثمن هذا النجاح كان الحدّ من السيادة اللبنانية، الذي حدّدته "معاهدة الأخوة" مع سورية، فأجهزة التنسيق الواردة في هذه المعاهدة لا تختلف إلا قليلاً فقط عن الأجهزة التي تلحظها معاهدة

الصداقة الألمانية – الفرنسية، أو معاهدة التعاون السياسي الأوروبي في عدم التوازن البارز في السلطة بين الفريقين، خاصة الواقع الذي فرضته وأفرزته المعاهدة السورية – اللبنانية، والقاضي بمرابضة جيش بلد الشريك الأقوى على أرض البلد الشريك الأضعف، ولأجل غير محدّد.

يبدو أن "جانوس" (Janus) إله روماني له وجهان، تفوق قوته قوة جوبيتر) يرمز فعلاً وبقوة إلى جمهورية لبنان الثانية (يعتبرها هانف "ثانية" في حين أنه من الأصح اعتبارها الجمهورية الثالثة): أحد وجهيه هو إعادة بناء الدولة اللبنانية، والوجه الآخر هو الحدّ من سيادتها. ليست هذه الإزدواجية سوى نتيجة لاتفاق الطائف بالذات. وهذا ما يكشف عن أن ثمن الإنجازات الأولى الناجحة كان أعلى بكثير مما كان متوقعاً في الطائف. فالحد من السيادة تلاه انتهاك للديمقراطية ولدولة القانون. إذ إن "انتخاب" النواب من قبل الحكومة حصل بصورة عقلانية ومنطقية، الا أنه جاء تحريفاً ساخراً لتوزيع السلطة، وذلك بفعل الضغط السوري على النواب في الطائف. وبفعل هذا الضغط المتجدد جرى تنفيذ ما اتفق عليه في الطائف بعد مرور السنتين لاحقاً. أما الحدّ من حرية الرأي وحرية الصحافة فلم يشر إليه إطلاقاً في اتفاق الطائف. إلا أن قراءة الصحافة اللبنانية أصبحت مملّة للغاية بفعل الرتابة والرقابة الذاتية. ومنذ صيف 1991 أخذ يلقى القبض غالباً على خصوم الحكومة السياسيين، خاصة على أنصار العماد عون دون إنذار أو أوامر رسمية بالتوقيف، ويودعون السجن دون محاكمات قانونية.

جاء أيضاً تأليف حكومة عمر كرامي مطابقاً حرفياً لاتفاق الطائف، إلا أنه طعن في روحية هذا الاتفاق.. في الواقع جرى توزيع العدد الكبير من الوزراء بالتساوي بين الطوائف. ولكن أكثرية الوزراء المسيحيين لم يكن لهم أين وزن تمثيلي لطوائفهم. لذلك وجدت معظم القوى والفعاليات المسيحية السياسية الهامة نفسها محرومة من إمكانية تشكيل أقلية تتألف من ثلث عدد الوزراء، تستطيع نقض أي قرار وفقاً للضمانة التي أُعطيت لهم في الطائف. فالانتهاك الفادح لمبدأ التوافق لم يبرز بعد، طالما الأمر يتعلق بتأمين تطبيق هذا الاتفاق. ولكن الانتهاك الأخطر من ذلك حصل في صيف 1991، عندما أجّلت سورية أولاً، ثم الحكومة اللبنانية، إمكانية البحث في تطبيق بنود أخرى رئيسية من اتفاق الطائف. والانتهاك هذه المرة لم يحصل ضد روح الاتفاق، بل ضد حرفية بنوده أيضاً.

وكما هو الحال غالباً في تاريخ لبنان المستقل، لم يحصل تحريف الاتفاق بفعل تطوّر الأحداث اللبنانية، بل بفعل الأوضاع الإقليمية. فقامت الولايات المتحدة بمحاولة جديدة لحل المشكلة الفلسطينية ودعت أطراف النزاع للتفاوض في سبيل إقرار سلام شامل في الشرق الأوسط. إلا أن الجولة الأولى من المفاوضات بددت كل الأوهام، وتبيّن أنها ستكون طويلة وعسيرة. ولكن الغرب كان يشدّد على تسهيل دفع سورية إلى مفاوضات جديّة. لذلك لم يعد لبنان يحظى باهتمام أولي، بل جرى تركيز الاهتمام على أبعاد وآفاق المفاوضات. وبالنسبة إلى سورية تبيّن أن استمرار تأثيرها في لبنان يوفّر لها إمكانية أفضل في عملية المفاوضات.

ومرة أخرى ،اختارت سورية جنوب لبنان منطقة تستطيع من خلالها تذكير اسرائيل، دون تعريض أراضيها للخطر، بأن السلام على حدودها الشمالية سيبقى ضرباً من الأوهام إذا لم تتعاون معها. أما منظمة التحرير فلم يعد بمقدورها أن تعمل لمصلحة سورية التي وافقت ودعمت الجيش اللبناني للقضاء

على بقايا وجودها العسكري.

ولكن حزب الله كان بديلاً عنها. فبينما كانت منظمة التحرير تعمل في السابق لتحقيق استقلالية نسبية في نضالها عن سورية، رأت هذه الأخيرة أنها لا تستطيع توجيه حزب الله.

إلا أن اتفاق الطائف قرّر نزع سلاح كل الميليشيات "اللبنانية وغير اللبنانية" ولكن في غمرة تنفيذ هذا القرار، لم ينتبه المراقبون في لبنان إلى أن ميليشيا حزب الله لم ينزع سلاحها، لا في المناطق المحيطة بالحزام الأمني الاسرائيلي في الجنوب ولا في قواعدها الواقعة تحت سيطرة القوات السورية في شمال البقاع. في أيار 1991، صرّح نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدّام، عن ضرورة مواصلة المقاومة في جنوب لبنان طالما لم تنسحب اسرائيل من تلك المنطقة (أشار أحمد بيضون إلى أن الرئيس الهراوي ووليد جنبلاط، وكذلك أمين عام حزب البعث في لبنان عارضوا كل نشاط تمارسه فئات المقاومة في لبنان. وكذلك كان سكان جنوب لبنان يعارضون ويرفضون كل عمل عدائي بسبب نتائجه الوخيمة. ولكن السوريين خالفوا هذا الرأي، لأنهم "يهتمون بالاعتبارات الاستراتيجية أكثر من اهتمامهم بالشأن المحلي". كما انهم يحترمون رغبات ايران. الأمر الذي "ألزم الرئيس الهراوي الذي كان قد أصدر أوامر حاسمة ضد العمليات العسكرية، إلى التخفيف من شدتها" (**Ahmed Beydoun, "Le Liban pacifié. Dissolution des milices? Renaissance de la société civile?", in: Center d´Action et d´information pour le Liban, Perspectives et réalités du Liban, Paris, 1993, p.70f**).

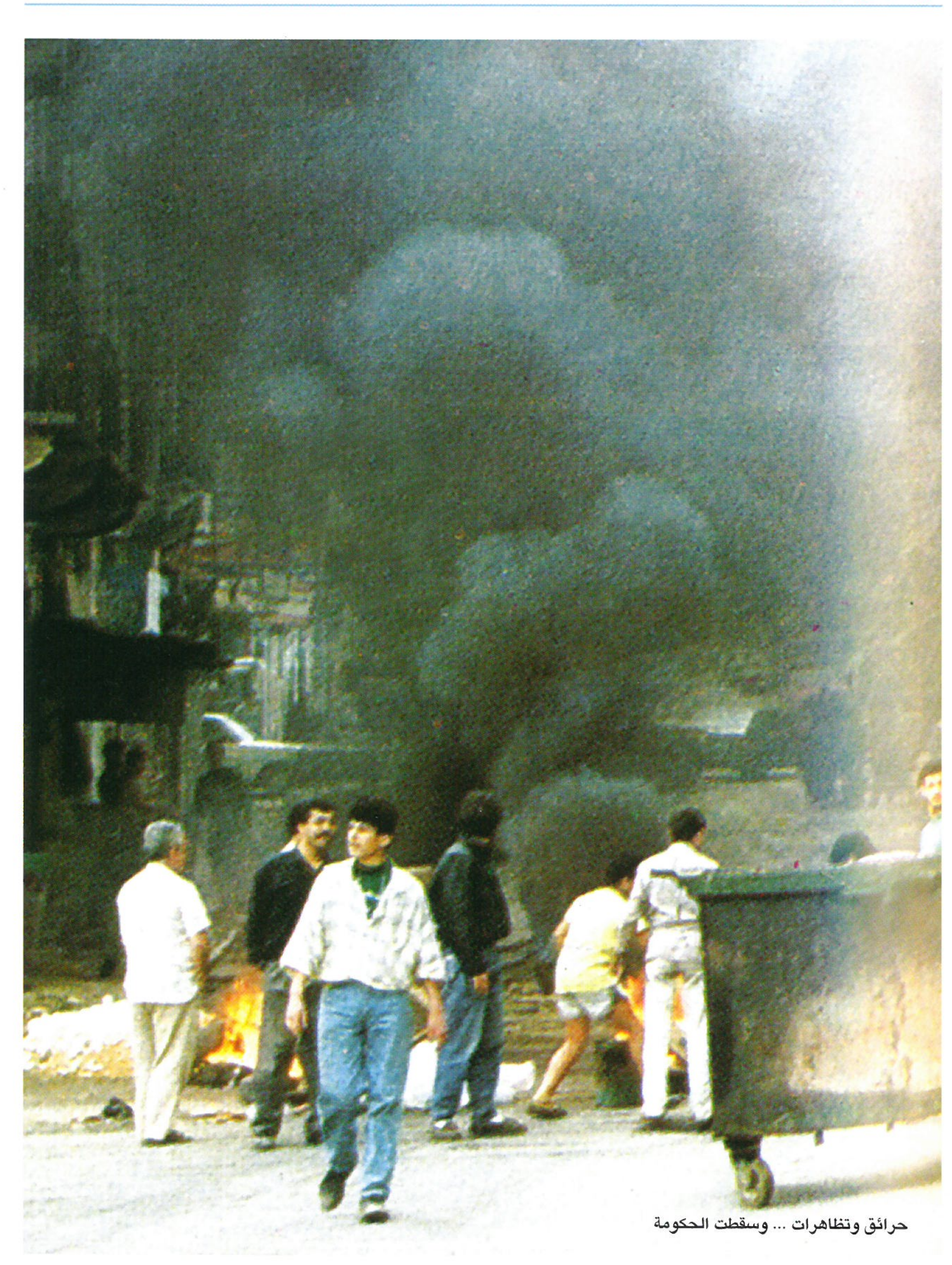
وهكذا بعد انتهاء الجيش اللبناني من عملية القضاء على قوات منظمة التحرير، لم يتلقّ أي دعم أو موافقة لبسط سلطة الدولة اللبنانية جنوب نهر الليطاني. ومنذ صيف 1991 عادت من جديد عمليات حزب الله والمنظمات المتحالفة معه ضد جيش لبنان الجنوبي التابع لأنطوان لحد والقوات الاسرائيلية في "الحزام الأمني". وعادت عمليات الانتقام الاسرائيلية إلى سالف عهدها، مثلما كان الحال منذ سنوات عدة.

في خريف 1991، تعرّض الأمل بمستقبل آمن في لبنان، والذي كان قد انتعش بفضل إنجازات الجمهورية الثانية (الثالثة)، لضربة مأساوية. فنظراً إلى تجدّد المعارك في الجنوب وللانتهاك الفاضح في عملية اتفاق الطائف تبددت ثقة المستثمرين المنتظرين، وتوقف خلال أشهر قليلة تدّفق الرساميل إلى لبنان.

في كانون الثاني 1992، قدّمت الحكومة اللبنانية إلى مجلس النواب مشروع موازنة كشف عن عجز تفوق قيمته نصف إجمالي الناتج القومي، الأمر الذي دفع بالناس إلى شراء الدولار. وقد تواصل هذا التدفّق على شراء العملة الأميركية رغم سحب الحكومة لمشروعها. حاول المصرف المركزي في البداية دعم العملة الوطنية، ولكنه، بعد نفاد ثلث احتياطه من العملة الأجنبية، أوقف عملية الدعم في 29 شباط (1992). وفي بداية شهر أيار وصل سعر صرف الدولار الواحد إلى ألفي ليرة لبنانية.

ولكن ردة الفعل على انهيار الوضع الاقتصادي، كان إضراباً عاماً شلّ معظم مناطق لبنان في 6 أيار 1992، آخذاً شكل انتفاضة شعبية، جرى خلالها اعتداء وتدمير لمكتب رئيس الحكومة، ومنزل وزير المالية (علي الخليل)، وفندق يملكه رئيس مجلس النواب، ومحطات وقود يملكها نجل رئيس الجمهورية. وفي أمكنة عديدة حصلت مظاهرات معادية لسورية.

ونظراً إلى عجز الحكومة عن لجم تلك الانتفاضة، قدّم رئيسها استقالته. وجرى بسرعة أكثر مما كان متوقعاً تشكيل حكومة جديدة في دمشق، معظم أعضائها من المؤيدين لسياسة سورية ومواقفها دون



حرائق وتظاهرات ... وسقطت الحكومة



لحد في الحزام الامني

قيد أو شرط. فبعض الوزراء الذين كانوا يرحّبون بتعاون وثيق مع سورية، ولكن ليس دون شروط، جرى إبعادهم. أما رئيس الحكومة الجديد، رشيد الصلح، فقد أعلن بعد عودته من دمشق، عن انتخابات تشريعية جديدة خلال الصيف.

بهذا الإعلان نُفّذ انقلاب فاضح على أولوية الاجراءات التي تمّ الاتفاق عليها في الطائف. كان مقرراً إنشاء مجلس دستوري، وعودة المهجّرين إلى مناطق سكنهم الأصلية، وخاصة انسحاب جزئي للجيش السوري بعد مرور سنتين، أي في أيلول 1992.

أما إقرار إجراء انتخابات جديدة خلال فترة قصيرة من الزمن، فيعني انتخابات دون توافر إمكانية قانونية للنظر في دستورية قانون الانتخاب الجديد، وانتخابات في مناطق هُجّر قسم كبير من سكانها، وانتخابات في بلد يحتل قسماً من جنوبه الجيش الاسرائيلي (أو الميليشيات المرتبطة به) والأقسام الباقية خاضعة للجيش السوري. وهكذا أدّت انعكاسات الأحداث إلى النتائج التي كانت مستهدفة فعلاً.

استقالة حكومة عمر كرامي

بسبب تفاقم الوضع الاقتصادي وتدني قيمة النقد الوطني بشكل مريع في الفترة الواقعة بين 19 شباط 1992 و 4 أيار 1992، اجتمع اركان الاتحاد العمّالي ومكتب المعلمين ورابطة أساتذة الجامعة اللبنانية في 5 أيار 1992 وأعلنوا الإضراب العام لمدة أربعة أيام "من أجل تأليف حكومة قادرة". وقد ترافق مع ذلك قيام مجموعة كبيرة من المواطنين بتظاهرات شعبية

عمّت مختلف المناطق اللبنانية، وتصاعدت وتيرة التظاهرات في اليوم التالي (6أيار 1992) رافقتها أعمال شغب وتكسير محال وحرق إطارات حيث "تحولت العاصمة إلى كتلة من الدخان الأسود" ومهاجمة منازل وزراء ومسؤولين في بعض المناطق اللبنانية، استدعى على أثرها الرئيس كرامي أجهزة الإعلام وأعلن عبرها استقالة حكومته معلناً عن أمرين، بقوله:

"... لم يعد غريباً، إلا على المتجاهل أو المتحامل، أن الحرب التي خطط لها في الظلام وبأعصاب المتآمرين الهادئة لضرب الشعب بلقمة العيش، وهي أقسى إيلاماً من الرصاص والمدفع، جاءت في الوقت الذي تميّز بأمرين أساسيين: أولهما الاستنفار الحكومي من أجل وضع خطط إعادة بناء البنى التحتية للدولة (...) والبدء بوضع معالجات جذرية للقضايا الاقتصادية (..) أما الأمر الثاني فهو ثبات الموقف القومي اللبناني في مواجهة التحديات الاسرائيلية والضغوط الخارجية وإصراره على الانسحاب الاسرائيلي من لبنان تنفيذاً للقرار رقم 425 قبل القبول بأية مفاوضات أو محادثات ليس لبنان معنياً بها في المرحلة الراهنة على الأقل...".

الإضرابات، المظاهرات، الشغب، الدخان الذي ملأ أجواء بيروت (5-6أيار 1992)... لم يكن برأي الكثيرين سوى لتغطية حقيقة إسقاط حكومة كرامي. من هؤلاء الوزير (في حكومة كرامي) ألبير منصور:

"نال الرئيس (الهراوي) والميليشيات من حكومة الرئيس كرامي وأسقطوها في سوق الشعب في السادس من أيار 1992...

"... أبعد عن الحكومة (حكومة رشيد الصلح التي شكّلت) جميع الوزراء النواب الذين شاركوا في الطائف باستثناء جورج سعادة الذي يشكّل بقاؤه ضرورة تتعلق بالتوازن المسيحي.

"أبرز علامات حكومة رشيد الصلح، من حيث تركيبها، أنها أقصت الوزراء المستقلين الذين كانوا مع تطبيق الطائف، وعزّزت عدة مواقع للوزراء المحسوبين على تحالف مباشر مع سورية حزبيين وغير حزبيين ورؤساء ميليشيات وأرضت الرئيس بتعزيز موقع وزيره (صهره فارس بويز)...

"كنز المعاني في فهم تشكيل حكومة الرئيس رشيد الصلح يكمن في اختيار رئيسها، فهو، لغيابه الفعلي أو المفتعل وإنما الدائم، يعتبر التحضير المثالي للخلف الموعود.

"إن قراءة تركيب الحكومة الصلحية، بمن أحضرت وبمن عزّزت وبمن أقصت، تعطي صورة واضحة عن التحالف الفعلي الذي عمل على ترحيل حكومة كرامي، وتُسقط نهائياً مزاعم الثورة الاجتماعية وكل حبائل وستائر الدخان التي ارتفعت في 6 أيار لتغطية حقيقة ما جرى. لم تسقط حكومة الثلاثين (حكومة كرامي) بانتفاضة شعبية وإنما سقطت بتآمر داخلي عليها يُقرأ في تركيبة الحكومة التي خلفتها...

"بعد تركيبها وتأليفها، حددت لحكومة الصلح مهمة أساسية هي تغيير المجلس النيابي، وهدف التغيير المجيء بمجلس نيابي على صورة الحكومة تركيباً وتحالفات..." (ألبير منصور، "الانقلاب على الطائف"، مرجع مذكور، ص 173-174).

حكومة رشيد الصلح (16أيار-31 تشرين الأول 1992)

في 10أيار 1992، صدر عن رئاسة الجمهورية بيان بقبول استقالة حكومة كرامي، وتحددت الاستشارات النيابية ابتداءً من 11 أيار، وكلّف بنتيجتها رشيد الصلح تشكيل الحكومة الجديدة.

تشكّلت هذه الحكومة من 24 وزيراً بمن فيهم

رئيسها. وجاءت من داخل أعضاء مجلس النواب باستثناء الوزراء شوقي فاخوري، أسعد حردان، سمير جعجع، سمير مقدسي، أسعد دياب، أحمد منقارة وميشال سماحة.

شغل ميشال المر حقيبة وزارة الدفاع إلى جانب منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، وسامي الخطيب (الداخلية) وفارس بويز (الخارجية) ونصري المعلوف (العدل) وجورج سعادة (البريد والمواصلات) وزكي مزبودي (التربية) ومحسن دلول (الزراعة) ومروان حمادة (الصحة والشؤون الاجتماعية) وشوقي فاخوري (الأشغال العامة) وعبد الله الأمين (العمل) ومحمد عبد الحميد بيضون (الموارد المائية والكهربائية) وسليمان طوني فرنجية (الإسكان والتعاونيات) وشاهي برصوميان (الصناعة والنفط) وسمير مقدسي (الاقتصاد والتجارة) وأسعد دياب (المالية) وأحمد منقارة (السياحة) وميشال سماحة (الإعلام).

حقيبة وزير دولة شغلها نزيه البزري، ونبيه بري ووليد جنبلاط وأسعد حردان وسمير جعجع والياس (إيلي) حبيقة، الذي له وحده أضيفت "شؤون المهجّرين". أي وزير دولة لشؤون المهجّرين. وكان قد استلم هذا الملف (ملف شؤون المهجّرين) منذ حكومة كرامي السابقة، وكان مستشاره كمال فغالي مسؤول "مكتب المهجّرين" في الداكونة.

بعد إعلان مراسيم تشكيل الحكومة اعتبر وزير السياحة العميد الركن أحمد سامي منقارة أن "حقيبة السياحة لا تتناسب مطلقاً مع حجم الموقع الذي تمثله طرابلس والشمال"، مشيراً إلى أنها "انتقاص كبير من حقوقنا"، وطالب بإيجاد صفة ومخرج لإعطاء طرابلس حقّها في التمثيل الصحيح، و"إلا فإن موقفنا حينئذ معروف".

سمير جعجع رفض الاشتراك في الحكومة، وأعلن



رشيد الصلح

استقالته فور إعلانها. وتحفّظ جورج سعادة في بداية الأمر، ثم عاد عن تحفّظه بناءً على توصية المكتب السياسي لحزب الكتائب (27 أيار 1992).

ألقي البيان الوزاري في جلسة المجلس النيابي تاريخ 29 أيار 1992، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية 76 نائباً.

وأشرفت على الانتخابات النيابية التي جرت في الفترة 23 آب – 6 أيلول 1992، والانتخابات الفرعية في دائرة كسروان الفتوح في 11 تشرين الأول 1992. لم يترشح الوزراء البزري، سعادة (ترشّح وسحب ترشيحه بسبب المقاطعة المسيحية العارمة)، المقدسي، ودياب؛ وترشّح باقي أعضاء الحكومة، وفازوا باستثناء الوزراء المعلوف، المزبودي وفاخوري.

بعد مواصلة الوزيرين جعجع ومنقارة امتناعهما

شوقي فاخوري خسر النيابة

عن ممارسة مهماتهما الوزارية، رأى مجلس الوزراء، في جلسة 16 أيلول 1992، "إن التمادي والإصرار على هذا الموقف من قبلهما يعني عدم القبول في المشاركة في الحكومة، وبالتالي اعتبار هذا التصرف بمثابة استقالة صريحة". وكلّف الوزير ميشال سماحة مهمة وزارة السياحة بالوكالة (بعد اعتقال جعجع، وأثناء محاكمته، تردّد كثيراً أنه لو قبل المشاركة في الحكومة لما وُجّهت إليه الاتهامات



جورج سعادة

التي وُجّهت ولما اعتُقل أو حوكم، حتى أن الرئيس الهراوي نفسه قال مرة: "ماذا أعمل له، الحق عليه، لقد رفض الدخول في الحكم...).

أثناء الانتخابات، قدّم وزير الخارجية فارس بويز استقالته (26 آب)، وتبعه الوزير جورج سعادة (28 آب)، وطالبا بتعديل قانون الانتخاب وتأجيل الانتخابات، وقبل مجلس الوزراء استقالتهما.

انتهاك الطائف
وتزوير انتخابات صيف 1992

قانون انتخاب ينتهك اتفاق الطائف بشكل فاضح

ما إن مرّ شهران على حكومة رشيد الصلح حتى بادرت إلى "وظيفتها" الأساسية: قانون جديد للانتخاب، وإجراء انتخابات نيابية.

قدّمت الحكومة مشروع قانون جديد للانتخاب إلى مجلس النواب الذي وافق عليه (16 تموز 1992)، ولم يعارضه سوى نائب واحد هو الدكتور ألبير مخيبر واصفاً إياه بالقانون "المستورد والمفروض".

تفصيلات القانون (بالوقائع وبإجماع الدارسين) صبّت في صالح حلفاء سورية ومؤيديها دون تحفّظ، المسيحيون منهم والمسلمون ولكن بنوع خاص المسلمون؛ وأبعدت على حد سواء، المؤيدين ولكن على أساس "الاحترام المتبادل"، والمعارضين، وفيهم أيضاً المسيحيون والمسلمون ولكن بنوع خاص المسيحيين.

لم ينتهك اتفاق الطائف، هذه المرة، عبر ممارسات سياسية بل وأيضاً وبوضوح عبر نصّ قانوني:

في الطائف تقرّر رفع عدد المقاعد النيابية، بعد نقاش حاد ومفاوضات طويلة مع دمشق إلى 108 ولكن في قانون الانتخاب تقرّر رفع العدد إلى 128. "واعتمد هذا العدد من دون أي مبرر منطقي، إذ إن إضافة



البير مخيبر: القانون مستورد ومفروض

عشرين مقعداً لم تؤدِّ إلى تحسين أداء المجلس النيابي في التشريع والرقابة ولم تجعله أكثر تمثيلاً وفعالية، لا بل نتج من هذه الإضافة تحميل الخزينة

أعباء مالية إضافية كان لبنان بغنى عنها في وقت وصل فيه العجز والدين العام إلى مستويات غير مسبوقة. أما الغاية من رفع العدد فبرزت من خلال توزيع المقاعد على بعض النافذين (...) وإغراق المجلس بعدد من النواب، الحزبيين وغير الحزبيين، المحسوبين على السلطة في دمشق وبيروت (...) وبذلك يشكّل نواب المقاعد العشرين المستحدثة أو معظمهم كتلة احتياطية يمكن تسييرها في الاتجاه المطلوب، إما مباشرة من السلطة أو بالواسطة" (فريد الخازن، "انتخابات لبنان ما بعد الحرب"، ط1، تشرين الثاني 2000، ص 46).

المقاعد الإضافية جرى توزيعها بطريقة غير متساوية إطلاقاً على مناطق البلاد:

في البقاع زاد عدد المقاعد النيابية إلى أكثر من النصف، في شمال لبنان 40٪، في الجنوب 25٪. أما في بيروت وجبل لبنان فلم تصل الزيادة إلى 20٪. وهكذا وُزّع ثلثا عدد النواب الإضافيين على المناطق اللبنانية الطرفية (الأطراف). ونالت حصة الأسد المناطق التي ترابض فيها القوات السورية منذ أكثر من 15سنة، وحيث ستبقى بعد حصول انسحاب جزئي "محتمل".

في البقاع أُعطي مقعد نيابي لكل 16ألف ناخب، وفي باقي مناطق البلاد مقعد نيابي لكل نحو 19ألف ناخب.

وخُصّص مقعدان للناخبين العلويين المسجلين والبالغ عددهم بحسب إحصاءات وزارة الداخلية 14379، في حين أن الأقليات الأخرى (بروتستانت، سريان أرثوذكس، لاتين، كلدان) البالغ عدد ناخبيهم 26250 فلم يخصّص لهم إلا مقعد نيابي واحد.

الانتهاك الثاني لاتفاق الطائف تركّز على تقسيم الدوائر الانتخابية: في الطائف اتفق النواب على أن تشكّل كل محافظة دائرة انتخابية (كان كل قضاء يشكّل دائرة انتخابية في الماضي)، وذلك بغية قيام تحالف أوسع وأقوى بين الطوائف، وبغية فسح المجال أمام السياسيين والمرشحين للاهتمام ليس فقط بالطائفة التي يمثلونها بل أيضاً بالطوائف الأخرى.

هذا في اتفاق الطائف. أما قانون الانتخاب الجديد فلم يقرّر لا الدائرة الصغيرة (القضاء) ولا الدائرة الكبيرة (المحافظة)، بل قرّر نظاماً خليطاً: دوائر كبيرة في بيروت وشمال لبنان وجنوبه، أي على أساس المحافظة، ودوائر صغيرة في البقاع وجبل لبنان، أي على أساس القضاء.

في بيروت يشكّل المسلمون أكثرية ضعيفة من المقترعين، وفي الجنوب أكثرية قوية، وفي الشمال نوعاً من التوازن مع المسيحيين.

في جبل لبنان يشكل المسيحيون أكثرية قوية. ففي حال إقرار هذه المحافظة دائرة انتخابية واحدة، يستطيعون عندها فرض النواب المسلمين في هذه الدائرة. لذلك استبعد هذا الأمر عبر تقسيم هذه المحافظة إلى ست دوائر انتخابية صغيرة. بذلك لا يبقى وليد جنبلاط مرتبطاً بأصوات الأكثرية المسيحية القوية.

كذلك البقاع، فقد قسم إلى ثلاث دوائر انتخابية، تتوافق كل منها مع قوة أحد السياسيين النافذين في الجمهورية الثالثة: قضاء زحلة للرئيس الهراوي، قضاء بعلبك - الهرمل للرئيس حسين الحسيني، والبقاع الغربي - راشيا لوزير الداخلية سامي الخطيب.

الهدف واضح: لا لتعزيز التمثيل المحلي كما كان الحال في نظام الدوائر الانتخابية على أساس القضاء، ولا لتعزيز التحالفات بين الطوائف وتأمين وصول السياسيين المعتدلين كما كان مقرراً في الطائف، بل نعم ونعم فقط لتفضيل الدوائر الانتخابية الكبيرة والصغيرة بهدف تعزيز مواقع المرشحين المؤيدين لسورية.

إخلال كبير في التوازن بين لبنان المسيحي ولبنان المسلم

نظام توزيع المقاعد النيابية السابق وفقاً لقاعدة ستة مقاعد للمسيحيين مقابل خمسة للمسلمين عرف وضعاً انتخابياً مفاده أن نسبة كبيرة من النواب المسيحيين كانوا يفوزون بأصوات الناخبين المسلمين. وقد زادت المساواة الجديدة في المقاعد بين المسيحيين والمسلمين من هذا الوضع، بينما لا يُنتخب إلا عدد قليل جداً من النواب المسلمين من قبل الناخبين المسيحيين. هكذا لم يعد بوسع النواب المسيحيين الذين يعتمدون في انتخابهم على أكثرية الناخبين المسيحيين، وفقاً لقانون الانتخاب الجديد، حتى تشكيل أقلية تتألف من ثلث أعضاء المجلس، كي تتمكن من نقض أو معارضة أي قرار. فالمساواة في عدد المقاعد وفقاً للطائف حوّلها قانون الانتخاب، بالفذلكات والفنيات المناطقية والفئوية والطائفية، إلى سيطرة إسلامية واقعية في مجلس النواب؛ حتى باتت أية مشاركة مسيحية، ولو كثيفة في الانتخابات غير قادرة على تغيير شيء. وحتى هذه المشاركة جرى القضاء عليها في بعض بنود قانون الانتخاب الجديد. فالاتفاق الذي تمّ في الطائف حول عودة اللاجئين والمهجّرين إلى ديارهم لم ينفّذ. الأمر الذي حال دون تمكّن حوالى ثلث الناخبين من التوجّه إلى صناديق الاقتراع في مناطقهم. لقد خصّصت في بيروت مراكز اقتراع لمهجّري الشوف وعاليه، ولم تخصّص مراكز اقتراع للاجئين من الشمال، أي من بشري وعكّار، ولا من البقاع والجنوب.

وفضلاً عن ذلك لم يلحظ قانون الانتخاب أي حق بالاقتراع للبنانيين الموجودين في الخارج (وليس بالضرورة للمهاجرين، فلتطرح قضيتهم جانباً حسماً للجدل)، خاصة أنهم يشكّلون نحو ثلث عدد الناخبين. ففي العام 1992 بلغ عدد الناخبين نحو 2,4 مليون، توزعوا بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين. وهؤلاء هم الذين كانوا موجودين في لبنان. وحسب التقديرات المختلفة (خاصة منها دراسة مؤسسة الحريري، والدراسة المشتركة التي وضعتها جامعتا القديس يوسف في بيروت - اليسوعية، وجامعة لافال في كندا) كان يقيم في لبنان 2,3 مليون لبناني، 1,3 مليون مسلم ومليون مسيحي تقريباً. وخلال سنوات الحرب الأخيرة، ارتفع عدد المسيحيين الذين بحثوا عن ملجأ وعمل في الخارج، ولكنهم احتفظوا بمكان سكنهم الرئيسي في لبنان، ونسبة كبيرة منهم من أنصار العماد عون. ولكن الحكومة، ودائماً من منطلق الحسابات السياسية، لم تجد أية مصلحة في إشراكهم في الانتخابات. وهذا الأمر زاد في إخلال التوازن بين المسلمين والمسيحيين. فاتضح تماماً أن قانون الانتخاب الجديد شكّل انقلاباً على الطائف، وأنه وضع لاستخدامه، بدرجة أولى، كوسيلة للحفاظ على توجّهات السياسة السورية وتثبيتها في لبنان. وقد عمّق تأثيره هوّة الخلل في التوازن اللبناني التاريخي.

المعارضون والمقاطعة

"اللعبة" بقانون الانتخاب وبالانتخابات نفسها، أدركها الجميع في لبنان و"سخروا منها على قدر ما سخرت منهم". حتى أن الأوساط التي تعتبر قريبة جداً من الحكم ومن المؤيدين لكل تعاون مع سورية لم تتمكّن من التغطية عليها. فاستقال، احتجاجاً، وزير الخارجية فارس بويز (صهر رئيس الجمهورية). ولم تعترض عليها فقط الأحزاب المسيحية، مثل التيار العوني وحزب الوطنيين الأحرار والكتلة الوطنية والكتائب والقوات، بل أيضاً عدد كبير من النواب المستقلين، بمن فيهم نواب مسلمون. فكان صوت



فارس بويز

سليم الحص الأكثر نفاذاً: "الوحدة الوطنية أهم من انتخابات جديدة".

البطريرك الماروني نصر الله صفير، الذي دعمه مجلس الأساقفة الموارنة، رفض إجراء الانتخابات طالما لم تتم عودة المهجّرين، ولم يلحظ حق الاقتراع للبنانيين في الخارج ولم يوضع جدول لانسحاب القوات السورية. وفي 23 تموز 1992، حصل إضراب عام ضد الانتخابات.

لكن الحكومة مضت في "خطتها الانتخابية" غير آبهة بالاحتجاجات، وركّزت اهتمامها على تشكيل لوائح انتخابية" في كل الدوائر، وكانت أحاديث دعم ممثلي السلطة السورية لها متواترة يومياً.

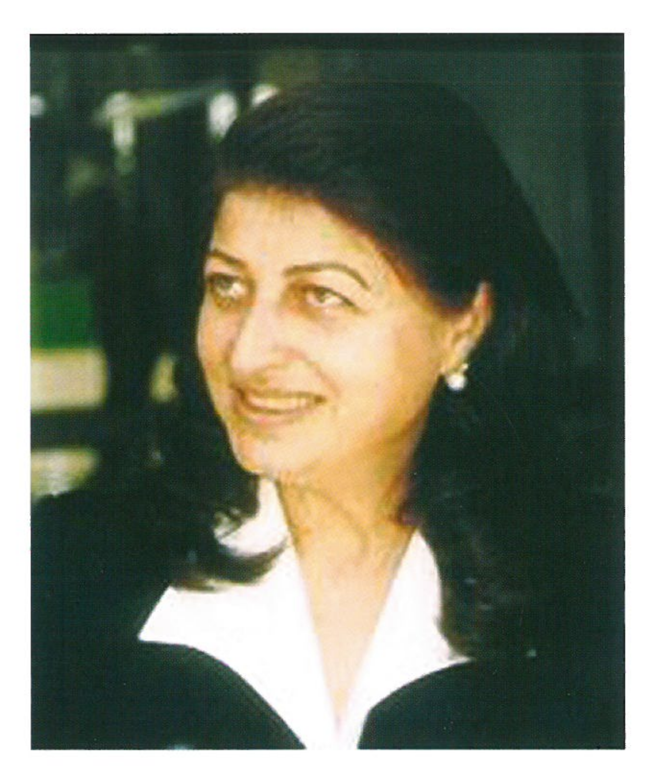
في الجنوب شكّل نبيه بري (وزير دولة) تحالفاً واسعاً، لم يضم ممثلين عن حركة أمل فحسب، بل ممثلين عن حزب الله والشيوعيين والحزب السوري القومي الاجتماعي (أسعد حردان، وزير دولة)، وأسر الأعيان الشيعية، والمسيحية (في جزين والزهراني) القديمة. وكذلك ضمّت لائحته بهية الحريري شقيقة رجل المال والأعمال المعروف رفيق الحريري (رئيس الحكومة التالية). ومقابل هذا التحالف، تشكّلت لائحة معارضة برئاسة كامل الأسعد الذي كان لا يزال يحظى بتأييد واسع في بعض بلدات وقرى الجنوب، خاصة في الحزام الأمني. وهكذا تبيّن أن الناخبين في الجنوب كانوا مستعدين للمشاركة في الاقتراع. والوضع في لبنان الشمالي كان مماثلاً للوضع في الجنوب.

في الشمال تألفت لائحة من العائلات السياسية التقليدية في طرابلس وزغرتا (عمر كرامي وسليمان طوني فرنجية) ضمّت إليها ممثلين عن الحركة الإسلامية السنية وممثلين عن العلويين.

في البقاع، ترأس لائحة الحكومة وزير الداخلية سامي الخطيب، وفي زحلة نجل رئيس الجمهورية، وفي بعلبك الهرمل حسين الحسيني، حيث شكّل حزب الله لائحة معارضة.

في بيروت، كان الوضع صعباً بالنسبة إلى القوى الموالية للحكومة: رئيس الحكومة رشيد الصلح ترأس لائحة، وألف سليم الحص لائحة أخرى بعد لقاء طويل أجراه مع عبد الحليم خدّام (نائب الرئيس السوري)، ورفض صائب سلام ونجله تمام ترشيح نفسيهما.

في الشوف وعاليه، مثّل جنبلاط (الحزب التقدمي الاشتراكي) لائحة الحكومة. أما في باقي دوائر جبل لبنان الانتخابية فواجهت الحكومة صعوبات كبيرة في ايجاد مرشيحن موالين لها يدعمون المثلث الموالي جداً والمؤيّد جداً لسورية: ميشال المر - ايلي



بهية الحريري

حبيقة - الحزب السوري القومي الاجتماعي.

المعارضة لم تقم بأية حملة انتخابية، ولكنها دعت إلى مقاطعة الانتخابات. فنظراً إلى عدم تمكّنها، في إطار قانون الانتخاب الجديد، من الاعتماد على إحراز أي نصر، ولا حتى على تكوين أية أقلية تستطيع نقض القرارات في مجلس النواب، سعت إلى تحويل الانتخابات إلى عملية استفتاء ضد الانتخابات. ولم تقدم الأحزاب المسيحية أي مرشح عنها، حتى حزب الكتائب، الذي كان متردداً في البداية، اتخذ في النهاية قرار المقاطعة بعد زيارة أمين الجميّل القصيرة إلى لبنان (كان غادر إلى الخارج بعيد انتهاء ولايته الرئاسية، ويرجّح البعض أنه غادر مجبراً لأسباب لم تتوضح بعد). وكذلك الزعماء المستقلون القياديون للطوائف المسيحية في جبل لبنان امتنعوا أيضاً عن ترشيح أنفسهم.



كامل الأسعد

أقلية من المقترعين

كانت المهلة التي لُحظت للحملة الانتخابية قصيرة للغاية. مرشّحو المعارضة جرت معاكستهم ومطاردتهم أثناء الحملة الانتخابية. الحالة النموذجية هي حالة المرشح كامل الأسعد، رئيس المجلس النيابي سابقاً، عندما قرّر إجراء مهرجان انتخابي في تبنين. فأغلقت الطرقات لمنع أنصاره من المشاركة فيه. ورغم ذلك شارك في المهرجان نحو عشرين ألف نسمة. وعلى أثره جرى خطف أحد معاونيه المحامي نبيه خوري. ورغم إضراب نقابة المحامين لم يطلق سراحه (كانت حادثة خطف بارزة، والأولى من نوعها في "الجمهورية الثالثة". أعقبتها بعد نحو ثلاثة أسابيع حادثة خطف بارزة أخرى لأحد قياديي حزب الكتائب، بطرس الخوند، راجع بشأنه في ما بعد). كذلك اعتُقل دون محاكمة عدد كبير من الشباب والطلاب المؤيدين للعماد عون، لأنهم وزّعوا مناشير



فوز لائحة بري

طالبوا فيها بمقاطعة الانتخابات.

أرشيف انتخابات صيف 1992 (الصحافة اللبنانية) مليء بألف حكاية وحكاية - أكثرها موثق بالاسم والمكان والزمان ومختلف الشواهد - تحكي عن التزوير الذي طال مختلف عمليات الاقتراع، من سجلات أسماء المقترعين إلى شهادات إخراج القيد (أموات يقترعون، أصوات عديدة لإخراج قيد واحد...) إلى صناديق الاقتراع، إلى مكاتب الاقتراع، إلى اللجان، إلى الفرز... نتخطى ذكرها أو ذكر أمثلة عليها لنصل تواً إلى مغزاها السياسي المتعلق أساساً بمستوى المشاركة في الاقتراع:

بلغت أعلى نسبة للمشاركين في الاقتراع 40٪ في شمال البقاع وفي الجنوب، ومع ذلك فإنها لم تشكّل إلا ثلث نسبة المشاركين في آخر انتخابات نيابية جرت قبل ذلك أي في العام 1972 .

في بيروت الكبرى بلغت 1.10 ٪.

في طرابلس 15٪.

وأدنى نسبة جاءت في دوائر الجبل ذات الأكثرية المارونية: في جبيل مثلاً، تمكّنت المرشحة هناك من دخول المجلس النيابي بـ 41 صوتاً؛ في كسروان، حيث أُرجئت عملية الانتخاب لعدم تقدّم مرشحين في هذه الدائرة، إلى شهر تشرين الأول، شارك 20,9٪ (مقابل 57٪ عام 1972). وعلى مستوى البلاد ككل، بقيت النسبة أدنى من 20٪).

وليس من شك في أن مقاطعة الانتخابات التي دعا إليها المعارضون (الأحزاب والزعماء المسيحيون) شكّلت نجاحاً خارقاً، وجاءت استفتاءً جلياً ضد قانون الانتخاب وضد الانتخابات في ظل الأوضاع السائدة. ولكنهم إذا كانوا اعتقدوا، للحظة، بأن المقاطعة ستؤدي إلى إمكانية إلغاء الانتخابات، فهذا يعني جهلهم التام بإمكانية "المحدلة" وبالمبادئ والمفاهيم التي تحملها معها. فمثلما لم تعر أي اهتمام لمعارضتهم، هكذا لم تلتفت إلى الاحتجاجات الصادرة عن الدوائر والمؤسسات الديمقراطية في العالم، وكان أبرزها احتجاج البرلمان الأوروبي، وقول المرشّح الديمقراطي الأميركي، بيل كلينتون، الصريح والذي وصف الانتخابات اللبنانية بأنها "غير حرة وغير نظيفة".

الفائزون

في الشمال، فازت "لائحة الحكومة" بكل المقاعد، وضمّت عمر كرامي وسليمان طوني فرنجية وأنصارهما من ممثلي الأسر السياسية في طرابلس وزغرتا. أما



تمام صائب سلام

النواب الجدد الذين فازوا على لائحتهما، فأحدهم يمثّل حركة الإسلاميين السنّة، وآخران الطائفة العلوية.

في الجنوب، لم يتمكّن أنصار كامل الأسعد في منطقة "الحزام الأمني" من المشاركة في عملية الاقتراع لأن اسرائيل أغلقت المعابر يوم الانتخاب. فازت "لائحة الحكومة" التي تزعّمها نبيه بري، وبلغت نسبة المشاركة 37 ٪ (لم تتجاوز 5 ٪ في البلدات والقرى المسيحية في قضاء جزين). وفي صيدا انتُخب مصطفى سعد رغم أنه لم ينضم إلى لائحة بري. وقد اعتبر برّي فوز لائحته "انتصاراً على 400 سنة من الإقطاعية".

في البقاع الغربي - راشيا، فازت لائحة وزير الداخلية سامي الخطيب، لكن في دائرة بعلبك - الهرمل حصلت مفاجأة كبيرة بفوز لائحة حزب اللّه على لائحة رئيس مجلس النواب حسين الحسيني الذي تمكّن من الفوز بمقعده لأن لائحة حزب اللّه كان ينقصها مرشح واحد عن الشيعة. امتعض الحسيني كثيراً من هذه النتيجة، فتحدث عن عملية تزوير للانتخابات وأعلن استقالته، ولكن لم يُستبعد قط أن يكون حزب اللّه قد اغتنم الفرص السانحة للتزوير، لأن عدداً كبيراً من مراكز الاقتراع كانت خالية من مراقبين رسميين، الأمر الذي سمح لممثلين عن هذا الحزب بالإشراف عليها. ولكن، في المقابل ثمة قناعة بأن الحزب حصد فوزاً حقيقياً هناك لأنه اكتسب كثيراً من التعاطف والتأييد الشعبي بفعل الخدمات الاجتماعية والمساعدات التي قدّمها للناس بقطع النظر عن مواقفهم العقائدية، في الوقت الذي كان فيه الحسيني منشغلاً بمعارك السلطة والنفوذ في بيروت أكثر من اهتمامه بحاجات ومشاكل دائرته الانتخابية. وما يشير أيضاً إلى تفوّق حزب اللّه هو أن أعلى نسبة مشاركة في الاقتراع حصلت في هذه الدائرة وبلغت 40٪.

في زحلة، حصلت أيضاً مفاجآت. في هذه الدائرة، التي كان يترشّح فيها رئيس الجمهورية، أدلى 31٪ فقط من الناخبين بأصواتهم، وفشل نجل الرئيس، وحتى المرشّح محسن دلول، المعروف بعلاقاته الوثيقة مع سورية، فاز بصعوبة بالغة. أما الذي نال أكبر عدد من أصوات المقترعين فكان إيلي سكاف الذي برز كمعارض للسياسة السورية في لبنان.

في بيروت، أسفر عدم ترشيح آل سلام (صائب ونجله تمام) والسياسيين الموارنة والأرثوذكس التقليديين عن مشاركة ضئيلة جداً في الإقتراع. نالت معظم الأصوات لائحة سليم الحص، ولم يفز رئيس الوزراء

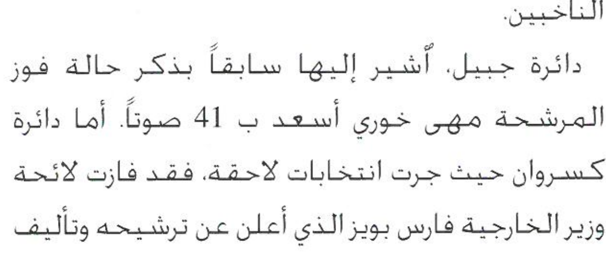


فيصل مجيد ارسلان

رشيد الصلح إلا بصعوبة. وقد فاز بالمقعد الماروني مرشّح عن الحزب السوري القومي الاجتماعي (غسان مطر).

في الشوف وعاليه، لم يفز من اللائحة المعارضة إلا نجل الأمير مجيد أرسلان. وأعلى نسبة مشاركة في الاقتراع في جبل لبنان حصلت في دائرة الشوف حيث اقترعت أكثرية الدروز والسنّة، بينما بقي المسيحيون في منازلهم.

في دائرة المتن، انتخُب وزير الدفاع نائب رئيس الحكومة ميشال المر (مقرّب من سورية)، ونواب مستقلون ولكنهم من أنصار الحكومة، مثل نسيب لحود وأوغست باخوس... وذلك من قبل 14٪ من الناخبين.



دائرة جبيل، أشير إليها سابقاً بذكر حالة فوز المرشحة مهى خوري أسعد ب 41 صوتاً. أما دائرة كسروان حيث جرت انتخابات لاحقة، فقد فازت لائحة وزير الخارجية فارس بويز الذي أعلن عن ترشيحه وتأليف لائحة "بهدف إبعاد مرشحين من أنصار ايلي حبيقة أو أنصار حليفه الحزب السوري القومي الاجتماعي عن المنطقة".

وصلت إلى المجلس أكثرية كبيرة جداً موالية للحكم، وتالياً للسلطة في سورية، ولو بدرجات تبدأ من الارتباط الوثيق جداً وتنتهي بالتأييد: 19 نائباً يمكن اعتبارهم في خانة "الارتباط الوثيق جداً"، في مقدمهم ايلي حبيقة، سامي الخطيب، ميشال المر ونواب الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث. كما برزت كتل برلمانية على تجانس كبير: كتلة نبيه بري (17 نائباً)، كتلة حزب اللّه (14 نائباً) يضاف إليها نائبان عن الحركة الإسلامية، كتلة الهراوي (11 نائباً)، سليم الحص (10)، وليد جنبلاط (10)، عمر كرامي (9)، سليمان طوني فرنجية(6).

مؤشرات ووقائع جديدة

تغييران أساسيان في السياسة الداخلية أدّت إليهما نتائج انتخابات صيف 1992، ووقائع جديدة في السياسة اللبنانية لم تعرفها البلاد من قبل وأسّست لفترة لاحقة.

التغيير الأساسي الأول هو التغيير الراديكالي في التمثيل الشيعي، فقد حلّ مكان النواب التقليديين أنصار حركة أمل وحزب اللّه، الذين، بفعل الارتفاع النسبي في عدد المشاركين في الاقتراع لهم في المناطق الشيعية، وبعكس ما حصل مع باقي النواب، اكتسبوا شعبية كبيرة وشرعية تمثيلية. التغيير



دوري شمعون

الثاني تمثّل في الغياب التام لممثلي أهم التيارات السياسية المسيحية: ميشال عون، وريمون إده، دوري شمعون وأمين الجميّل في المنفى. وباستثناء كتلة نواب زغرتا، فإن أهم القوى السياسية المسيحية وجدت نفسها في صفوف معارضة غير برلمانية، علماً أن نصف أعضاء المجلس النيابي من المسيحيين، ولكنهم لم يمثّلوا إلا أقلية منهم. كما دلّت على ذلك بنوع خاص نسبة المقترعين المتدنية في أهم المناطق المسيحية.

أما الوقائع الجديدة التي أسّست لفترة لاحقة فتمثلت في خمس نقاط أساسية (عن فريد الخازن، "انتخابات لبنان ما بعد الحرب"، دار النهار للنشر، ط1، تشرين الثاني 2000، ص 25-26):



رفيق الحريري الى السلطة

"- ساهمت انتخابات 1992 في إزاحة أحد أبرز أركان الطائف عن السلطة. فبعد اغتيال الرئيس رينه معوض بعد انتخابه بأيام، خسر السيد حسين الحسيني موقعه في رئاسة مجلس النواب الذي شغله منذ منتصف الثمانينات لمصلحة رئيس حركة أمل السيد نبيه بري الذي دخل المجلس بكتلة نيابية واسعة.

"- جرت انتخابات 1992 في ظل أزمة اقتصادية خانقة سجّل فيها سعر صرف الليرة هبوطاً غير مسبوق، ما فتح الباب أمام السيد رفيق الحريري للوصول إلى السلطة. فالحريري، الذي شارك في صنع

الطائف في كل مراحله وسعى إلى منصب رئاسة الوزراء منذ 1990. استطاع أن يرأس الحكومة الرابعة بعد الطائف إثر الأزمة السياسية والاقتصادية التي نتجت من الانتخابات وبدعم سوري لم يكن متاحاً من قبل.

"- مع وصول الحريري إلى رئاسة الحكومة وبري إلى رئاسة مجلس النواب في 1992، وبعدما حلّ الياس الهراوي في رئاسة الجمهورية محل رينه معوض في 1989 اكتمل المشهد السياسي بطاقمه الرئاسي وسياسييه في مرحلة ما بعد انتخابات 1992: رئاسة مارونية محدودة الصلاحيات ورئيس جمهورية يفتقر إلى القاعدة الشعبية وتحديداً في الأوساط المسيحية، يقابله رئيسا حكومة ومجلس هما من أبرز الشخصيات السياسية ضمن طائفتيهما وأكثر نفوذاً في لبنان ما بعد الحرب. هكذا تأسس نظام "الترويكا" بركائزه المتجانسة والمتضاربة في آن واحد: توازن بلا استقرار، تجانس بلا تكامل، خلاف بلا قطيعة، واتفاق بلا وفاق.

"- إن أهم ما أنتجته انتخابات 1992 التأكيد القاطع أن القرار النهائي في المسائل الأساسية في لبنان ما بعد الحرب في يد سورية، وفي مقدمها قانون الانتخاب ومفاعيل الانتخابات السياسية. وأن هذا الواقع بات من مسلمات الحياة السياسية في لبنان. وسواء كان واقع البلاد مأزوماً أو لم يكن، فلا بد من القبول به والتأقلم معه. إنه الخيار الوحيد المتاح.

"- لعلّ المفارقة في انتخابات 1992 انها على رغم كونها الانتخابات التي ووجهت بالمقاطعة وسجّلت أدنى نسبة مشاركة في الانتخابات النيابية في لبنان وأدت إلى انقسامات حادة وشهدت فوضى إدارية عارمة وتلاعباً وتزويراً يوم الاقتراع، فهي الانتخابات "التأسيسية" في جمهورية الطائف والحدث الفاصل بين حقبة سياسية بدأت وأخرى ولّت. ومع هذه الانتخابات - الأزمة أُرسي الخروج المشرعن عن اتفاق الطائف بركيزتيه الاثنتين: الإصلاح والسيادة".

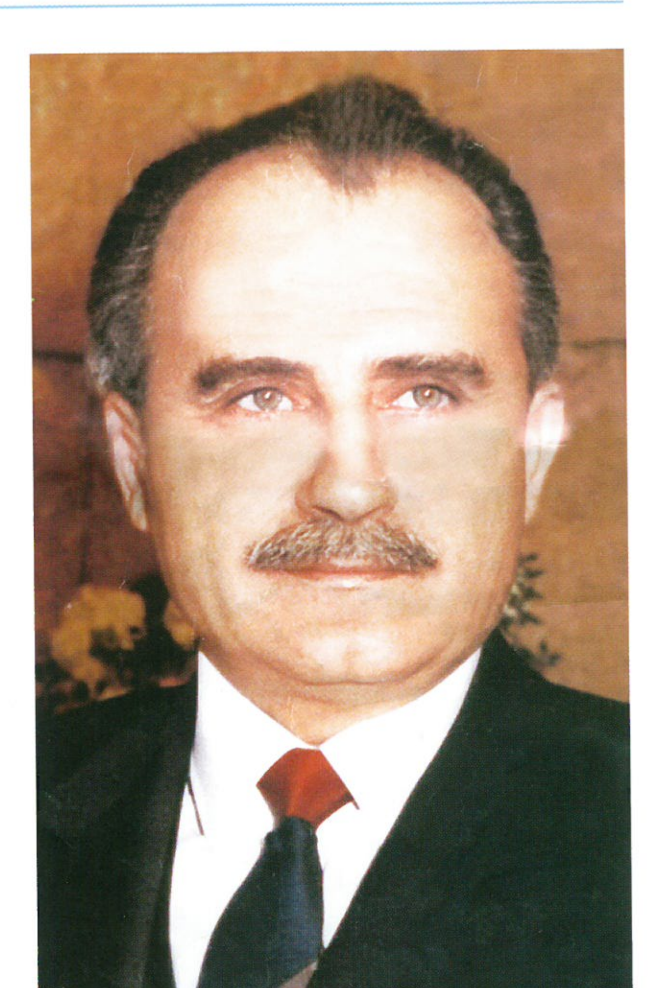
(المراجع الأساسية لهذا الموضوع "انتخابات صيف 1992، انتهاك الطائف وتزوير": أرشيف المؤلف؛ كتاب تيودور هانف "لبنان، تعايش في زمن الحرب، من انهيار دولة إلى انبعاث أمة"، ص 754-772؛ وكتاب فريد الخازن، "انتخابات لبنان ما بعد الحرب..."، مذكور سابقاً).

مؤشر آخر: خطف بطرس الخوند (قضية المخطوفين والموقوفين اعتباطاً ومجهولي المصير)

خطف بطرس الخوند (15 أيلول 1992)

في الساعة التاسعة من صباح الثلاثاء 15 أيلول 1992، اعترضت سيارتا "ب. إم." وسيارة "فان"، في داخلها عناصر مسلحة، سيارة بطرس الخوند من أمام منزله الكائن في حرش تابت سن الفيل (أكثر مناطق لبنان حضوراً أمنياً، إذ تعجّ سن الفيل مع جوارها، الداكوانة والمكلس وجسر الباشا والحازمية، بالعشرات من المراكز والثكن والحواجز الأمنية اللبنانية والسورية). وخطفته على مرأى من الجيران والمارة. واتجهت نحو مستديرة المكلس؛ ومن هناك غاب. ولا يزال حتى اليوم (خريف 2001) كل خبر أكيد عن بطرس الخوند، العضو في حزب الكتائب والذي كان أصبح عضواً في مكتبه السياسي، كما غاب كل جواب لدى أي مسؤول أمني أو قضائي أو سياسي، ولدى رفاقه في الحزب، عن سؤال تطرحه زوجته أو يطرحه أشقاؤه عن مصيره.

في أواسط 1997، أكّدت منظمة "سوليدا" (إنسانية لبنانية - فرنسية مهتمة بالكشف عن مصير اللبنانيين المعتقلين اعتباطاً في السجون السورية) أنه موجود في سجن عدرا في سورية، ونقلت "النهار" الخبر (حزيران 1997).



بطرس الخوند

كيف تعاطى الحزب والدولة مع قضية اختطافه

أما عن مواكبة حزبه، الكتائب، لقضية اختطاف بطرس ومصيره ففي مجملها، كما في تفاصيلها، ما يُظهر "الخوف"، "الارتباك"، "التستّر"، "اللامبالاة"... في تعاطيه مع قضية خطف "رفيق" أمضى نحو 40 سنة من حياته حزبياً مناضلاً مشهوداً له المناقبية والتفاني.

نقلت مجلة "المسيرة" (العدد 15.620 أيلول 1997، ص 25) ملخصاً لمواكبة الحزب هذه القضية، على لسان نائب رئيس الحزب منير الحاج (رئيسه في ما بعد)، حيث قال: "نحن لم ننسَ هذه القضية ولا لحظة ولا نزال نتابعها في شكل مستمر. من وقت إلى آخر، كانت تردنا معلومات عن احتمال وجوده هنا أو هناك. ولكن كان يتبين أنها غير صحيحة، وتوصل إلى طريق مسدود". وعمّا إذا كان الحزب قد تقدم بشكوى ضد مجهول بعد خطف بطرس الخوند، قال الحاج إنه لا يذكر "ما إذا كنّا قدّمنا مثل هذه الشكوى (كذا؟!). وفي أي حال بماذا قد تنفع سوى أنها ستحفظ في الملف؟". وختم الحاج: "هذه القضية سياسية، وملاحقتها تتم سياسياً لا قضائياً" (والمعروف أن منير الحاج محام، والمعروف أيضاً وبداهةً، أو هكذا يفترض قياساً على حالات كثيرة مشابهة عرفها "العالم الثالث"، أنه مهما بلغ "الرعب والإرهاب" من درجة قاسية فإن أبسط الأمور وأيسرها توكيل محام أقله لحفظ الحق بانتظار المستقبل وظروفه!).

ونشرت "المسيرة" (العدد 14,672 أيلول 1998، ص 13)، وأكّدت زوجة بطرس: "في مخفر سن الفيل، حيث سجّل محضر تحقيق بالحادث (فور وقوعه في 15 أيلول 1992) قيل لزوجة بطرس، بعد مراجعتها، إن الملف أُغلق وأُتلف ولم يعد فيه ولا ورقة. توسّلت الزوجة، جانيت الخوند، المطران بشارة الراعي الذي تحرّك في الموضوع، فجاء عسكري من المخفر إلى منزل المخطوف للحصول على نسخة من محضر الحادث، ليسلّمها في ما بعد إلى سيادة المطران... على أنها كل ما عندهم من معلومات عن الحادث! وكان ذلك قبيل إطلاق دفعة من المعتقلين في السجون السورية في آذار (1998). وتروي السيدة خوند ان مشوار الانتظار القاسي تلقّى ضربة أقسى في القصر الجمهوري حيث نقلت خوند عن رئيس الجمهورية قوله للمطران الراعي: "لا أعرف شيئاً عن الموضوع، وإذا سألتُ فلا مَن يرد". ولكنها لم تتعب من تتبّع خيوط الأمل الضئيلة، وقابلت النائب رشيد الخازن

الذي كان يزور سورية في مساع لإطلاق سجناء، وقال لها نقلاً عن المسؤولين السوريين انه ليس عندهم... و"فتشوا عند الايرانيين" (انتهى كلام "المسيرة").

استمرّت الجمعيات الإنسانية المهتمة بحقوق الإنسان تورد إسم بطرس بين اللبنانيين الموجودين في السجون السورية، لكن أركان الدولة اللبنانية استمرّوا، من جهتهم، بنفي وجود أي مخطوف أو معتقل اعتباطاً في سورية، حتى فاجأتهم هذه الأخيرة بإطلاق دفعة ثانية من اللبنانيين في سجونها في العام 2000 (أصبح عددهم، في الدفعتين، يفوق الـ 200 شخص)، ولم يكن بطرس في عدادهم، وبقي مصيره مجهولاً. وقالت دمشق، وأكّدت بيروت، إنه لم يعد في السجون السورية "أي لبناني"، في حين استمرّت المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ومعها عدد من أهالي المخطوفين والمعتقلين اعتباطاً، في تأكيد وجود آخرين لم يُفرج عنهم بعد.

ناشطون لبنانيون

قضية المخطوفين (الإخفاء القسري) والمجهولي المصير والمعتقلين اعتباطاً في السجون السورية، إبان سنوات الحرب، وبعدها أي في أيام قيام دولة الطائف وتباهي أركانها بقيام الأمن وحكم القانون وتفعيل مؤسساتها، كان يمكن أن يلفّها النسيان على مستوى الحق الإنساني والمستوى الوطني عموماً لو لم تنبرِ لها مجموعة من الناشطين، يتقدمهم غازي روبير عاد وفاضل طيّار، الذين نجحوا في تحريكها داخل صفوف أهالي المخطوفين والمعتقلين اعتباطاً في بادئ الأمر، لتطال بعد ذلك المجتمع الأهلي في لبنان، وتالياً المنتديات الإنسانية والسياسية الدولية، فجعلوها قضية انسانية ووطنية عاصية على النسيان مهما بُذل من جهود لطمس الجريمة.

الصحافة اللبنانية - وبصورة خاصة "النهار" و"الأوريان لو جور" - غطّت، وإلى حد كبير، أنشطة هذه المجموعة، من هذه الصحافة، ومباشرة من غازي عاد وفاضل طيار، وكلاهما صديق للمؤلف (مسعود الخوند، شقيق بطرس، وكان له ما استطاعه من نشاط في قضية شقيقه وقضية المخطوفين عموماً)، وخاصة من غازي الذي أصبح مرجعاً لكل مهتم في الموضوع، لبنانياً كان أو غير لبناني، هذه اللمحة عن النشاط - القضية (غازي عاد، مولود في بيروت العام 1957، حاز دراسات عليا في العلوم البحرية من جامعة "وليام أند ماري" في ولاية فرجينيا الأميركية، في آب 1983، تعرّض لحادث سير تسبّب في شلل جسدي رباعي أقعده على كرسي نقّال مدى العمر، لكنه نهض، في الوقت نفسه، ذهناً وقّاداً وإيماناً راسخاً بعدالة القضية، قضية المخطوفين والمعتقلين اعتباطاً، التي نذر العمر لها. فبدا، في أعين وأفئدة الآلاف من الأهالي المفجوعين محطّ أملهم، كما أثار إعجاب كل مَن التقاهم في المنتديات الدولية، من سياسيين وناشطين انسانيين، لتمكّنه من مختلف جوانب القضية، معرفةً وإحاطةً وطرحاً ودفاعاً):

الفكرة، فكرة المطالبة بإطلاق أو بالوقوف على مصير المعتقلين في سورية، بدأت مع الإطلاع على تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية في تشرين الأول 1988 بعنوان "سورية، التعذيب على يد القوى الأمنية"، حيث ورد، وفي أكثر من فقرة، كلام عن وجود معتقلين لبنانيين في السجون السورية.

"شعرنا، يقول غازي عاد، بأنه أصبح لدينا مستند دولي شرعي ينص على ما كنّا متأكدين منه ولكنه ضائع في لجة الحرب وغياب القانون، وهو وجود لبنانيين



غازي عاد، على الكرسي النقال، يحيط به وفد الأهالي في الباحة الداخلية للبرلمان الأوروبي في بروكسيل قبيل إجتماعهم بعدد من نوابه ولجانه، خصوصًا منها المهتمة بحقوق الإنسان (اواخر كانون الثاني 1998)

معتقلين ومجهولي المصير في السجون السورية خلافاً لمختلف القوانين والأعراف الدولية سواء في حالات السلم أو الحرب. وأطلقنا، في 29 كانون الأول 1989، حملة طلبنا فيها من كل العائلات التي لديها معتقلون أن تتقدم برسائل إلى لجنة شكّلناها وأعطيناها لاحقاً (1991) إسم "سوليد"، مختصر إسمها بالفرنسية والانكليزية تسهيلاً لمهمتنا لدى الأوساط الغربية، وتعني لجنة دعم المعتقلين والموقوفين اللبنانيين اعتباطاً في السجون السورية. وخلال شهر واحد، تلقّينا أكثر من 200 رسالة من الأهالي من مختلف المناطق اللبنانية والطوائف كافة. وشكّلنا ملفاً مستنداً على قاعدة معلومات دقيقة".

في فترة عملية الإطاحة بالعماد عون، جمدت مجموعة "سوليد" عملها، ثم استأنفته في أواخر 1991 بالاتصال بـ"مؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنساني" (رئيسها وائل خير) التي أبدت استعداداً لكل تعاون . وبدأت "سوليد" اتصالاتها بـ "الفدرالية الدولية لجمعيات حقوق الإنسان" و"منظمة العفو الدولية". وأثمرت هذه الاتصالات حركة لمندوبي هاتين المنظمتين، وبدء الكلام على حالات معينة للبنانيين في السجون السورية. وفي 1995، أرسلت الفدرالية الدولية مندوبتها إلى لبنان (فيوليت داغر، فرنسية من أصل لبناني) بمهمة تقصّي الحقائق وفتح مكتب للتحقيق في حالات اختفاء لبنانيين. ولما رفضت الدولة اللبنانية كل تعاون معها، أجرت فيوليت داغر

مقابلة في "النهار" طلبت فيها من الأهالي التوجّه برسائلهم مباشرة إلى المنظمة في باريس وأعطت عنوانها البريدي.

وجاءت حالات اختفاء عديدة بعد قيام "دولة الطائف" (بطرس الخوند، داني منصوراتي، خديجة بخاري، الياس طانيوس، رضوان ابراهيم...) لتزيد من منطق وشرعية دوافع "سوليد" والمنظمات الإنسانية.

في 1996، أصدرت "منظمة مراقبة حقوق الإنسان" في أميركا تقريراً يتكلم عن موضوع المعتقلين اللبنانيين في سورية؛ وعادت المنظمة وأصدرت تقريراً ثانياً في أيار 1997 عنوانه: "القوى الأمنية اللبنانية والسورية: تحالف خارج القانون".

العمل الأقوى في هذا المجال، إلى حينه، جرى يوم 9 تشرين الأول 1997، عندما أصدرت الفدرالية الدولية لجمعيات حقوق الإنسان، من لبنان بالذات ولأول مرة، ومن نقابة الصحافة في بيروت، تقريرها التي تحدثت فيه عن المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية وأكّدت وجودهم وطالبت الدولة اللبنانية بتحمّل مسؤولياتها تجاه مواطنيها هؤلاء. وفي اليوم نفسه (9 تشرين الأول 1997)، ساهمت "سوليد"، وبصورة أساسية، في تشكيل "لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية" برئاسة السيدة صونيا عيد (ابنها جهاد أحد هؤلاء المعتقلين).

وتدرّجت القضية صعداً من حيث الأهمية محلياً ودولياً. فبعد تشكيل لجنة الأهالي، وفي إطار اتصالات "سوليد" بالفدرالية الدولية وتنسيقها مع جمعية دعم المعتقلين اللبنانيين اعتباطاً في السجون السورية الناشطة في فرنسا (أعضاؤها لبنانيون مقيمون في فرنسا وفرنسيون)، أقيم أسبوع للتضامن مع هؤلاء في باريس (أواخر كانون الثاني 1998). وكان لـ"سوليد" في نشاط مميز، فعقدت مؤتمرات ولقاءات صحافية، وأصدرت منشورات، وقابلت عدداً كبيراً من الناشطين الانسانيين والمسؤولين السياسيين على أعلى المستويات الفرنسية والأوروبية، وتوّجت نشاطها بزيارة البرلمان الأوروبي في بروكسيل حيث اجتمعت بعدد كبير من نوابه.

أثمر هذا التحرّك، خاصة إزاء البرلمان الأوروبي، قراراً اتخذه هذا البرلمان، في 12 آذار 1998، يطالب سورية بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين اللبنانيين، ويطالب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإدراج موضوع هؤلاء المعتقلين في مباحثات الشراكة الأوروبية – المتوسطية مع حكومتي لبنان وسورية.

وعلى مدى شهور لاحقة عكفت "سوليد" ولجنة الأهالي على متابعة الموضوع وإثارته في زيارات قامتا بها للسفارات الغربية في بيروت (الأميركية، الفرنسية، البريطانية والألمانية) وللشخصيات الدينية (أخصّها البطريرك الماروني نصر الله صفير الذي أخذ يداوم تقريباً على ذكر القضية في كل عظاته يوم الأحد) والسياسية، كما على عقد مؤتمرات صحافية وإصدار منشورات واتصالات مع المسؤولين الأمنيين والسياسيين، وكذلك على إثارة الموضوع عبر بعض التظاهرات والاعتصامات التي قام بها أهالي المخطوفين والموقوفين اعتباطاً.

وفي شباط 2000، شاركت "سوليد"، ممثلةً بناشطيها الرئيسيين غازي عاد وفاضل طيار، في مؤتمر أوروبي – متوسطي ضد الإخفاء القسري الذي عقد في باريس، وتضمّن المؤتمر جولة لقاءات واطّلاع على ملف القضية مع البرلمان الأوروبي في بروكسيل مرة جديدة. ومع مجموعات العمل ضد الاعتقال الاعتباطي والإخفاء القسري التابعة للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف.

وفي أواخر أيلول 2000، وفي غمرة إصرار السلطة

على اعتبار المخطوفين والمعتقلين في السجون السورية "متوفين"، سار الأهالي في تظاهرة إلى قصر بعبدا، وبعدها بأيام ساروا إلى المجلس النيابي حيث اختاروا، من بين النواب الذين كانوا يمرّون أمامهم في ساحة المجلس النائب وليد جنبلاط واودعوه رسالة بمطالبهم وطرح جنبلاط مطالبهم داخل المجلس لأول مرة.

وبين 13 و30 آذار 2001، شاركت "سوليد" في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان في نيويورك حيث قدّمت تقريرها وناقشت نقاطه حول قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية مؤكدّة وجودهم هناك، في حين نفى التقرير الرسمي السوري نفياً قاطعاً مثل هذا الوجود. وأصدرت لجنة حقوق الإنسان تقريرها النهائي في 6 نيسان 2001، حيث بدا واضحاً أن الوفد السوري فشل، إزاء هذه اللجنة، في تقديم أجوبة واضحة ودقيقة حول مسألة إخفاء مواطنين سوريين ومواطنين لبنانيين اعتقلوا في لبنان ونُقلوا إلى سورية. وطالبت اللجنة، في تقريرها، الحكومة السورية بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في هذه "الإخفاءات". كما طالبتها بإصدار أحكام قضائية، إذا أمكن، بحق كل مَن يثبت التحقيق ضلوعه في هذه الجريمة. وعلى هامش عمل "سوليد" مع لجنة حقوق الإنسان، كان لها لقاءات مع منظمات أميركية مهتمة بحقوق الإنسان ومع نواب وشيوخ في الكونغرس الأميركي.

وفي أواخر نيسان 2001، التقى وفد مشترك من "سوليد" ولجنة الأهالي، في الفاتيكان، وزير خارجيته الكاردينال ثوران Thoran والكاردينال داود (حلّ محل الكاردينال سيلفستريني رئيساً للمجمع الشرقي في الفاتيكان). ووعد ثوران الوفد بحمل ملف القضية وتقديمه للرئيس السوري خلال زيارة البابا لسورية، الزيارة التي تمّت في أيار 2001.

(قضية المخطوفين والمعتقلين اعتباطاً في السجون السورية جزء من قضية أشمل هي قضية المخطوفين خلال سنوات الحرب، والتي استمرّت وطالت، كما تبيّن معنا، عدداً من الأشخاص بعد اتفاق الطائف وقيام دولته، وقد ذكرت حالات عنها في أمكنة متفرقة من الموسوعة. وبخصوص المخطوفين والمعتقلين في سجون العدو الإسرائيلي، راجع، لاحقاً، باب "الجنوب").

المخطوفون والمفقودون في سورية على لسان رئيس الوزراء سليم الحص

قضية هؤلاء بقي "الصمت الرسمي" إزاءها سيّد الموقف، في ماعدا ما أشار إليه، مرة، الرئيس الهراوي، لماماً أن هناك 210 مخطوفين ومفقودين في السجون السورية، ليعود بعدها ويردّد، كسائر المسؤولين، لدى مراجعات الأهالي لهم أنهم إما لا يعرفون شيئاً عن الموضوع وإما ليس بوسعهم عمل أي شيء في قضيتهم.

أتى رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص على ذكرهم بفقرة من كتابه "للحقيقة والتاريخ – تجارب الحكم ما بين 1998 و2000" (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3، 2001، ص62) يقول فيها:

"كنت قد شكّلت لجنة للتحقيق في مصير المخطوفين والمفقودين اللبنانيين خلال الحرب اللبنانية، وجعلت على رأسها العميد سليم أبو اسماعيل، أحد كبار الضباط في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للدفاع في رئاسة الوزراء. وعندما وردني تقرير اللجنة الأولي، وفيه أن هناك 168 موقوفاً لبنانياً في سورية بحسب إفادة ذويهم، أوفدت قائد سرية الحرس الحكومي الرائد فارس فارس لعرض هذا



النائب فؤاد السعد

الأمر مع رئيس مكتب المخابرات السورية في بيروت، للنظر في ما ينبغي عمله للإفراج عن هؤلاء. فكان الجواب أن ليس في سورية أي موقوف لبناني. ومع أن الرقم الذي تضمنه التقرير مضخّم بعض الشيء، كان هناك في الواقع عدد لا يستهان به من الموقوفين في سورية. وقد أعلن في 6 كانون الأول 2000 أن الرئيس الأسد اتصل بالرئيس إميل لحود وأبلغه قرار سورية تسليم جميع الموقوفين اللبنانيين في سورية مع ملفاتهم القضائية إلى السلطة اللبنانية، وذلك تلبية لطلب رئيس الجمهورية. فتبيّن أن ثمة 46 موقوفاً لبنانياً لأسباب أمنية سُلّموا إلى السلطة اللبنانية، و95 محكوماً بجرائم مختلفة ارتكبت على أرض سورية، سلّمت سورية إلى السلطة اللبنانية لوائح بهم، أي أن مجموع المودعين في السجون السورية كان 141".

وجرى تسليم العدد الذي ذكره الرئيس الحص:



مدير المخابرات ريمون عازار

وخاضت السلطات السياسية والأمنية حملة تصريحات دارت حول انه لم يعد هناك من موقوف لبناني واحد في سورية باستثناء من ارتكب جرماً على الأراضي السورية وصدر بحقه حكم قضائي ويقضي مدة عقوبته (!؟). ونتيجة لاستمرار حملة الأهالي وضغوطهم عبر تحرّكهم وعبر استمرار المنظمات الإنسانية (والصحافة اللبنانية باستثناء، طبعاً، من توالي من هذه الصحافة سورية من دون أي اعتبار آخر) في الكشف عن عشرات، بل مئات المتبقين، وتأكيد مطالب الأهالي، شكّلت السلطات اللبنانية لجنة برئاسة النائب فؤاد السعد ومن أعضائها مدير المخابرات ريمون عازار، لتلقّي مراجعات الأهالي وإفاداتهم (ربيع 2001).

إلامَ آلت القضية صيف 2001؟

في 10 تموز 2001، وزّعت لجنة "سيدر واتش"، التي

تهتم بحقوق الإنسان في لبنان لائحة قالت إنها لأماكن اعتقال اللبنانيين في سورية، في ما اعتبرته رداً على تصريحات الرئيس السوري بشّار الأسد لدى زيارته فرنسا (قبل أيام، أي في مطلع تموز) حيث "رحّب بأي معلومات عن وجود لبنانيين معتقلين لديه"..
وقالت اللجنة، التي تتخذ العاصمة البريطانية مقراً لها، في بيان تلقّاه مكتب "النهار" في باريس بواسطة الفاكس ("النهار"، 11 تموز 2001، ص 16):

"يهمّنا أن نوضح، رداً على تصريحات الرئيس السوري بشّار الأسد في فرنسا ومحاولته التنصّل من جريمة خطف مئات اللبنانيين ونقلهم إلى سورية، فنضع أمام الرأي العام العالمي والعربي واللبناني جملة معلومات جديدة توافرت لدينا من جمعيات حقوق الإنسان العالمية عن أماكن اعتقال لبنانيين في سورية تضاف إلى المعتقلات المعروفة مثل تدمر وصيدنايا وسجن السبع بحرات وهي: معتقل بلدة خان أبو الشامات شمال شرق دمشق، التابع للاستخبارات الجوية السورية ويضم 40 لبنانياً. ومعتقل فرع الاستخبارات الجوية في بلدة حرستا في ضاحية دمشق، المسؤول عنه العميد عز الدين اسماعيل ويضم 20 معتقلاً لبنانياً. والمعتقل 251 في ضاحية المزة قرب مركز الهلال الأحمر، شارع بغداد والمسؤول عنه العقيد تركي حامد علم الدين، ويضم 17 لبنانياً. والفرع 285 التابع لإدارة المخابرات العامة قرب دوار كفرسوس في دمشق والمسؤول عنه العميد عزيز عباس وفيه 30معتقلاً لبنانياً منهم عضو المكتب السياسي الكتائبي بطرس خوند.

"إننا إذ نضع هذه المعلومات في تصرف الرأي العام اللبناني والعربي والعالمي نتمنى أن يبادر الرئيس السوري وبناءً على تصريحاته أمام المسؤولين الفرنسيين إلى إصدار الأوامر بفتح تحقيق فوري وجدي لإطلاق المعتقلين اللبنانيين المذكورين والذين مضى على اعتقال بعضهم عشرات الأعوام، وبين هؤلاء خصوصاً الراهبان الأنطونيان شرفان وأبو خليل والضباط والعسكريون اللبنانيون المعتقلون في سجن تدمر منذ 13 تشرين الأول 1990، إضافة إلى مَن اعتقلوا خلال الأعوام الفائتة".

وألقى الصحافي السوري المعارض نزار نيوف ضوءاً قوياً على قضية المخطوفين والمفقودين اللبنانيين في سورية في مؤتمر صحافي عقده في باريس في 16 تموز 2001 في مقر منظمة "مراسلون بلا حدود"، حيث أكّد وجود "المقابر الجماعية والمفقودين اللبنانيين وبعض الفلسطينيين والأردنيين الذي تمّت تصفيتهم هناك...".

ذاكرة وطن وشعب
فهرس الكتاب الثامن

مسعود الخوند

موسوعة الحرب اللبنانية

ذاكرة وطن وشعب

وطن قدره مواجهة التحديات والأخطار، من أي نوع كانت، ومن أي صوب أتت...
وطن كتبت عليه المقاومة في سبيل الحفاظ على كيانه وتفرده في هذه المنطقة من العالم.
منذ أن كان لبنان، كانت الحرية مصيره، وهذه الموسوعة تروي بالوقائع والصّور تاريخ بلد صغير بجغرافيته، كبير بحضارته.
عشرة أجزاء تتألف منها موسوعة الحرب اللبنانية المصوّرة: "ذاكرة وطن وشعب" لمؤلفها الباحث مسعود الخوند، تسرد بالنص والصورة تاريخ لبنان منذ الحقبة الفينيقية وصولاً إلى مطلع الألفية الثالثة، في استعادة لأحداث ومواقف وأزمات ومعارك، رسمت حدود الوطن مرات ومرات، وحدود الطوائف داخل الوطن الواحد، لتجمع الذاكرة وتكتب آلام شعب لا بدّ له من قراءة تاريخه لبناء مستقبل صلب لوطن يستحق كل التضحيات التي قدمت وستقدم.


ISBN 995346755-2

